# مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

# الفهرس


| الموضـــوع | الصفحـة |
|---|---|
| **أولاً ــ البحوث** | ٥ |
| ١ ــ ألنا مدارس نحوية ؟ | ٧ |
| للدكتور ابرهيم السامرائي | |
| ( عضو مؤازر في المجمع ) | |
| ٢ ــ نظرة في بعض الأوزان الصرفية | ٢٣ |
| للدكتور جعفر عبابنه | |
| ( الجامعة الأردنية ) | |
| **ثانياً ــ مع الكتب** | ٤٧ |
| ١ ــ نظرات في ديوان دريد بن الصِّمة | ٤٩ |
| للأستاذ عرفان عبد الباقي الأشقر | |
| ٢ ــ حول كتاب سيبويه | ٧٩ |
| للدكتور جميل حنا حداد | |
| ( جامعة اليرموك ــ اربد ) | |
| **ثالثاً ــ تعليقات ومناقشات** | ٩٩ |
| ١ ــ ذيول وملاحظات (٤) | ١٠١ |
| ٢ ــ تعقيب على « ردّ وتعقيب » | ١٣٥ |
| للمهندس السيّد حاتم غنيم | |
| ٣ ــ حول كتاب « المقنع في الفلاحة » : ردّ على نقد | ١٤٢ |
| للدكتور جاسر أبو صفية | |
| والدكتور صلاح جرار | |
| ٤ ــ تعقيب على « تعليق حول كتاب المقنع في الفلاحة » | ١٦٥ |

٥ ــ أبو العلاء المعرّي في « سقط الزند » و « واللزميات »
للأستاذ حسن الكرمي
( عضو شرف في المجمع ) ١٦٧

**رابعاً ــ أخبار مجمعيّة** ١٧١

١ ــ رسالة تشجيع كريمة من سمّو الأمير حسن ، وليّ العهد المعظّم ١٧٣

٢ ــ منشورات المجمع الجديدة ١٧٣

٣ ــ الدورة السادسة للّجنة الاستشارية لمكتب تنسيق التعريب وتوصياتها ١٧٤

٤ ــ مناقشة رسالتي ماجستير. ١٧٨

٥ ــ الهيأة العربية المشتركة لخدمة التراث ١٨٢

# أولاً: البحوث

# ألنا مدارس نحويّة؟

للدكتور إبراهيم السامرائي
(عضو مؤازر في المجمع)

حلا للدارسين في عصرنا كلمة "المدرسة" فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم. إن هذه "الكلمة" العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم، فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد، فالمدارس النظامية في أمصار أخرى، والمدرسة المستنصرية ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر والمدارس الخرى في سائر البلاد الإسلامية. وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة.

ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون إلى ما عند الغربيين من علوم ومعارف، وقد وجدوا أن الغربيين تجاوزوا في استعمال "المدرسة" المألوف المعروف، فكانت لديهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية والمدرسة الطبيعية وغير هذا.

وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة "مذاهب"، كمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام الشافعي وسائر مذاهب أهل السنّة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري. ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة.

ومثل هذا مدارس الغربيين في الأدب والفن التي أشرنا إليها، فهي مذاهب خاصة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كلّ الاختلاف في أي منها عن الأخرى. وقد استعاروا لهذه المذاهب كلمة "School" الإنكليزية أو "Ecole" الفرنسية أو نظائرهما في سائر اللغات الغربية. والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريف ممتع، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة إلى العصر بحجة "المعاصرة" واحترازاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك. وهذا النوع من "التلقي" قد يحمل الضيم على العلم.

أقول: نظر أصحابنا إلى الموروث من علم النحو واختلاف الأوائل في شيء يسير منه يمس الفروع ولا يقرب من الأصول، فأخذوا بالسعي نحو "المعاصرة" فأخذوا لفظ "المدارس" لتؤدي ما شاع لدى الأوائل من استعمال "مذاهب" أو "طرائق". وكان من ذلك: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد، وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي، ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو، ومدرسة المصريين، ومدارس إفريقية في تونس والمغرب ومدرسة الأندلسيين. ولا أستبعد أن يبلغ الحمق بأحد من قبيل هؤلاء الدارسين فيزعم أن للموصليين "مدرسة" في النحو وأن للبلاد التي أظلها الإسلام بظله "مدارس" في هذا العلم.

ولنعد إلى المشهور قديماً من المذاهب النحوية لنقول إننا كنا نجد في كتب طبقات النحويين، وفي كتب النحو ومصادره أن هذا الرأي قال به البصريون، وأنكره الكوفيون، وقد نجد أن فلاناً من النحاة على "مذهب" البصريين، وأن فلاناً على مذهب أهل الكوفة. وقد نجد أحياناً أن "البغداديين" ذهبوا مذهباً خاصاً. ولا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديون، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء. والتحقيق في هذا أن عبارة "البغداديين" تعني "الكوفيين"، وذلك لأنهم عُرفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد.

وكنا قد عرفنا أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب وشعرهم في الجاهلية والإسلام إلى عصر معين لا يتجاوزونه إلى غيره، وهذا كله معروف في المصادر التي عرضت للرواية، واعتمدوا على القرآن في قراءاته العالية، كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللغات الخاصة، واتخذوا القياس طريقاً يتبعونه اتباعاً يغلب على السماع.

وبهذا كتبوا النحو فكان لنا منه مصادر استوفت أبواباً وافية في المادة

النحوية والصرفية قائمة على هذه الأصول متوسعة في الفروع والأساليب. وقد أثر أن للكوفيين أصولاً ومصادر هي:

**- النحو البصري:**

لقد عرفنا أن الفراء أفاد: أن أبا جعفر الرواسي (من أوائل الكوفيين) كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء ويسأله.[١] وأن الكسائي قد لقي في البصرة يونس بن حبيب، وجرت بينهما مسائل أقَرّ له يونس فيها وصدّره في موضعه.[٢] وأنه درس كتاب سيبويه على الأخفش[٣]. وأن الفرّاء قد وقف على كتاب سيبويه أيضاً وعرفه، ومات وتحت رأسه "الكتاب"[٤].

**٢- لغات الأعراب:**

وهذا يعني أن الكوفيين توسعوا في الأخذ عن الأعراب والقبائل التي لم يأخذ عنها البصريون، وهم في جوار الكوفة من تميم وأعراب الحطمة في سواد بغداد.

ويقول أبو الطيب اللغوي إن الفراء أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي ثروان وغيرهما[٥].

**٣- الشعر القديم.**

**٤- القراءات.**

أقول: وهذه المصادر التي تنسب إلى الكوفيين هي نفسها مصادر

---

(١) إنباه الرواة ٩٩/٤.
(٢) نزهة الألباء ص٥٩.
(٣) مراتب النحويين ص١٢٠، وطبقات الزبيدي ص٧٣.
(٤) مراتب النحويين ص١٣٩، معاني القرآن ٣٧/٢.
(٥) مراتب النحويين ص١٣٩.

البصريين مع شيء يسير من الاختلاف، كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ عن الأعراب، وأن يغلِّبوا المسموع على المقيس خلافاً للبصرين، أو أنهم توسعوا في الاعتماد على القراءات وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور.

وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي إن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب إلى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية. وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق.

أقول: وهذه المقولة لا تستند إلى حقيقة واقعة، والدليل على فسادها أنك تجد في "كتاب الإنصاف" لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليلات البصريين. وأنت واجد هذا في أغلب "المسائل الخلافية" التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب.

وهذه المقولة قد أشاعها وأفصح عنها وجلّاها المعنيون بـ"مدرسة الكوفة" في عصرنا. ومن الخطأ في أسلوب هؤلاء الدارسين في عصرنا أنهم ذهبوا إلى أن نحو الكوفيين أصح نظراً وأسدّ فهماً من نحو البصريين، وربما ذهبوا إلى أبعد من هذا فزعموا أنه النحو المثالي الذي ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرس في عصرنا، وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المألوف المتعارف عليه.

أقول: وفي هذا خطأ علمي وخطأ تاريخي، فالأول أننا نسأل هؤلاء:

وهل في طوقنا أن نجد نحواً للكوفيين كاملاً شاملاً يستوفي مواد هذه العربية؟ الذي أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي إلا كتاباً واحداً هو معاني القرآن للفرّاء، وكتاب "معاني القرآن" للفراء يفصح عن موضوعه ومادته اسمه، فهو "معان" للقرآن وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على

نحو ما عرفنا من "معاني القرآن" للزجاج، وما عرفناه من "معاني القرآن" للأخفش وغيرهما من كتب "معاني القرآن".

وهذه الكتب لا تختلف كثيراً عن كتب أخرى هي "مجاز القرآن" لأبي عبيدة، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة وغيرهما.

اللهم إلاّ ما جاء في "معاني القرآن" من آراء نحوية، بعضها يؤيد ما ذهب إليه البصريون، وبعضها يختلف لاختلاف النظر والتوجيه.

ولا نملك من مصادر "النحو الكوفي" مصدراً وافياً على غرار "الكتاب" لسيبويه و"المقتضب" و"الأصول" لابن السراج، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف، وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو "الكوفيين".

وإذا كان للبصريين كتب مطولة تشتمل على النحو كما أشرنا، وهي كثيرة، فإننا نجد نحاة كثيرين قد صنفهم أهل العلم في طبقات عدة.

وهذا يدفعنا إلى أن نقف على النحاة الذين عُدّوا نحاة كوفيين، ولنجتزئ من هؤلاء بالمشاهير وهم:

أبو جعفر الرواسي[١]، ومُعاذ الهرّاء[٢]، والكسائي[٣]، وعلي بن المبارك الأحمر[٤]، والفرّاء[٥]، وهشام بن معاوية الضرير[٦]، وسلمة بن عاصم[٧]، والطوّال[٨]، وابن سعدان[٩]، ومحمد بن قادم[١٠]، وأحمد بن يحيى[١١]،

---

(١) طبقات الزبيدي ص١٢٥، معجم الأدباء ١٢١/١٨، نزهة الألباء ٦٥، بغية الوعاة ٤٩٢/١.
(٢) طبقات الزبيدي ص١٢٥، بغية الوعاة ٢٩٠/٢-٢٩٣.
(٣) طبقات الزبيدي ص١٢٧، مراتب النحويين ص١٢٠، معجم الأدباء ١٦٧/١٣، نزهة الألباء ص٦٧، بغية الوعاة ١٦٢/٢، إنباه الرواة ٢٥٦/٢.
(٤) طبقات الزبيدي ص١٣٤، بغية الوعاة ٣٢٨/٢.
(٥) طبقات الزبيدي ص١٣٢، أخبار النحويين البصريين ص ٥١، مراتب النحويين ص١٣٩، نزهة الألباء ص٩٨.
(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢.
(٧) طبقات الزبيدي ص١٣٧، إنباه الرواة ٥٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٦/١.
(٨) إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ٥٠/١.
(٩) طبقات الزبيدي ص١٣٩، بغية الوعاة ١١١/١.
(١٠) طبقات الزبيدي ص١٣٨، إنباه الرواة ١٥٦/٣، بغية الوعاة ٢٤٠/١.
(١١) طبقات الزبيدي ص١٤١، إنباه الرواة١٣٨/١، نزهة الألباء ص٢٩٣، بغية الوعاة ٣٩٦/١.

وأبو عمر الزاهد[1]، وابن الحائك[2]، وأبو موسى الحامض[3]، وابن كيسان[4]، وأبو بكر ابن الأنباري[5]، وابن السكّيت[6]، وغيرهم.

ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم لوجدتهم عامة لغويين ليسوا نحويين، وذلك بدلالة ما عُرف عنهم وما صنّفوه من كتب تنصرف جملتها إلى مواد لغوية.

فلم يؤثر عن الرواسي شيء في النحو وكذلك معاذ الهراء، وإذا كان من شيء في النحو للكسائي فضئيل موجز لم يصل إلينا، وكل ما عرف به أبو حمزة الكسائي أنه واحد من أصحاب القراءات، ولم يؤثر عن أحمد بن يحيى ثعلب، وهو من أشهر الكوفيين، كتاب في النحو، وإن كان له شيء من ذلك فقد غاب عنا ولم يصل، والذي نعرفه من "مجالس ثعلب"[7] أنه ألصق باللغة والدلالة والأدب، والقليل القليل منه شذرات في النحو. ومثل ذلك يقال في "الفصيح"[8]، فكله مواد لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة. وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه "الوحشيات"[9] يصدِّق هذا.

ومن اليُسر أن نحمل أبا موسى الحامض على اللغويين لقوله في "المذكر والمؤنث"[10] وتصانيف أخرى لا تبتعد عن هذا الباب.

وأما أبو عمر فهو صاحب لغة وترجمته تشهد بذلك وليس فيها شيء من

---

(١) إنباه الرواة ١٧١/٣، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨، بغية الوعاة ١٦٤/١.
(٢) طبقات الزبيدي ص١٥١، بغية الوعاة ٤٩٨/١.
(٣) طبقات الزبيدي ص١٥٢، إنباه الرواة ٢١/٣ و١٤١/٣، بغية الوعاة ٦٠١/١.
(٤) طبقات الزبيدي ص١٥٣، بغية الوعاة ١٨/١.
(٥) طبقات الزبيدي ص١٥٣، إنباه الرواة ٢٠١/٣، المزهر ٤٦٦/٢، بغية الوعاة ٢١٢/١.
(٦) طبقات الزبيدي ص٢٠٢، بغية الوعاة ٢٤٠/١.
(٧) حققه عبدالسلام محمد هارون.
(٨) طبع غير مرة.
(٩) طبع غير مرة.
(١٠) المذكر والمؤنث للحامض نشره رمضان عبدالتوّاب.

النحو. وقد نقول هذا في ابن كيسان الذي قالوا عنه: إنه كان يخلط بين المذهبين، وتصانيفه التي وصلت إلينا كلها لغة، ومنها شيء مطبوع هو "تلقيب القوافي"[١].

وأبو بكر بن الأنباري صاحب "الأضداد"[٢]، وصاحب "القصائد السبع الطوال"[٣] و"المذكر والمؤنث"[٤] لا يمكن أن يحمل على النحويين.

وإذا جئنا إلى ابن السكيت فكتاباه في "الألفاظ"[٥] و"إصلاح المنطق"[٦] يضربان في صميم اللغة.

أما سائر هذه الجماعة التي أثبتناها فهم أصحاب لغة كما تشهد المصنفات التي جاءت في أخبارهم.

وهذا كله يضعف قول من يقول بـ"المدرسة الكوفية" أي أن هذا المأثور من علم الكوفيين قليل لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك.

وقد نقول إن شيئاً من هذه الآراء، وهي أوضح ما يكون من علم الكوفيين في النحو، هو في "معاني القرآن" للفراء، وهذا، على جسامته بالقياس إلى سائر ما أثر عن الكوفيين في النحو، قليل إذا ما قوبل بعلم البصريين الذي اشتملت عليه المطولات، أين هذا من "كتاب" سيبويه الذي ضمّ علم الخليل في النحو وعلم سيبويه، وأين هذا من "المقتضب" و"الأصول"؟

ولعل من اليُسر أن نخلص إلى رأي ألصق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة أخرى، فنقول:

---

(١) تقليب القوافي نشرته مع رسائل أخرى في "كتاب" واحد.
(٢) الأضداد نشر في "ثلاثة كتب في الأضداد" في بيروت (الكاثوليكية).
(٣) القصائد السبع الطوال نشره عبدالسلام هارون.
(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري (طبع وزارة الأوقاف ببغداد).
(٥) الألفاظ طبع في بيروت (الكاثوليكية).
(٦) إصلاح المنطق (طبع دار المعارف بمصر).

إن للكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائي والفراء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموها مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع. وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول إن علم هؤلاء جديد يؤلف "مدرسة" يختلف عن علم الآخرين و"مدرستهم".

ولو وقفنا على "مسائل الخلاف" التي جمعها أبو البركات الأنباري في "الإنصاف" لوجدنا أن الاختلاف في الفروع قبل كل شيء، ثم الاختلاف في التأويل والتعليل.

وإذا كان لنا، نحن المعاصرين، أن نقف على علم الفريقين ناقدين فلنا أن نعيّن حقاً نجده عند أولئك، وننكر باطلاً نجده عند الفريقين، وليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأيٍّ من الفريقين[1].

ومن العلم أن نقول: إن الدرس النحوي قد هدانا إلى أن للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة، وهذه المصطلحات نجدها في كتبهم نحو "معاني القرآن" للفراء وسائر كتب النحو الأخرى، فقد أشار المصنفون إلى المصطلح المعروف لدى البصريين وإلى نظيره في المصطلح الكوفي.

(١) درج الدارسون في عصرنا على ضرب من البحث العلمي فاندفعوا إليه بحماسة عارمة قد يكون مصدرها التعلق بما هو قديم، وقد يكون من باب الإتيان بالجديد، وبريق الجديد قد يبهر النفوس ويُعشي العيون. لقد أخذوا أنفسهم بهذا فألفوا في "مدرسة البصرة" وألفوا في "مدرسة الكوفة"، واندفعوا بحماسة شديدة إلى استجلاء فضائل كل من هذه وتلك، فإن لم يجدوا في بعض الأحيان أعانهم ضرب من الخيال توّلده الحماسة العارمة إلى الوقوف على فضائل "متخيلة". ولو انفكروا من هذا الأسلوب الدخيل لوجدوا أن للقدماء فضائل كثيرة لا تنفي أن يكون لهم نظر غير سديد جاء به اجتهاد قاصر.

غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون إلى الإحكام في مصطلحهم، وآية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدّة، ولنضرب مثلاً على هذا فنقول:

إن "التفسير" مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على ما يسمى "تمييزاً" عند البصريين[1]. ولا نعدم أن نجد كلمة "التفسير" لدى سيبويه والمبرد وابن السراج ويريدون به "التمييز"[2].

وهذا "التفسير" أطلقوه على المفعول له والمفعول معه والبدل وغيره.

وهذا يعني أن الفراء ويتبعه الكوفيون لم يستقروا على مصطلح ينصرف إلى عنصر واحد لا يتجاوزونه إلى غيره، وسنرى ذلك في استقرائنا السريع للمصطلح الكوفي.

**١ـ الكناية والمكني:**

وهما من مصطلح الكوفيين ويقابلان الضمير والمضمر عند البصريين، والمصطلح عند البصريين مستغن عن الاستدلال عليه، فهو ثابت في جميع الكتب النحوية، وما زال مثبتاً في الكتب الحديثة.

أما "الكناية والمكني" فقد وجدناها من مصطلح الفراء، فقد جاء في "معاني القرآن" في كلامه على قوله تعالى: "ها أنتم أولاء" (١١٩ سورة آل عمران) قوله:

"العرب اذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بـ"هذا وهذان وهؤلاء" فرّقوا بين "ها" و"ذا"، وجعلوا المكنّي بينهما وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت، فيقول القائل: هٰأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا."[3].

---

(١) انظر "البحر المحيط" ٥٢٠/٢ جاء فيه أن الفرّاء أول من سمى من الكوفيين التمييز "مفسِّراً"، ثم تابعه الكوفيون.

(٢) انظر: الكتاب١٥٩/٢، ١٧٥، ١٧٦، المقتضب٣٤/٣، الأصول٢٧٢/١، ٤٩٤، ٢٣٨/٢، ٢٣٩.

(٣) معاني القرآن ٢٣١/١- ٢٣٢.

وقال أيضا في الكلام على قوله تعالى: "فآمنوا خيراً لكم" (١٧٠ سورة النساء):

""خيراً" منصوب لاتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر، وقد يستدلّ على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل: "اتّقِ الله فهو خير لك""[١].

وجاء في "مجالس ثعلب" قوله: "قال الفرّاء: الأعداد لا يكنى عنها ثانية فلا أقول: عندي الخمسة الدراهم والستّتُها، وأقول: عندي الحسنُ الوجه الجميلُه، فأكني عنه، فكل ما كنيت عنه كان مفعولاً، وكلّ ما لم أكن عنه لم يكن مفعولاً. وقال أصحاب الكسائي: بلى، نكني عن هذا كما كنينا عن ذاك"[٢].

ولا تعدم أن تجد نحاة بصريين يستعملون المكني إلى جانب المضمر والضمير، فأنت تجد من هذا في "الأصول" لابن السراج[٣]، كما أنك قد تجد الضمير والمضمر عند الكوفيين كما جاء في قول الفرّاء:

"... فلما لم يكن "ما" ضمير الاسم قبح دخول الباء. وحسن ذلك في "ليس" أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأن "ليس" فعل يقبل المضمر كقولك لست ولسنا".

ويسمى الفرّاء ضمير الفصل عماداً عند الكلام على قوله تعالى: "وإذ قالوا اللهم إنْ كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء" ٣٢ سورة الأنفال.

النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ(هو)، وإن جعلتها

---

(١) المصدر السابق ٢٩٥/١.
(٢) مجالس ثعلب ص٢٧٤- ٢٧٥، المذكر والمؤنث ص١٦٩.
(٣) معاني القرآن ٤٣/١.

عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق[1].

وجاء في مجالس ثعلب: "وقال أبو العباس: قال سيبويه: احتبى ابن جؤيّة في اللحن في قوله:

"هُنّ أطهرَ لكم" (٧٨ سورة هود) لأنه يذهب إلى أنه حال. قال: والحال لا يدخل عليه العماد، وذهب أهل الكوفة، الكسائي والفراء: إلى أن العماد لا يدخل مع هذا، لأنه تقريب"[2].

**٢- المجهول:**

ويريد الكوفيون بهذا المصطلح "ضمير الشأن" عند البصريين.

جاء في "معاني القرآن" قول الفراء: "وإذا أخليتَ "كان" باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له الفعل. وإن شئت أضمرت فيه مجهولاً، ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غداً فأتِنا. وتقول: اذهبْ وليس إلا أباك، وأبوك، فمن رفع أضمر أحداً، كأنه قال: ليس أحد إلاّ أبوك، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت. ومن قال: إذا كان غدوةَ فأتِنا لم يجز له أن يقول: إذا غدوةً كان فأتنا، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه"[3].

وقال ثعلب: "إنْ عبدُالله قامَ أقمْ"، قال الفراء: "إن أضمر مجهولاً رفع لا غيره، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب"[4].

قلت إن المصطلح عند الكوفيين مادة غير مستقرة، ولذلك تجد للشيء الواحد مصطلحين، فكما يكون "المجهول" ضمير الشأن كذلك نجد أنهم استخدموا "العماد" لضمير الشأن أيضاً.

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: "فإذا هي شاخصة أبصارُ الذين

---

(١) معاني القرآن ٤٣/١.
(٢) مجالس ثعلب ص٣٥٩، وانظر ٤٣، ١٣٣.
(٣) معاني القرآن ٣٦٢/١-٣٦٣.
(٤) مجالس ثعلب ص٢٣٠-٢٣١.

كفروا" (٩٧ سورة طه):

"تكون "هي" عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: "إنه أنا الله العزيز الحكيم" (٩ سورة النمل)، ومثله قوله: "فإنّها لا تعمى الأبصار" (٤٦ سورة الحج)، فجاء التأنيث لأن "الأبصار" مؤنثة والتذكير للعماد. وسمعت بعض العرب: كان مرةَ وهو ينفع الناس إحسانهم، فجعل "هو" عماداً"[١].

قلت: إذا كان "العماد" ضمير الفصل عند الكوفيين، فالعماد عندهم أيضاً يسمى "الدعامة"، وهكذا يكون ضمير الفصل مرةً عماداً وأخرى "دعامة"، وقد يكون "أمراً"، قال ثعلب:

"وقال أبو عثمان المازني: "إذا قلت إن غداً يجيء زيدٌ، على إضمار الأمر، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء".

قال أبو العباس: "وكل هذا غلط، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد، ولا تحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول لا يحذف"[٢].

وترد كلمة "العماد" في مصطلح آخر هو "نون العماد" الذي يقابل الوقاية"، كما في "ضربني" و"يضربني"[٣].

**٣ـ أشباه المفاعيل:**

المفاعيل معروفة في النحو العربي القديم، والمفعول به أول هذه المواد، ويليه المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له أو لأجله والمفعول معه.

على أن الكوفيين يرون ما حقه بالمفعولية هو المفعول به[٤]، وما عداه شبيهات بالمفعول لا معفولات حقيقة[٥].

على أننا نجد الكوفيين يستعملون مصطلح "التفسير" للمفعول له أو "المفسر".

---

(١) معاني القرآن ٢١٢/٢، وانظر ٥١/١-٥٢، ٢٢٨/٢، ٢٨٧، ١٨٥/٣، ٢٣٦، ٢٩٩.
(٢) مجالس ثعلب ص٢٧٢.
(٣) الموفي في النحو الكوفي ص٩٤.
(٤) معاني القرآن ٨٩/٢-٩٠، ١٦٦، ٤٣/٣، إيضاح الوقف والابتداء ١٩٩/١.
(٥) همع الهوامع ١٦٥/١.

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: "يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذَرَ الموت" (١٩ سورة البقرة): "فنصب "حذَرَ" على غير وقوع الفعل عليه، لم ترد "يجعلونها حذراً"، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفَرَقاً. فأنت لا تعطيه الخوف من أجل الخوف، فنصبه على التفسير، ليس بالفعل، كقوله – عزَّ وجلّ-: "يدعوننا رَغَباً ورَهَباً" (٩٠ سورة الأنبياء)، وكقوله: "ادعُوا ربَّكم تضرُّعاً وخُفيةً" (٥٥ سورة الأعراف)، والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من)"[١].

على أننا نجد "التفسير" مصطلحاً لمواد أخرى في النحو، فقد أطلقه هؤلاء الكوفيون على "التمييز"[٢].

وأشار أبو حيان في "البحر المحيط"[٣] إلى أن الفرّاء أول من سمّى التمييز تفسيراً أو مفسِّراً ثم تابعه في ذلك الكوفيون.

ومن هذا ما جاء في كلام الفراء على قوله تعالى: "إلا مَن سَفِهَ نفسَه" (من الآية ١٣٠ سورة البقرة):

العرب توقع "سَفِهَ" على "نفسه" وهي معرفة، وكذلك قوله: "بَطِرت معيشتها" (٥٨ سورة القصص)، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة، كقولك ضقت به ذرعاً ...[٤]

وإطلاق "التفسير" أو "المفسر" على هذه المواد المختلفة مما يؤيد ما ذهبت إليه في أول هذا المبحث من أن "المصطلح الفني" لدى الكوفيين وعلى رأسهم الفراء شيء مذبذب رجراج غير مستقر.

---

(١) معاني القرآن ١٧/١، ٧٣.
(٢) انظر المقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٧٢/١، ٢٧٦.
(٣) ٥٢٠/٢، وانظر "إعراب القرآن" للنحاس ٣٨٧/١، ٤٣٢.
(٤) معاني القرآن ٧٩/١، وانظر المصدر نفسه ٥٥/١، ٥٧، ١٥٢، إصلاح المنطق ص٢٩٩، والمجالس ص٢٦٥، ٢٧٣، ٤٢٤، المذكر والمؤنث ص٦٤٣-٦٤٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٦/١، ١٣١.

وليس في نيتي أن أعرض لسائر المصطلح الكوفي، فالانصراف يقتضي كتاباً كبيراً، ولكني آثرت أن أقف على نماذج يسيره منه لأخلص أن أهم ما تميز به الكوفيون هو أنهم جاءوا بمصطلح جديد، ولكنه يفتقر إلى الإحكام بدلالة هذا التذبذب الواضح.

ولا يحسبن الدارس أن هذه المصطلحات انصرفت للكوفيين، فقد نجد لفظ "التفسير" أو "المفسر" في "الكتاب" لسيبويه، أو "المقتضب" للمبرّد، أو "الأصول" لابن السراج"[1]. كما أننا قد نجد الفراء يستعمل "الضمير" الذي يعني "المكني" في مصطلحه الخاص، ومعلوم أن "الضمير" من مصطلح البصريين.

أريد أن أقول إن "المصطلحات" لم يختص بها فريق دون آخر، ولكن الذي وقفنا عليه أن هذا المصطلح الجديد أكثر منه الكوفيّون حتى اختصوا به، وإن تخلّوا عنه أحياناً كما تشير إلى ذلك مصنّفاتهم.

وقد شاع أن "الخفض" مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن الخليل قد استعمل الخفض كثيراً في "العين"، كما ورد "الخفض" في "الكتاب" و"المقتضب".

وشاع أيضاً أن "النسق" مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن "النسق" جاء في كلام الخليل في "العين"، وذكره سيبويه في "الكتاب".

وشاع أن "الفعل" بمعنى المصدر من مصطلح الكوفيين، والذي وقفنا عليه أن الخليل استعمله للدلالة على المصدر في "العين".

وشاع أن "المُجرَى وغير المجرى" للمنوّن وغير المنوّن من مصطلح الكوفيين، وقد أورده الخليل في "العين".

ومثل هذا يقال في "الواقع وغير الواقع" للمتعدي واللازم.

---

(١) الكتاب ١٥٩/٢، ١٧٥، المقتضب ٣٤/٣، الأصول ٢٧٢/١، ٤٩٤.

فإذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح واستعمل كل منهم مصطلح الآخر، ثم إذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا في الفروع والتعليل أدركنا أن من العسير علينا أن نسلِّم بـ"مذهب كوفيّ"، ثم نتجاوز هذا فندعي "مدرسة كوفية"!!

قلت: إنهم لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع والتعليل، ولنقف قليلاً على كتاب "الإنصاف" لأبي البركات الأنباري فنقرأ المسألة المئة فنجد:

أن البصريين قالوا إن ضمير الفصل لا محل له من الإعرب، في حين قال الكوفيون: إن له محلاً من الإعراب وهو التوكيد، على خلاف بين الكسائي والفراء فيما إذا كان "العماد" أي "ضمير الفصل" توكيداً لما قبله أو لما بعده(١).

واختلفوا في مسألة الفعل والمصدر، فذهب البصريون إلى أن أصل الاشتقاق هو المصدر في حين ذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو الفعل.

ولو نظرت إلى هذه المسألة الخلافية نظراً جديداً لوجدت أن الفعل والمصدر مادة واحدة وليس من أولية مدَّعاة لأيٍّ من هاتين المادتين، وإذا كان مما يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الأسماء الحسيّة بالمصادر والأفعال، فمن المعلوم أن الأصول الحسيّة (الجامدة) أسبق في العربية من المصادر والأفعال، وأن هذه الأخيرة تولّدت من الأصول الجامدة الحسيّة. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن العلاقة بين "العَقل" وهو المصدر المعنوي وبين "العقال" من أسماء الأدوات.

وليس عسيراً علينا أن ندرك العلاقة بين الحَكَمة (بفتحتين) وهي حديدة توضع في فم الدابّة تضبطها وتكبح جماحها، وبين "الحِكْمة" المادة العقلية التي انصرفت في العربية إلى العلوم كافة.

---

(١) الإنصاف المسألة ذات العدد ١٠٠، وانظر شرح الكافية ٢٧/٢، والمغني ص٦٤٥.

ومن هنا ندرك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يعرض إلا للفروع، ولا يتصل إلا بالتعليل الخاص بكل منهما. ثم خلافهم في إطلاق المصطلح وما كان منه لدى الكوفيين كما بسطناه جلياً.

ولا أريد أن أتعصب للبصريين ذلك أني أقف منهم وقفتي الأولى: أني أعرض لمادتهم بخيرها وشرّها مؤيداً ما جاءوا به حسناً وناقداً ما قصّروا فيه، على أن هذا المجموع بإيجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحوياً اجتهد فيه أصحابه وأخلصوا فاستحقوا الإكبار والثناء.

والثانية: أني أقف من النحو القديم بصريّه وكوفيّه وقفة أخرى، وذلك لأني أحد الدارسين في عالم جديد ينظر إلى العلم نظراً جديداً، وهذا النظر الجديد يهديه إلى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس، يفيد من العلم الحديث مادة ومنهجاً، كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لأي باحث أن يفرّط في شيء منها.

# نظرة في بعض الأوزان الصرفية

للدكتور جعفر عبابنة
من الجامعة الأردنية

-١-

كان تحديد الوزن لبعض الكلمات العربية الفصيحة الجارية في الاستعمال – وما زال- مثار خلاف وجدل عميقين بين اللغويين وأرباب الصرف والنحويين.

ومن الألفاظ التي تنازع في وزنها العلماء قديماً وحديثاً صفات وأسماء ذات (منقلبة في معظمها عن صفات) مشتقة من أصول ثلاثية معتلة الوسط (يائيّته أو واويّته) على شاكلة هَيِّن ولَيِّن وسَيِّد ومَيِّت وأَيِّم وقيِّم وهَيِّب وصَيِّب وطَيِّب وأضرابها ممّا نصّت عليه المعجمات العربية[١].

وأقدم إشارة إلى هذه المسألة الخلافية نجدها عند سيبويه[٢]. غير أنه يُفْهَمُ ممّا جاء على لسان سيبويه أن تناول هذه المسألة والبحث فيها قد سبقا تأليفه كتابه، وأنها كانت محلّ نقاش لدى شيوخه وربما لدى طبقة العلماء التي سبقتهم.

ولم ينقض الجدل في تلك المسألة عند عصر سيبويه، بل امتد بعده زمناً طويلاً؛ حتى لقد أفرد لها أبو البركات الأنباري (من رجالات القرن السادس للهجرة) حيّزاً خاصاً في مُؤَلَّفه "الإنصاف" جاعلاً إياها المسألة الخامسة عشر بعد المئة[٣].

ولا غرو أن النقاش في المسألة عينها لم يُفْرَغ منه إلى يومنا هذا. فها هو ذا الشيخ محمد حسن آل ياسين، من المعاصرين، يخصّها ببحث مستقل من بحوثه[٤].

وما محاولتنا الحاضرة إلاّ امتداد للقول في تلك المسألة، وبغيتنا أن نصل فيها إلى نتيجة مقنعة نرتضيها.

---

(١) أحصى منها الشيخ محمد حسن آل ياسين في لسان العرب وحده ثمانياً وسبعين لفظة. انظر بحثه "فَيْعِل أم فَعِيل" في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١١-١٢(١٩٨١): ٦- ١١.

(٢) الكتاب: ٣٧١/٢- ٣٧٢.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٥- ٨٠٤.

(٤) هو البحث الموسوم بـ"فَيْعل أم فَعِيل" الذي سبقت الإشارة إليه.

لقد دارت معظم الأقوال في المسألة التي بين أيدينا حول آراء ثلاثة: يذهب الأول منها إلى أن المفردات، موضوع البحث، هي من وزن فَيْعِل (بكسر العين) الخاصّ بالمعتل[١]، وينصّ الثاني على أن وزنها هو فَيْعَل (بفتح العين)، وقد عُدِل عنه إلى فَيْعِل (بكسرها)[٢]، ويقضي الثالث بأن وزنها هو فَعِيل، أوزان كريم ورحيم، ولكن أصابه من الإعلال ما غيّر صورته الظاهرة[٣].

وربما كان في المسألة رأي رابع، لم يَفُزْ بالذيوع والشهرة، يُفْضِي إلى أن وزنها هو فَعِّل[٤]. بل لربما طُرِحَ في المسألة رأي خامس يَرْمي إلى أن وزنها هو فَعْيِل أو ما أشبهه، إذا صَحَّ ما أثر عن بعضهم من قولهم: إن أصل ميّت هو مَوْيِت، بتقديم الواو التي هي عين على الياء الزائدة المكسورة[٥].

أما الرأي الأول فهو الأشيع والأذيع، وهو رأي الخليل بن أحمد[٦] واختيار تلميذه سيبويه[٧]. وقد عُرف بأنه رأي البصريين بعامة في المسألة[٨].

وأما الرأي الثاني فقد ذكره سيبويه من غير عزو إلى أحد بعينه[٩]، وكذلك فعل صاحب الإنصاف[١٠]. لكننا ألفينا الفيومي من بعد قد نصّ في "المصباح المنير"[١١] على أن هذا هو مذهب الكوفيين[١٢]. وإذا كان ما ذكره صحيحاً فإنه مذهب القدامى الكوفيين من معاصري الخليل، لأنا

---

(١) انظر الكتاب: ٣٧١/٢- ٣٧٢، والمقتضب: ١٢٤/١، والمنصف: ١٥/٢، والخصائص: ١٥٦/١، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع في التصريف: ٤٩٨/٢، ٥٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٥٢/٣، ١٥٤، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٢) الكتاب: ٣٧٢/٢، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٤٩٩/٢، وشرح الشافية: ١٥٢/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٣) تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، والإنصاف: ٧٩٥، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠، ولسان العرب: مادة (قوم).
(٤) انظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.
(٥) انظر تهذيب اللغة: الموضع السابق.
(٦) انظر الكتاب: ٣٧١/٢.
(٧) وعبارة سيبويه في اختياره هي: "وقول الخليل أعجب إليّ ". انظر الكتاب: ٣٧٢/٢ .
(٨) انظر الإنصاف: ٧٩٦، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٩) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.
(١٠) انظر الإنصاف: ٧٩٦
(١١) مادة (جود).
(١٢) قارن هذا القول بما سنذكره في الفقرات التالية من رأي الكوفيين المشهور في المسألة.

رأينا سيبويه يذكره في كتابه رديفاً لرأي الخليل[١].

على أن ابن جني[٢] وابن عصفور[٣] وابن يعيش[٤] قد نسبوا هذا الرأي صراحة إلى البغداديين. ولعلّه خطأ منهم؛ لأن الرأي مذكور في كتاب سيبويه، ولم يكن البغداديون في عهد سيبويه قد أنشأوا مذهبهم النحوي بَعْدُ. ولكن من الجائز أن يكون بعض البغداديين قد تمسّكوا – فيما تلا من زمن- بهذا الرأي الوارد عند سيبويه، ونافحوا عنه حتى اشتهروا به ونُسب إليهم.

وأما الرأي الثالث فيضيفه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين دون تحديد أو تسمية[١٠]. ثم هو يورد لهم، في اختيار فَعِيل وتفضيله على غيره من الأوزان، تعليلين صوتيين متباينين مطلقي النسبة إليهم. وقد نُصّ في غير الإنصاف من المصادر على أنهما للفراء[٥]. بَيدْ أنّ في "المصباح المنير"[٦] تعليلاً ثالثاً يُسْنَدُ إلى المنادين بفَعِيل دون إشارة إلى الفراء أو جماعته الكوفيين. ولعل تفسير ذلك أن مذهب الفراء في اختيار فَعِيل قد فشا في الكوفيين وغيرهم، ولكنهم اختلفوا من بَعْدُ في تعليله صوتياً؛ فمنهم من اكتفى بتعليل الفراء نفسه، ومنهم من أتى بتعليل آخر من عنده. على أن تعليل الفراء نفسه للمسألة قد اختلف بمرور الزمن، فأورد رأيين متضاربين في مناسبتين مختلفتين.

وأما الرأيان الرابع والخامس فهما ينسبان إلى جماعة من الصرفيين دون تحديد لأسمائهم أو مذهبهم النحوي[٧].

**-٣-**

بعد هذا الذي أسلفنا من مقدمات نمضي إلى عرض الحجج التي ساقها كل فريق لدعم ما

---

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.
(٢) المنصف: ١٦/٢.
(٣) الممتع: ٤٩٩/٢.
(٤) شرح المفصل: ٩٥/١٠.
(١٠) انظر الإنصاف: ٧٩٥، ٧٩٦
(٥) انظر تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم)، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشاقية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٦) مادة (جود).
(٧) انظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.

ذهب إليه من اختيار وزن دون غيره، مستبعدين من التفصيلات مالا يضير إغفاله.

فأما أنصار فَيْعِل فهم يقولون إنهم يختارون "فَيْعِل" لأن الظاهر من بناء الكلمات، موضوع البحث، هذا الوزن، "والتمسّك بالظاهر واجب مهما أمكن"[1]، ولأن هذه الكلمات معتلّة، والمعتل قد ينفرد بأبنية ليست للصحيح، فمنها فُعَلَة في جمع فاعل من المعتل نحو قاض وقضاة ورام ورماة، وهو يقابل فَعَلَة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة وحافظ وحفظة[2]، فإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح، كان حمل سَيِّد وهَيِّن وميِّت وأمثالها على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره[3].

وهم يفسرون الإدغام الحاصل في هذه الكلمات بأنه ناشئ عن قلب الواو ياء. فالواو المكسورة في سَيْود ومَيْوت وما أشبههما من الكلمات الواويّة العين تقلب ياء لأنها تتلو ياء ساكنة (هي الياء الزائدة) جرياً على القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون[4]. وبقلب الواو ياء يتحقق شرط الإدغام، وهو وجود مثلين الأول منهما ساكن والثاني متحرك[5].

وغني عن البيان أن شرط الإدغام في الكلمات التي عينها ياء كَلَيّن وبيّن يتحقق تلقائياً، وذلك باجتماع ياءين الأولى منهما زائدة ساكنة والثانية أصلية متحركة بالكسرة[6].

وأمّا أنصار فَيْعَل فهم يرون أن هذا الوزن راجح على غيره، لأن له نظيراً في الصحيح؛ فقد جاء منه حَيْدَر وصَيْقَل وصَيْرَف وأشباهها، لذلك ينبغي أن تكون سَيّد وميّت وطيّب وأضرابها على وزن فَيْعَل حملاً لها على نظائرها من الصحيح[7]. غير أن فتحة العين في فَيْعَل تنقلب إلى كسرة (ربما لضرب من التوسع)، كما في أمثلة أخرى في العربية تغير فيها حركة الأصل، نحو قولهم في النسبة إلى البَصْرَة بِصْريَ بكسر الباء، وفي النسبة إلى أُميّة أَمَويّ بفتح الهمزة، وقولهم دُهْرِيّ بضم

---

(١) الإنصاف: ٧٩٦. وانظر أيضا الكتاب: ٣٧٢/٢، والممتع: ٥٠٢/٢.

(٢) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمقتضب: ١٢٤/١- ١٢٥، والمصنف: ١٤/٢، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦، الممتع: ٥٠٠/٢- ٥٠٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٣) انظر الإنصاف: ٧٩٨.

(٤) انظر المقتضب: ١٧٢/١، والمنصف: ١٧/٢، والخصائص: ١٥٦/١، والإنصاف: ٧٩٨.

(٥) في شرط الإدغام هذا انظر الكتاب: ٣٧٢/٢- ٣٧٣، وشرح المفصل: ٩٤/١٠.

(٦) انظر الممتع: ٤٩٩/٢.

(٧) انظر الإنصاف: ٨٠١، والممتع: ٤٩٩/٢- ٥٠٠.

الدال للرجل المسنّ نسبة إلى الدَّهر بفتحها[1]. يضاف إلى ذلك أن كلمة عَيَّن (وهي من جنس الكلمات موضوع البحث) قد جاءت على وزن فَيْعَل (بفتح العين) أي على الأصل الذي ينادون به[2].

وتفسيرهم للإدغام في هذه الكلمات يطابق ما لدى الفريق السابق. وهو يتلخص في قلب الواو ياء، ومن ثمّ اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة والثانية متحركة على ما هو الشرط في الإدغام. والخلاف بين الفريقين ينحصر في حركة العين أصلاً أفتحة هي أم كسرة.

وأما أتباع فَعِيل فقد استمسكوا بالقول إن وزن سَيّد ومَيّت ونحوهما هو فَعِيل لا فَيْعِل، ذلك أن وزن فَيْعِل لا وجود له في الصحيح. والمعتل محمول على الصحيح، فلا وجود له في المعتل كذلك[3]، وقد زاد من استمساكهم بقولهم ذاك أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تجمع على أفعلاء، مثل هَيّن وأهوناء؛ وأفعلاء – كما هو معروف- جمع فَعِيل[4].

ولقد أجابوا عن الإدغام في تلك الكلمات بتعليلات صوتية ثلاثة. وقد جاء في الأول منها أنهم أرادوا أن يعلّوا عين "سَويد" و"مَويت" وأشباههما كما أعلّت في ساد يسود وفي مات يموت فقدمت الياء الساكنة فيهما (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين) فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدّدة[5].

وجاء في الثاني أنهم أرادوا أن يعلّوا الواو (التي هي عين) كما أعلوها في ساد ومات فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء بعدها، فلما فعلوا ذلك (أي أسقطوا الألف) التبس فَعِيل بفَعْل مثل سَيْد وهَيْن ومَيْت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم)، "فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل"[6]، ومِنْ ثمّ أدغمت الياءان.

وقد ورد التعليل الثالث مطبقاً على "جَوِيد"، وفيه أن الكسرة استثقلت على الواو في "جَوِيد"

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والإنصاف: ٨٠١، والممتع: ٤٤٩/٢، وشرح الشافية: ١٥٣/٣.
(٢) انظر الإنصاف: ٨٠١-٨٠٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣.
(٣) انظر الإنصاف، ولسان العرب: مادة (قوم)، والممتع: ٥٠٢/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٤) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٥) أن هذا هو احتجاج الفراء.
(٥) انظر الإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.
(٦) الإنصاف: ٧٩٦، وانظر أيضاً تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم).

فحذفت، فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياءان[1].

وواضح ممّا سبق أن عناية الصرفيين في التعليلات الثلاثة قد توجهت إلى الأجوف الواوي، وأنهم أهملوا الأجوف اليائي. ولكن ليس من الصعب تصور أن هذه التعليلات يمكن أن تنطبق على الأجوف اليائي بالخطوات نفسها ما خلا خطوة واحدة وهي قلب الواو ياء لأن الياء موجودة أصلاً. ومن ثمّ يجري الإدغام كما وصفوا.

وأمّا الرأيان الرابع والخامس فقد وردا عند الأزهري في نصّين متتابعين، وهما غير مبررين ولا مدعومين بالحجج. ويحتمل نصّاهما من التفسيرات غير ما يوحي به ظاهرهما. وقد اكتنف هذين النصّين غير قليل من الغموض والالتواء، وربما السقط والغلط من الناسخ. وسنوردهما فيما يلي بأكملهما محاولين قدر المستطاع فهم المقصود بهما.

أمّا النّص الأول منهما فيمضي هكذا: "وقال أهل التصريف: مَيِّت كان تصحيحه مَيْوِت على فَيْعِل ثم أدغموا الواو في الياء. قال: فَرُدَّ عليهم وقيل: إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيِّت على فَيْعِل، فقالوا: قد علمنا أن قياسه هذا، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعِّل من ذلك اللفظ لأن مَيِّت على لفظ فَعِّل من ذلك اللفظ"[2].

وقد يُفْهَمُ من النص أن القياس في وزن مَيِّت أن يكون فَيْعَلاً (بفتح العين) حملاً على النظير من الصحيح مثل صَيْرَف وصَيْقَل وحَيْدَر وضَيْغَم. ولكن فَيْعَلاً حُوِّل إلى فيْعِل (بكسر العين) ليكون للمعتل وزن خاص به مخافة التباسه بالصحيح. ولكن طغا قلم الناسخ بكتابة فَعِّل بدلاً من فَيْعِل.

وقد يكون ما أثبته الناسخ صحيحاً وأن أصحاب هذا الرأي قالوا فَعِّلاً وهم يقصدون فَيْعِلاً ربما لجهل منهم بأحوال الميزان الصرفي، أو ربما لأنهم رأوا في "موضع" العين من مَيْت تضعيفاً وإدغاماً فلم يبالوا أن يسألوا عن مصدر التضعيف: أهو أصلي كما في قَطِّع وكَسِّر أم هو نتيجة قلب الواو ياء لاجتماعها هي والياء وسبق الأولى منهما بالسكون كما في مَيِّت وأشباهها. ومعنى ذلك أنهم أخذوا بالظاهر المجرّد ولم يُعْنَوا بالتحرّي عن أصل التشديد في "موضع" العين من مَيِّت، وقابلوه في الميزان بتضعيف العين. وربما دفعهم إلى ذلك أن الواو والياء – في عرف الصرفيين العرب- يجريان مجرى

(١) المصباح المنير: مادة (جود).
(٢) تهذيب اللغة: ٣٤٣/١٤

المثلين في الإدغام في مثل هذا الموضع[1].

لذلك كله، يغلب على ظننا أنهم لم يقصدوا إلى تقديم وزن جديد في المسألة وأن مرد كلامهم إلى فَيْعِل.

وأمّا النص الثاني منهما فيرد كالآتي: "وقال آخرون: إنما كان مَيِّت في الأصل مَوْيِت مثل سَيِّد وسَيْود فأدغمنا الياء في الواو وثقّلناه (أي شدّدناه) فقلنا مَيِّت[2]، ثم خُفّف فقيل مَيْت[3]".

وفي اعتقادنا أن لفظة مَوْيِت الواردة فيه ربما كانت خطأ من الناسخ لأن الكلمة المشبّه بها وهي سَيْود قد وردت بتقديم الياء على الواو التي هي عين، أو أن قائلها قد تسرع عند إطلاقها ولم يتثبّت من كلامه. بل ربما كان الأمر بمجمله تسمّحاً ممّن ينسب إليه القول ذلك أنه رأى الواو، أينما كان موضعها، تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء وسبقت إحداهما بالسكون. ولمّا كانت النتيجة واحدة، وهي ميّت، في كلتا الحالتين أسبقت الواو الياء أم تأخرت عنها- لم يضره أن يقول إن أصل ميّت هو مَويِت. وهذا في نظرنا أرجح من القول بأنه قصد إلى طرح وزن جديد في المسألة هو فَعْيِل أو ما أشبهه. فمآل كلامه إذاً إلى فَيْعِل.

ومهما يكن من أمر فإن الرأيين الأخيرين لم يشتهرا وظلّا محصورين في أصحابهما لم يتعدياهما. ولربما كانا صورة من صور الحجاج الصرفي في هذه الكلمات موضع البحث، وهو حجاج ولج فيه – على حد سواء- المتقنون وغير المتقنين والمتمكنون من الصرف وغير المتمكنين.

-٤-

لم يكتف كل فريق بالدفاع عن رأيهم والتمسك به، بل شهروا سلاحهم في وجه مخالفيهم من الفرقاء الآخرين.

فقد اعترض المنادون بفَيْعِل على أصحاب فَعِيل بأن في تعليلهم القاضي بتقديم الياء الساكنة

---

(١) انظر شرح المفصل: ٩٤/١٠.

(٢) وردت هذه الكلمة أصلاً مضبوطة بفتح الياء المشدّدة، أي مَيَّت. والصواب هو ما أثبتناه نحن لأنه أليق بسياق النص.

(٣) تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤

(ياء فَعِيل) على الواو قلباً مكانياً لا نظير له في أقيسة الكلام العربي، ذلك أن ياء فَعيل لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح. فكيف يجيزون أن يكون قلب في المعتل دون الصحيح، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح، كفَيْعِل، مثلاً[١]؟

وقد اعترضوا أيضا على تعليلهم الثاني القاضي بقلب الواو ألفاً ثم حذفها وتعويض ياء مكانها لئلا يلتبس فَعِيل بِفَعْل قائلين: لو كان هذا التعليل صحيحاً لكان ينبغي منعاً للالتباس ألاّ يجوز في فَعِيل التخفيف فيقال سَيْد ومَيْت وهَيْن (على وزن فَعْل). لكن التخفيف – كما هو معلوم- جائز في فعيل بالإجماع[٢].

ومما اعترضوا به على أصحاب فَعِيل أن فَعِيلاً لم يجئ على الأصل في موضع، فلم يسمَع مثلاً نحو سَوِيد وجَوِيد، وأنه لم يجئ ممّا عينه ياء ولامه حرف صحيح، فليس في كلام العرب مثل كَيِيل، على حين أن كلمات هذا الباب تكون من الأجوف اليائي كما تكون من الأجوف الواوي[٣].

وقد نازع ابن يعيش أصحاب فَعِيل كذلك في استدلالهم بجمع بعض الكلمات موضوع البحث على أفْعِلاء بقوله: إنه "لا دليل في ذلك؛ لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه. ألا تراهم قالوا شاعر وشُعَراء وجاهل وجُهلاء، وإنما فُعَلاء بابه فَعِيل نحو كُرَماء ولُؤَماء. فكذلك ههنا"[٤].

واعترض المنادون بفَيْعِل أيضا على أصحاب فَيْعَل (بفتح العين) فقالوا: لو كان الوزن فَيْعَلاً لما اطردت الكسرة في سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن وأضرابها، ولكان ينبغي أن يقال سَيَّد ومَيَّت وهَيَّن. ولمّا كانت الكسرة ملازمة لهذه الكلمات مطردة فيها لم يبق لهؤلاء حجة في أن أصلها فَيْعَل، ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة[٥]. وما استأنسوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة، وفتح الهمزة في المنسوب إلى أمية، وضمّ الدال في المنسوب إلى الدهر هو احتكام إلى الشاذ الذي لا يقاس عليه، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء عَيَّن على فَيْعَل؛ فهو استمساك بمثال واحد شاذ لا يعتد به في المعتل، تماماً كما لا يعتد بمجيء صَيْقل (بكسر القاف) في الصحيح، حسب ما رواه

(١) انظر الإنصاف: ٨٠١، ٨٠٢، والممتع: ٥٠٢/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣.
(٢) انظر الإنصاف: ٨٠٢- ٨٠٣.
(٣) انظر الممتع: ٥٠١/٢.
(٤) شرح المفصل: ٦٦/٥.
(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٦/٢- ١٧، والإنصاف: ٨٠٣- ٨٠٤، والممتع: ٥٠٠/٢.

الأصمعي[1].

غير أن أنصار فَيْعِل لم ينجوا هم أنفسهم من الطعن فيما ذهبوا إليه. فقد اعترض عليهم – كما مرّ بنا – أصحاب فَعِيل وفَيْعَل بأنه لا وجود لِفَيْعِل في الصحيح، وبالتالي لا وجود له في المعتل، لأن المعتل محمول على الصحيح[2].

(١) انظر الإنصاف: ٨٠٣- ٨٠٤.

(٢) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٦/٢، والإنصاف:٧٩٦- ٨٠١، والممتع: ٥٠٢/٢ وشرح المفصل: ٩٥/١٠، ولسان العرب: مادة (قوم).

- ٥ -

لم يبق علينا بعد أن بسطنا آراء الجماعات المتنازعة وألوان حجاجها واعتراضاتها بعضها على بعض – سوى أن نمضي إلى تعيين وزن من الأوزان المقترحة في المسألة التي بين أيدينا.

وقد رأينا فيما سبق أن ما أسميناهما بالرأيين الرابع والخامس هما قولان منفردان ينحصران في أصحابهما، ولم يشتهرا اشتهار غيرهما. وقد رددناهما - على ما في نصّيهما من الغموض وربما السقط والغلط – إلى القول بفَيْعِل. رجّحنا هذا على القول بأنهما يطرحان وزنين مستقلين في المسألة. وقلنا إن أصحابهما يطلقون "فَعِّل" وهم يريدون "فَيْعِل"، ويقولون "مَوْيِت" على وزن فَعْيِل (وإن لم يذكروه لفظاً) وهم يقصدون "مَيْوِت" على وزن فَيْعِل، بناء على قرائن بيّنّاها في موضعها. ولا شك أن أصحابهما لم يكونوا ذوي قدم راسخة في الصرف، وإلاّ لما ساووا "مَوْيِت" بـِ "سَيْود"، ولما اقترف القائلون بِفَعِّل الإدغام في الوزن الصرفي حيث يجب الإظهار (أي عدم الإدغام وتمثيل الزائد بلفظه) منعاً للخلط والاضطراب. فها هو ذا ابن جني ينبّه إلى أنه لا بد من الإظهار في الوزن في هذا ونحوه حتى يمثل حال الموزون خير تْمثيل فلا يلتبس بغيره. ونصّ كلام ابن جني في هذا الشأن هو: "وتقول في تمثيل عُرُنْد: فُعُنْل ... وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهراً، ولا يجوز إدغام النون[١] في اللام[٢] في هذه الأماكن، لأنه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض[٣] وبطل المراد المعتمد؛ ألا تراك لو أدغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عُرُنْد: إنه فُعُلّ، فكان إذاً لا فرق بينه وبين قُمُدّ وعُتُلّ وصُمُلّ[٤]" [٥].

لذلك، سننحي هذين الرأيين عن سبيلنا، ونمضي إلى البحث في الآراء الثلاثة الباقية التي انعقدت عليها معظم الأقوال. ونحن نبدأ بالموازنة بين فَيْعَل (بفتح العين) وفَيْعِل (بكسرها). فما الذي نختاره منهما لو انحصر القول فيهما وحدهما؟

لا شك أننا سنختار فَيْعِلاً (بكسر العين) لأنا رأينا الدلائل والقرائن ترجحه على فَيْعَل. ومنها اطراد الكسر ولزومه في هذا الباب. فالعدول عن الفتح إلى الكسر وتغيير الحركة قد يأتيان لضرب

(١) يقصد النون في فُعُنْل، وهي زائدة كالياء في فَيْعِل.
(٢) أي الحرف الثالث الأصلي.
(٣) والغرض هو تمثيل حال الموزون.
(٤) اللام في هذه الكلمات مضعفة أصلاً.
(٥) الخصائص: ٣/٩٦- ٩٧.

من التوسع في كلمة أو كلمتين أو في عدد محدود من الكلمات، ولكن لا يمكن أن يكونا بهذا الاطراد أو اللزوم حتى أصبح الكسر علماً على باب أو وزن بأكمله. فمتى اطردت حركة في وزن ما دلّ ذلك على أنها جزء أصيل فيه. ولو كان الأصل في سَيِّد "سَيَّد" وفي ميِّت "مَيَّت"، وكذلك باقي الباب، لما عدلوا عن الفتح إلى الكسر، إذْ ليس في الفتح ثقل وليس من سبب صوتي يحمل على تحويله إلى الكسر. وما استشهدوا به من مجيء عَيَّن وحدها بفتح الياء المشددة هو من قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه إذا ما قيس بعشرات الكلمات التي جاءت بكسرها. ولا وجه للاستئناس بالشاذ من مثل بِصْري وأَموي ودُهري، لأنه من القياسات الضعيفة التي لا تستند إلى حقائق لغوية ملموسة.

زد إلى ذلك أنه لا ينكر أن يكون للمعتل أوزان مخصوصة؛ فقد جعلوا فُعَلة في جمع فاعل من المعتل كقاضٍ وقُضاة يعاقب فَعَلة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة[1]. وقد قالوا في جمع قَرْيَة قُرى على فُعَل، ولا يجمع فَعْل من الصحيح على فُعَل (بضم الفاء) أصلاً[2]، وقد جمعوا فَعِيلاً من المعتل على أفْعِلاء، كذكيّ وأذكياء، لكنهم جمعوا فعيلاً من الصحيح على فُعَلاء، كبخيل وبُخلاء.

ومن ينقب في كتب الصرف لن يعدم أمثلة أخرى. فمن ذلك أن مصدر فَعَّل من معتل اللام ليس تفعيلاً كما هو في الصحيح بل تَفْعِلة، وأن مصدر أفْعَلَ واستَفْعَلَ من معتل العين ليس إفعالاً واستفعالاً بل هو إفالة واستفالة[3].

ومما يقوّي اختيارنا فَيْعِلاً كذلك أن أصحاب فَيْعَل أنفسهم يقرّون بوجود فَيْعِل في نهاية الأمر. والفرق بينهم وبين أصحاب فَيْعِل هو أن الأخيرين يقولون إنه وجد هكذا في أصل وضعه وأصحاب فَيْعَل يقولون إنه أصبح هكذا نتيجة قلب الفتحة كسرة. فإذا أهملنا النظرة التاريخية وفكرة الأصل، وأخذنا بما هو واقع وحاصل فلا خلاف بينهما، لا سيّما أن تعليليهما الصوتيين للإدغام في الباب كله متطابقان. فكلا الفريقين يقول بتحويل الواو (التي هي عين) ياء ثم إدغامها في الياء الساكنة الزائدة قبلها.

وإذْ اخترنا فَيْعِلاً وفضلناه على فَيْعَل نكون قد ضيقنا نطاق الاختيار وجعلناه محصوراً في

---

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمنصف: ١٤/٢، ١٦، والإنصاف: ٧٩٦، والممتع: ٥٠٠/٢.

(٢) انظر الممتع: ٥٠٠/٢.

(٣) إن فكرة الحذف والتعويض بالتاء في المصادر تَفْعِلة وإفالة واستفالة لا تنفي ما نذهب إليه في مجمله، وهو أن المعتل قسم على حياله.

فَيْعِل وفَعِيل، حسب.

فما الذي نختاره منهما؟ أترانا نعود ثانية إلى ترجيح فَيْعِل؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نستذكر الحجتين اللتين ذكرهما القدماء في تفضيل فَعِيل، وهما: أنه لا وجود لِفَيْعِل في المعتل (حملاً على الصحيح)، وورود بعض كلمات الباب محمولة في الجمع على فَعِيل نحو هَيِّن وأهْوناء؛ كما يحسن بنا أن نذكر، إضافة إلى الحجتين السابقتين، القرائن التي ساقها أحد الباحثين المحدثين[1] في ترجيح فَعِيل على فَيْعِل، وذلك لكي يتسنّى لنا الردّ عليها جميعها. وهذه القرائن المشار إليها هي: ما ذكره سيبويه وابن سيده[2] من أن العرب قد أجروا فَيْعِلاً مجرى فَعِيل، وجعلوا المَيْتَ والرّيض بمنزلة السديس والجديد؛ وكون المفردات موضوع البحث تحمل معنى الفاعل ومعنى المبالغة فيه، وذلك مدلول صيغة فَعِيل؛ وجمع سَيّد على سادة – تقدير فَعَلَة – كسرىّ وسَراة، وجمعه على سيائد كما جمع أفِيل وتَبِيع (من الصحيح)[3]، وكذلك جمع عَيِّل على عيائل وخَيِّر على خيائر[4]، وذلك كله من شؤون فَعِيل؛ وذهاب الفراء إلى ذلك "- وهو من هو-".

أمّا إنكار وجود فَيْعِل في المعتل فيرد عليه بمثل ردّنا السابق على أصحاب فَيْعَل. وأمّا الاحتجاج بالجمع فيرد عليه بقولنا: إنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على فاعل كما حملوه على فَعِيل فجمعوه جمع سلامة مثل مَيّت وميّتون حملاً على ضارب وضاربون، وكسّروه على أفْعَال فقالوا مَيّت وأموات كما قالوا شاهد وأشهاد، وعلى فِعال فقالوا جَيّد وجِياد كما قالوا قائم وقِيام، وعلى فَعَلَة فقالوا سَيّد وسادَة كما قالوا قائد وقادَة[5].

على أن الاستدلال بجمع التكسير هو برهان ضعيف وحجة غير مستحكمة، لأنّ جمع التكسير ليس قياساً كلّه وهو موطن للشذوذ[6]، ويكثر فيه الحمل على المعنى وعلى اللفظ[7].

---

(١) الشيخ آل ياسين في بحثه السالف ذكره (ص: ١٩).

(٢) إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب (٢١١/٢) وابن سيده في المخصص (١٦٦/١٠): إن مَيْتاً (مخفف مَيِّت) ورَيِّضاً يستوى المذكر والمؤنث فيهما فلا تدخل مؤنثهما التاء.

(٣) إشارة إلى ما في لسان العرب: مادة (سود).

(٤) إشارة إلى ما في الكتاب: ٣٧٣/٢- ٣٧٤.

(٥) انظر شرح المفصل: ٦٥/٥- ٦٦.

(٦) قارن قولنا هذا برد ابن يعيش على الفراء في مسألة استدلاله بجمع هَيّن على أهوناء. وقد مضت الإشارة إليه.

(٧) انظر أمثلة من ذلك في شرح المفصل: ٨١/٥- ٨٢.

وأمّا الاستواء في التذكير والتأنيث فهو قليل في هذا الباب. ويدلّ على قلّته قول ابن يعيش[١] في معرض حديثه عن فَيْعِل: "فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع سلامة لأنه صفة تدخل مُؤَنَّثَهُ التاءُ للفرق، من نحو مَيِّت ومَيِّتة وَبَيِّع وبَيِّعَة". وهو يكاد ينحصر في كلمتين من هذا الباب هما مَيْت (مخفّف مَيّت) ورَيِّض. وواضح أنه لا يمكن الركون إلى مثالين (أو نحوهما) لإقامة حكم قاطع في حمل الباب كله على فَعِيل.

وأما كون المفردات موضوع بحثنا تحمل معنى المبالغة وأن ذلك مدلول صيغة فَعِيل فيرد عليه بما ذكر في سيبويه من أن فَيْعِلاً هو أيضاً بمنزلة فَعّال[٢]. وفَعّال – كما هو معروف- أدخل في باب المبالغة والتكثير من فَعيل. غير أن دلالة هذا الباب على المبالغة ليست مطردة. فكلمة صَيّب – مثلاً- تعني ذا صَيْب (أي مطر[٣])، ولا يقصد بها أكثر من الوصف بذلك دون نظر إلى مبالغة أو غيرها.

وأمّا كون فَعِيل هو اختيار الفراء "وهو من هو" فالرد عليه بأن يقال إن فَيْعلاً هو رأي الخليل وقوله واختيار تلميذه سيبويه "وهما من هما" أيضاً. لكن مسائل الصرف كما يقول ابن جني[٤]: "موضع إنما يتُحاكم فيه إلى النفس والحسّ ولا يُرْجَعُ فيه ... إلى سابق سُنّة ولا قديم مِلّة".

ومهما يكن من أمر، فإن الرأي الحاسم والقول الفصل في المسألة هما لعلم الأصوات. وسنرى كيف أن مناقشة التعليلات الصوتية التي أتى بها أصحاب فَعِيل ستحملنا على اختيار فَيْعِل دون فَعِيل.

ولا بد لنا قبل الخوض في تلك التعليلات أن نسوق بعض الحقائق المقرّرة في علم أصوات العربية.

أولى هذه الحقائق أن حروف المدّ، أي الألف والواو والياء المديتين، هي حركات طويلة[٥]؛ فالألف هي فتحة طويلة، والواو المدّية هي ضمّة طويلة، والياء المديّة هي كسرة طويلة، إذ يتّحد كل زوج منها في المخرج والصفات، ويختلفان في الكمية أو مُدَّة النطق.

---

(١) شرح المفصل: ٦٥/٥.
(٢) انظر الكتاب: ٢١٠/٢، وقد نصّ الشيخ آل ياسين في بحثه المذكور (ص: ١٨) على ذلك.
(٣) انظر المصباح المنير: مادة (صوب).
(٤) الخصائص: ٣٦٢/٢.
(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٧٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢، والخصائص: ٣١٥/٢- ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٧، ١٢١/٣، وسر الإعراب: ١٩/١- ٢٠.

والفرق بين الواو والياء المديتين والواو والياء اللينتين[1] هو أن الأخيرتين تضارعان في بناء الكلمة وتركيبها المقطعي غيرهما من الحروف الصحاح (أو ما يسمّى بالصوامت[2])، فتكونان أصلاً من أصول الكلمة، وتغلقان مقطعاً كما في قَوْم وبَيْت، وتفتتحان آخر كما في ورَقة ويَسار. وهما قابلتان للإسكان والتحريك، وتسبقهما الحركة. لكن الواو والياء المديتين لا تكونان أصلاً من أصول الكلمة، ولا تغلقان مقطعاً أو تفتتحانه، ولا تقبلان الحركة لا قبلهما ولا بعدهما لأنهما في حقيقة أمرهما حركتان طويلتان خالصتان[3]. والحركة – كما هو معلوم – لا تقبل الحركة[4] طويلة كانت أم قصيرة من جنسها أو من غير جنسها، بل لا بد – حسب ما يتطلبه البناء المقطعي للكلمة العربية – من وجود حرف صحيح يفصل بينهما. ولأنهما لا تقبلان الحركة كاللينتين وصفهما القدماء بأنهما ساكنتان. غير أن اعتراضنا على هذا هو أن الحركة لا يمكن أن توصف بالسكون.

وثانية هذه الحقائق أن حروف المدّ لا يمكن أن تُسْبَق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القدماء[5]. فالياء المديّة لا تسبق بكسرة، والواو المديّة لا تسبق بضمة، والألف لا تسبق بفتحة؛ لأن حروف المدّ هي نفسها حركات طويلة صرف. والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها.

وثالثة هذه الحقائق أن حرف المدّ قد يساوي كمياً حركة قصيرة وواواً أو ياء[7] لينة. فالياء المديّة تساوي كمياً كسرة وياء لينة، والواو المديّة تساوي ضمة وواواً لينة، والألف تساوي فتحة وياء أو واواً لينة.

---

(١) انظر في الفرق بين حروف المدّ وحروف اللين: اللغة العربية: ٦٨- ٧٣، ودراسة الصوت اللغوي: ٢٨٣- ٢٨٤، وعلم اللغة العام (القسم الثاني: الأصوات): ٧٥- ٨٦، ١٣٢- ١٣٥، والأصوات اللغوية: ٤٣- ٤٤. وينبغي التنّبه إلى أن الألف ليس لها مقابل ليّن كالواو والياء المديتين، فلا تكون إلاّ حرف مدّ (انظر اللغة العربية: ٧٢- ٧٣، والمنهج الصوتي: ٣٢).

(٢) نعني بالصحاح أو الصوامت هنا ما يقابل الكلمة الإنجليزية Consonants. وهي تشمل - بالطبع- الواو والياء اللينتين، وإن كانتا أكثر الصوامت تغيراً وتقلباً حتى شاع وصفهما بالاعتلال. وقد خرج بهذا التحديد الواو والياء المديتان لأنهما تنتميان إلى فصيلة أخرى من الأصوات هي الصوائت: Vowels. انظر اللغة العربية: ٦٨، ٧٢- ٧٣، وعلم اللغة العام: ٨٣- ٨٦.

(٣) مما يدل على أنهما حركتان خالصتان أنه لا يحدث أي احتكاك عند النطق بهما، ويكون مجرى الهواء معهما متسعاً جداً، بخلاف اللينتين اللتين يضيق مجرى الهواء لدى النطق بهما، ونسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف. انظر الأصوات اللغوية: ٤٣.

(٤) انظر الخصائص: ٣١٩/٢.

(٥) انظر الخصائص: ٣١٥/٢، ١٢٠/٣- ١٢١، وسر صناعة الإعراب: ٢٠/١، ٢٢، ٥٨- ٦٠.

(٧) انظر اللغة العربية: ٧١، ودروس في علم أصوات العربية: ١٣٨- ١٣٩، ١٦٦- ١٦٧.

يشهد لذلك، من ناحية، انقلاب الكسرة والياء اللينة ياءً مدية في ميقان، وانقلاب الضمة والواو اللينة واواً مدية في سوق، وانقلاب الفتحة والواو أو الياء اللينة ألفاً كما في مَلْهَوْ ومَبْنَيْ. ويشهد لَهُ، من ناحية أخرى، انقلاب الواو المدية في مَدْعُوٌ إلى ضمة وواو لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة (لتوفر شرط الإدغام)، وانقلاب الياء المديّة في قاضِيِيَ[1] إلى كسرة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم، وانقلاب ألف المقصور عند بني تميم[2] إلى فتحة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم كما في هَوَيّ[3]، وغير ذلك من مئات الأمثلة. والشرط في نحو هذا أن يسبق المدُّ حرفَ اللين وأن يكونا متصلين في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة[4].

والحقيقة الرابعة أنه لا يكون إدغام بين حرف مد وواو أو ياء لينة، نظراً لاختلاف طبيعتهما؛ فحرف المدّ هو حركة خالصة وحرف اللين هو حرف صامت (كالسين والصاد والجيم وإن كان كثير التغيّر والتقلّب حتى أطلق عليه لقب المعتل). فلا بد من انقلاب حرف المد، أوّلاً، إلى حركة قصيرة وحرف لين يماثل حرف اللين الذي يتلوه (إن واواً فواو، وإن ياء فياء) حتى يتم الإدغام. وقد مرّت أمثلة من ذلك، وقلنا إن الشرط فيها وفي نحوها أن يسبق المَدُّ اللينَ وأن يكونا متصلين.

والحقيقة الخامسة أن القاعدة الصرفية المشهورة التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون، ثم إدغامهما – لا تنطبق على اجتماع واحدة من الواو أو الياء المديتين مع أخرى من اللينتين، لما ذكرناه من اختلاف طبيعتهما؛ فحرف المدّ هو حركة طويلة صرف، وحرف اللين هو حرف صامت. ولا بد لتطبيق هذه القاعدة من كون الواو والياء لينتين.

ولنمسك الآن – على هدى الحقائق السابقة – بالتعليل الأول الذي أتى به أصحاب فَعِيل، وهو القائل بتقديم ياء فَعِيل الساكنة على العين (التي هي واو). وواضح أنهم قالوا بتقديم الياء المدية (وهي ساكنة في عرفهم) حتى تتهيأ عندهم البيئة المناسبة لقلب الواو ياء، ومن ثم اجتماع ياءين، الأولى منهما ساكنة (وهي المدية) والثانية متحركة (وهي المنقلبة عن واو) لتحقيق شرط الإدغام. ولنا على هذا التعليل ثلاثة اعتراضات، أولها: أن الواو في مثل هذه البيئة لا تقلب ياء لأن الياء التي تسبقها ليست لينة بل مديّة. والثاني أن الياء المدية لا تدغم في الياء اللينة، لأن

(١) مؤلفة من كلمة قاضي مضافة إلى ياء المتكلم.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٩٠/٢.
(٣) ونحو ذلك يجري في لَدَيّ وعليّ وإليّ.
(٤) قارن قولنا هذا بما في المقتضب: ١٧٢/١، ١٧٥، ١٧٦.

الياء المدية كما قلنا هي حركة طويلة ولا تدغم في حرف اللين. والثالث هو أن القول بتقديم الياء المدية (ياء فعيل) خارج على أقيسة العربية، ذلك أن تلك الياء هي علامة الوزن، وتقديمها اعتباطاً يؤدّي إلى طمس معالمه وانمحاء أثره وفساد الغرض الذي دخلت الوزن من أجله.

ولنفرض جدلاً أنه كان ثمة تقديم للياء وقلب للواو ثم إدغام، فكيف نحصل على هَيِّن من "هَوِين" وسَيِّد من "سَوِيد"؟ لا شك أن "هَوين" و"سَويد" ستصبحان بعد التقديم "هَيْون" و"سَيْود"، أي بانقلاب الياء المدية إلى ياء ساكنة حتى يمكن قلب الواو ياء والمحافظة على فتحتي الهاء والسين، فاللينة تقبل الفتحة قبلها[1]؛ وببقاء الكسرة (التي تصوروها تسبق الياء) بعد الواو حركة لها. لأن هذه الكسرة لو انتقلت مع الياء لبقيت الواو الساكنة، وكذلك الياء التي ستنقلب إليها، فينخرم بذلك شرط الإدغام لأن المثل الثاني ساكن. ويؤيد افتراضنا هذا أن ابن يعيش يقول في شرح المفصل[2]: "وذهب الفراء إلى أنه (أي وزن هذا الباب) فَعِيل، أعلّت عين الفعل منه في مات يموت وصاب يصوب بأن قدموا الياء الزائدة وأخّرت العين فصار فَيْعِل كما قلتم (والخطاب لأصحاب فَيْعِل)، إلاّ أنه منقول محوّل من فَعِيل، ثم قلبت الواو ياء كما ذُكِر (أي عند أصحاب فَيْعِل)". ومعنى هذا أنهم قد عادوا فقالوا بِفَيْعِل، ولكن من طريق ملتو مخالف للمألوف في صرف العربية وأصواتها. ويؤيده أيضاً أنه لو ظلت الياء المدية (ياء فَعِيل) بعد نقلها على مدّها لما قويت فتحة الفاء على البقاء، ولحلّت محلّها الكسرة لمناسبة الياء المدية، وكان الناتج "هِيّن" و"سِيّد" وأشباههما.

وليس ثمة دليل على أن الياء المدية التي قُدِّمت اعتباطاً قبل الواو انقلبت إلى كسرة وياء لينة ساكنة، ثم انقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءان؛ إذْ لَوْ حصل ذلك لما صمدت الفتحة كذلك بوجود الكسرة بعد الفاء، ولكان الناتج أيضاً – بعد الإدغام- "هِيّن" و"سِيّد" وأمثالهما ممّا يخالف المستعمل في هذا الباب، وهو بفتح الفاء.

ولننتقل الآن إلى تعليلهم الثاني، وهو القائل بقلب الواو في مثل "سَوِيد" و"هَوِين" ألفاً ثم

---

(١) انظر الخصائص: ١٣١/٣.
(٢) ٩٥/١٠.

حذفها لالتقاء الساكنين[١]، ثم إدخال ياء مكان الألف[٢] لكي يكمل بناء الحرف فلا يلتبس بفَعْل[٣].

ويُعْتَرض على هذا التعليل بعدة أمور. أولها أن البيئة الصوتية في فَعِيل غير صالحة لقلب الواو ألفاً. فهي تنقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها. فما حركتها هنا؟ يُفْهَم من قول القدماء إن المد يُسبَقُ بحركة من جنسه أن ثمة كسرة قبل الياء المدية (ياء فَعِيل)، وهي تتلو العين (أي الواو) مباشرة فيمكن افتراض أن الواو محركة بها. لكن هذه الكسرة لا وجود إلاّ في ذهن الذين افترضوا ذلك. فما حركة الواو، إذاً؟ إنها الحركة (بل قل الكسرة) الطويلة التي تليها وهي الياء المدية. وبذلك تكون البيئة هنا غير مناسبة لقلب الواو ألفاً، لأن الواو إذا تلاها حرف مدّ لم تقلب ألفاً حتى لو كانت مسبوقة بفتحة. فنحو طويل وقويم لا تقلب واوه ألفاً على الرغم من انفتاح ما قبلها. والسرّ في ذلك أن حركة الواو طويلة لا قصيرة[٤].

والأمر الثاني هو وقوعهم في الخطأ حينما قالوا باجتماع حرفي مدّ هما الألف والياء، إذ إنَّ حروف المد هي حركات طويلة كما قد تقرر؛ والتركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين (طويلتين أو قصيرتين) دون فاصل بينهما. وقد وقعوا في خطأ آخر حينما قالوا إن هذين الحرفين ساكنان.

والأمر الثالث أن الإدغام غير جائز هنا حتى لو قلنا بإدخال ياء لينة ساكنة مكان الألف وذلك لسببين: الأول ما قلناه من أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين، وبخاصة إذا كان حرف اللين يسبق حرف المد. والثاني هو قول القدماء إن المدّ تسبقه حركة من جنسه. ومعنى هذا أن ثمة كسرة قبل ياء فعيل تعترض ما بينها وبين الياء المدخلة. واذا اعترضت الحركة بين المثلين بطل الإدغام لأن المثل الأول لا يكون ساكناً[٥].

ولو قلنا إن الكسرة السابقة للياء المدية قد سقطت بقلب الواو ألفاً ثم حذفها، لانتفى الإدغام كذلك – حسب معايير القدماء أنفسهم- نظراً لاجتماع ساكنين: الياء اللينة المدخلة والياء المديّة.

---

(١) وهما الألف والياء المدية.

(٢) ترى ما عساهم يقولون في الكلمات اليائية العين مثل لَيّن وبَيّن (وهما من لَيِين وبَيِين حسب رأيهم)؟ أيقولون فيها أيضا بقلب الياء ألفاً ثم حذفها وإدخال ياء جديدة مكانها؟

(٣) ثم يتم الإدغام بين هذه الياء وياء فَعِيل كما هو مفهوم بالطبع.

(٤) انظر دروس في علم أصوات العربية: ١٣٨.

(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢- ٣٧٣، والخصائص: ٣٢٢/٢.

وليس ثمة دليل على انقلاب ياء فعيل إلى كسرة وياء لينة ساكنة، لأن اللين يسبق المدّ. وحتى لو قلنا بذلك لما صار إدغام أيضاً، لأن الكسرة ستكون حاجزاً بين الياء المدخلة والياء الأخرى يمنع إدغامهما.

والأمر الرابع قولهم إن فَعِيلاً حينما تحذف منه عينه (وهي الواو المنقلبة ألفاً) يلتبس بمخففه من وزن فَعْل مثل سَيْد وهَيْن[1]. ولنا على هذا القول ملاحظتان: الأولى أن وزن سَيْد وهَيْن ونحوهما ليس فَعْلاً بل هو "فَيْل"، لأن الياء زائدة وليست عيناً. ولو افترضنا أن الياء الموجودة هي العين (أي الواو منقلبة ياء) وأن الياء الزائدة محذوفة للتخفيف لانتفت الدلالة على الباب أصلاً. والثانية أن فَعِيلاً يصبح – بعد حذف العين منه – فِيلاً لا فَيْلاً (أو فَعْلاً حسب قولهم هم)، لأن الفتحة تختفي إذا جاءت بعد الفاء ياء مدية (أي كسرة طويلة) تكون حركة لها. ولا وجه للمقارنة بين فِيل حيث الياء مدية وبين فَيْل (أو فَعْل حسب زعمهم) والياء فيها لينة. إلاّ أن يكونوا قد قالوا بقلب الياء المدية ياء لينة تقبل أن يسبقها الفتح[2]؛ أو أنهم قصدوا – لما هو معروف من خلطهم بين حروف المدّ واللين[3]- أن الياء المدية الساكنة ساوت الياء اللينة الساكنة، وبذلك تساوى فِيل وفَيْل (فَعْل عندهم) في مطلق الحركات والسكنات والحروف. ومهما يكن من أمر فإن ذهابهم إلى أن المخفف في هذا الباب قد جاء على فَعْل هو خطأ صرفي ليس من السهل تبريره.

ولنأت إلى التعليل الثالث لديهم، وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدية قد استثقلت على الواو (في مثل جَوِيد) فحذفت، فاجتمعت الواو الساكنة والياء، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياءان. ولنا على هذا التعليل أيضاً ثلاثة مآخذ: أولها أن الواو في مثل هذه البيئة الصوتية لا تقلب ياء لأن الذي يلي الواو ياء مديّة لا ياء لينة. وثانيها أنه لا وجود لكسرة قبل الياء المديّة، كما قررناه سابقاً. وبذلك يكونون قد تكلفوا القول بحذف شيء غير موجود أصلاً لكي يحققوا شرط قلب الواو ياء. وثالثها أن الإدغام لا يتم هنا، حتى لو سلمنا جدلاً باستثقال الكسرة على الواو وحذفها، وذلك لسببين: الأول أن الياء المنقلبة

---

(١) نقل صراحة على لسان الفراء أن مثل سَيْد وهَيْن هو من وزن فَعْل. انظر تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم).

(٢) هذا الافتراض ينسجم والرأي الذي نقله ابن يعيش عن الفراء. وقد مرَّ ذكره.

(٣) انظر المنهج الصوتي: ١٧٠- ١٧١.

عن الواو ستكون ساكنة فينتفي شرط الإدغام. والثاني أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين كما قررناه، وبخاصة إذا كان اللين يسبق المدّ.

وهكذا نرى أن تعليلات "فَعِيل" الصوتية متهافتة ولا تقوى على الوقوف في وجه ما أثرناه من اعتراضات؛ على حين أن "فَيْعِل" مدعوم صوتياً، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام، دون تمحك أو اعتباط أو تكلف التقديم والتأخير والحذف والإدخال، أو القول بأمور تخالف ما تقرر من حقائق في علم الأصوات.

وثمة أمر أخير يرجح كفة فَيْعِل على فَعيل وهو المخفف في هذا الباب من مثل سَيْد ومَيْت وهَيْن؛ إذ يستقيم أن نقول إن عينه قد حذفت، وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلاً على أن الباب هو فَيْعِل. والعرب قد تحذف الأصلي وتبقي الزائد لفائدة[1]، ولو قلنا إن "سَيْد" هو مخفف "سَويد" (وكذلك الأمر في باقي الأمثلة) لكان ينبغي أن نتكلف أمرين. القول بحذف الواو[2] وكسرة الياء المدية، ثم قلب الياء المدية نفسها ياء لينة لكي تسلم الفتحة قبلها، وهو قلب غير مألوف، وفيه من التحكّم ما لا يخفى أمره.

وبعد؛ فعسى أن تكون هذه الدراسة قد أفلحت في إثبات أن فَيْعِل هو الوزن المعتمد في هذا الباب كله؛ وعسى أن تكون أيضاً قد أبرزت أن الاستناد إلى نتائج علم الأصوات في البحث الصرفي يمكن أن يحسم الخلاف في قضايا ثار حولها الجدل قديماً وحديثاً.

## المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث

(١) لمزيد من الأمثلة انظر "باب في غلبة الزائد للأصلي" في الخصائص: ٢/٤٧٧- ٤٨٠.

(٢) وقد نقول – كما في التعليل الثاني- بقلبها ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين!

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١م.

أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦م.

أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، الجزءان التاسع (بتحقيق عبدالسلام هارون ومراجعة محمد علي النجار) والرابع العشر (بتحقيق يعقوب عبدالنبي ومراجعة محمد علي النجار). القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد).

ابن جني، الخصائص (بتحقيق محمد علي النجار). بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن جني، المنصف (بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين). القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.

ابن جني، سر صناعة الإعراب (بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه). القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.

ابن سيده، المخصص. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.

ابن عصفور، الممتع في التصريف (بتحقيق فخر الدين قباوة). بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد).

القاهر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥م.

ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ابن يعيش، شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية (ترجمة صالح القرمادي). تونس: الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

سيبويه، الكتاب. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٧هـ.

عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية. بيروت. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

الفيومي، المصباح المنير. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٨م.

كمال محمد بشر، علم اللغة العام (القسم الثاني – الأصوات). القاهر: دار المعارف، ١٩٧٣م.

المبرد، المقتضب (بتحقيق محمد عبدالخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب.

محمد حسن آل ياسين، "فَيْعِل أم فَعِيل" في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١١- ١٢ (١٩٨١م).

# ثانياً: مع الكتب

## نظرات في ديوان دريد بن الصّمة

للأستاذ: عرفان عبدالباقي الأشقر

(حمص – سورية)

لا يستطيع المرء أن ينكر ما بذله الأستاذ البقاعي من جهد ووقت في سبيل إخراج الديوان، غير أنّ المحقق الجامع قد فاته كثير من اختلاف الروايات والتخريج، مع أن هذا الاختلاف موجود في كثير من مراجعه التي أشار إليها، وبعضها في مصادر لم يشر إليها، أما اعتذاره عن عدم إثبات اختلاف الرواية أحياناً بأنّ القصيدة أو البيت في مصدر واحد، أو مصدرين نقل اللاحق عن السابق، فليس بعذر جيد، وليس شرطاً أن تتفق الرواية فيما ينقله اللاحق عن السابق لاختلاف طرق روايات الكتاب الواحد، كما فاته بضعة أبيات مفردة وجدتها في بعض المظان والمصادر.

**مقتلـه:** أشار الأستاذ المحقق في مقتل دريد إلى أن الروايات جميعاً تتفق على أنه قتل يوم حنين، وأن قاتله من بني سليم، وهو ربيعة بن رفيع، وكان يقال له: ابن الدّغُنّة، غير أني وجدت في البداية والنهاية لابن كثير [٣٣٧/٤] وفي تاريخ الطبري في أحداث سنة ثمانٍ للهجرة، وفي محمدة القاري [٣٠١/١٧] وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة [١٩٤٣/٤] أنه قتل في غزوة أوطاس، التي يبدو أن كثيراً من المؤرخين اعتبروها امتداداً لغزوة حنين فجعلوها غزوة واحدة.

ولقد ورد في صحيح مسلم ما نصه: "... لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من حنين بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس فلقي دريد بن الصمة فقتل دريداً، وهزم الله أصحابه ...".

أما عن قاتل دريد فلقد ذكر العيني أن البزار روى في مسند أنس بإسناد حسن ما يشعر أن قاتل دريد بن الصمة هو "الزبير بن العوام"، كما أن ابن الأثير في كتابه "المرصع" ص [٢٩٨] ذكر أن كنية قاتله هي "ابن لذعة"، كما فاته أن يشير إلى أنّ ابن حبيب في كتابه "المحبر" ص [٢٩٨] جعله في أشراف العميان، وأنه شهد حنيناً وهو أعمى، ثم جعله في البُرص الأشراف ص [٢٩٩]. وذكر أن اسم الصمة: "معاوية بن الحارث بن معاوية بن بكر بن هوزان".

**القصيدة -١-**

البيت /٢/ "قتلت بعبدالله" بدل "قتلنا بعبدالله" في الأصمعيات طبقة شاكر (١١١) والاشتقاق لابن دريد طبعه هارون (٢٩٢) والتنبيه على أوهام أبي علي (٩٥).

"فتكنا بعبدالله" في الاشتقاق لابن دريد طبعة كوتبنجن، والكامل طبعة ليبزك (٧٥٣) واللسان (جنن) وفيه: وقيل إن البيت لخفاف بن ندبة.

أمّا رواية "قتلنا بعبدالله" فهي في مختار الأغاني (٤٨٤/٣) ومعجم ما استعجم والأصمعيات برلين (٣/٨) والغيث المسجم (١٨٦/١) والذخيرة لابن بسام (٢٧٢/١/٢) والخزانة بولاق (١٦٦/٣).

"ذئاب" بدل "ذؤاب" في الغيث المسجم (١٨٦/١) واللسان (جنن) وفيه "ذئاب بن أسماء بن بدر" بدل "بن زيد".

البيت /٤/ "جزينا بني عبس جزاءً مُوفّرا" بدل

"وعبساً قتلناهم بحر بلادهم" في مختار الأغاني (٤٨٤/٣) وكذا في سرح العيون (٢١٨)

البيت /٥/ "لها غرضاً" بدل "لنا غرضاً" في معجم البلدان (٤٢٢/٣)

البيت /١١/ "ومرة قد أدركتهم فلقيتهم" بدل "ومرة قد أخرجنهم فتركنهم" في المستقصى في الأمثال للزمخشري (١٤٥/١) وفي الحيوان (٣٠٣/٦) "ومرة قد أدركتهم فتركتهم". أما في التنبيه على أوهام أبي علي (٩٥) ففيه "ومرة قد أخرجتهم فتركتهم" وفي الحاشية عن معجم البلدان طبعة ليبزك "ومرة قد أدركتهم فرأيتهم".

"يرغون بالغّرّاء" بدل "يرغون بالصلعاء" في الحيوان (٣٠٣/٦).

البيت /١٤/ "ولولا جنون الليل" بدل "ولولا جنان الليل" في الأمثال للضبي (٧٩) واللسان (جنن) وفيه: ويروي الخفاف بن ندبة وفي معجم البلدان (رمث) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١٩٨/١).
"ولولا سواد الليل" فهي إضافة إلى ما ذكره في مختار الأغاني (٤٨٢/٣)، أما رواية "ولولا جنان الليل" في الأمثال للضبي (٧٩) واللسان (جنن) وإصلاح المنطق (٢٩٥)، وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن (١٩٨/١): وبعضهم ينشده "ولولا جنان الليل". "أدرك خيلنا" بدل "أدرك ركضنا" في اللسان (جنن) وكراوية الديوان في اللسان (جنن) وإصلاح المنطق (٢٩٥) ومعجم البلدان (رمث) والبيت في الحور العين (١٢) لخفاف بن ندبة، وهو في ملحق ديوان خفاف (١٣٠) وبلا نسبة في عقلاء المجانين (١٦).

**القطعة –٢–**

البيت /٣/ "إذا نسبوا" بدل "إذا انتسبوا" في غريب الحديث لابن قتيبة (٢٣٨/١).

"أبيهم" بدل "إليهم" في غريب الحديث (٢٣٨/١).

**القصيدة –٤–**

البيت /١/ "مسوّمة" بدل "مخففة" في سرح العيون (٢١٩).

البيت /٢/ "وحليم" بدل "حليم" في سرح العيون، وهو الصحيح، فراوية الديوان مضطربة الوزن.

البيت /٤/ "سبرت الأنام" بدل "رحلت البلاد" في سرح العيون (٢١٩)، و"جلت البلاد" في مختار الأغاني ٤٨٧/٣.

**القصيدة –٥–**

البيت /٢/ "وأصابه خبلٌ" بدل "وأصابه تبلٌ" في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥٢/٨).

"واعتاده داءٌ" بدل "وأصابه تبلٌ" البغدادي عن الأمالي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥٣/٨.

البيت /٣/ "هانئ" بدل "طالي" في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٢/٨) والبرهان للزملكاني (١٤٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٨٣/٥) وسرح العيون (٢٢٠) والشعر والشعراء (١٩٧)، وذكر البغدادي قال: في غالب نسخ المغني "بمثله" موضع "به" وهو تحريف في الكتاب لم يروه أحدٌ ممن يعتمد عليه من المتقدمين.

البيت /٥/ "نَضْحُ الهناءِ" بدل "نَضَحَ الهناءُ" في الوحشيات (٢٠٥).

البيت /٦/ "غضَ" بدل "عضّ" في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٢/٨)، "غضّ الجميع هناك ما خطبي" بدل "عضّ الجميع الخطب ما خطبي" البغدادي عن الأمالي في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٣/٨).

والأبيات: (١، ٣، ٤) في شرح المقامات للشريشي (١٤٥/٢) برواية الديوان (١،٢،٣،٤) في مختار الأغاني (٤٠١/٣) برواية الديوان وفي شرح أبيات مغني اللبيب (٥٢/٨) مع اختلاف في ترتيب الأبيات، وذكر محقق كتاب شرح أبيات مغني اللبيب أن الأبيات في الشعر والشعراء (٣٤٣) في ترجمة الخنساء مما عدا البيت الأخير منها، وهي في الأمالي (١٦١/٢) مختلفة ترتيب الأبيات، والبيت (٤) في البرهان للزملكاني (١٤٢) والبارع للقالي "٤٩٠" وفي مقاييس اللغة (٤٦٢/٥)، والبيت (٣) في البارع (٤٩٠).

**القصيدة -٦-**

البيت /٢/ "مثل أهيلة" بدل "مثل أهمية" في مختار الأغاني (٤٩٠/٣).

البيت /٧/ "خليساً" بدل "حبيساً" في مختار الأغاني (٤٩٠/٣).

**القصيدة -٧-**

البيت /١/ "تعلقت بالشمطاء" بدل "تعللت بالشّطاء" في أسماء خيل العرب للفندجاني (١٣٢)، وفيه "الشمطاء" لدريد بن الصمة، "أوبان" بدل "إذبان" في المصدر السابق.

البيت /٢/ "فكائن تراني" بدل "كأني وبزي" في المصدر السابق، "لاتحاسبه" بدل "لا تجانبه" في المصدر السابق.

**القصيدة -٨-**

البيت /١/ "عصبت يديها" بدل "عصبت يداها" في مختار الأغاني ٤٨٦/٣، "تعصبان" بدل "يعصبان" في المصدر السابق.

**القصيدة -١٢-**

البيت /٨/ "في وجهه" بدل "وجهه" في مختار الأغاني (٣٦١/٨) وهو الصحيح.

البيت /١١/ "وإن حصل الناس" بدل "وإن حضر الناس" في المصدر

السابق، والأبيات في مختار الأغاني (٣٦١/٨).

**القصيدة -١٥-**

البيت /١/ "حديث الوصل" بدل "جديد الحبل" في معجم مقاييس اللغة (٨٠/٤) دون نسبة، و"جديد الوصل" في أساس البلاغة "عقب" دون نسبة.

"أم أخلفت" بدل "وأخلفت" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧) وكذا في التجارية (٢٢٤)، والبيت في التعازي والمراثي (١٣) وفي اللسان (رثث)، والشطر الأول في الذخيرة لابن بسام (٢٠٢/١/٤).

البيت /٢/ "إليك جوارها" بدل "إليك نوالها" في مختار الأغاني (٤٨٢/٣)، و"وباتت" بدل "وبانت" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧) والتجارية (٢٢٤).

"ترج منا" بدل "ترج فينا" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧).

البيت /٦/ "إذا متع" و"بناصية الشحناء" بدل "إذ تلع" و"بنا صفة الشجناء" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧) والتجارية (٢٢٤).

البيت /٧/ "المحرّم" و"بطابة" و"لم يتبعضد" بدل "المخرّم" و"بشابة" و"لم يتعضدا" في الجمهرة التجارية (٢٢٤)، و"المحزّم" في أمالي اليزيدي (٣٥).

البيت /١٠/ "أمثال خالد" بدل "مثل خالد"، و"مما أهلك" بدل "فيما أهلك" في مختار الأغاني (٤٨٢/٣).

البيت /١١/ "نصحت لعارض" بدل "وقلت لعارض" إضافة إلى ما ذكره هو في عبث الوليد كذلك (٣٥٤) وفي شرح نهج البلاغة بيروت (١٨٣/١) والجمهرة تجارية (٢٢٥)، "وقلت لعرّاض"

في الأصمعيات (١٠٧) شاكر، "فقلت لعرّاض" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧).

"ورهط أبي السوداء" بدل "ورهط بني السوداء" في التعازي والمراثي (٢٢).

"والقوم شهدِ" بدل "والقوم شهدي" في شرح نهج البلاغة بيروت (١٨٣/١).

البيت /١٢/ "فقلت لهم ظنوا" إضافة إلى ما ذكره في اختلاف الروايات في زهر الآداب (٢٥٣) واللسان (ظنن) وفضل المقال في شرح كتاب الأمثال (٣٥٣) وفي الكشاف عند قوله تعالى: "وإني لأظنه من الكاذبين" وفي شرح نهج البلاغة بيروت (١٨٣/١) ومقاييس اللغة (ظنّ) ٤٦٢/٣ والاختيارين (٧٣٨) والحماسة شرح التبريزي (١٥٦/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٨١/٧) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (٤٠/١) والجمهرة تجارية (٢٢٥).

"بألفي قصنع" بدل "بألفي مدجج" في أمالي اليزيدي (٣٥)، "فقلت لهم ظنوا بألفي مقاتل" في التعازي والمراثي (٢٣) وكتاب الأضداد للتوزي نشر مجلة المورد (١٦٤/٣/٨) دون نسبة.

البيت /١٣/ "الأحاليف هذه" بدل "الأحاليف أصبحت" في الاختيارين (٤٠٩) وأمالي اليزيدي (٣٥).

البيت /١٦/ "فلم يستبينوا الرشد" بدل "فلم يستبينوا النصح" إضافة إلى ما ذكره في اختلاف الروايات في العقد الفريد (١٧٠/٥) وزهر الآداب (٢٥٣) والشعر والشعراء (٣٧١) وأمالي اليزيدي (٣٥)، والبيت برواية الديوان في التعازي والمراثي (٢٣) وفي شرح نهج البلاغة بيروت (٥٤/١) و(٣٣٨/٤)، والشطر

الأول في أساس البلاغة (أمر).

البيت /١٧/ "غواتهم" بدل "غوايتهم" في الاختيارين (٤٠٩).

"أو أنني" بدل "وأنني" في مختار الأغاني (٤٨٢/٣) وشواهد الكشاف (٣٨٤) وشرح نهج البلاغة بيروت (٣٣٨/٤)، والبيت برواية الديوان في شرح نهج البلاغة بيروت (١٨٣/١) والتعازي والمراثي (٢٣) ومجاز القرآن لأبي عبيدة وأمالي اليزيدي (٣٥) وفي كتاب العصا لأسامة بن منقذ (١٨٤).

البيت /١٨/ "وما أنا" بدل "وهل أنا" إضافة إلى ما ذكره في اختلاف الروايات في شرح نهج البلاغة بيروت (١٨٣/١) والتعازي والمراثي (٢٣) وزهر الآداب (٢٥٣) والعقد الفريد (١٧٠/٥) والتنبيهات لعلي بن حمزة (١٦٥) وأمالي اليزيدي (٣٥).

البيت /١٩/ البيت في مختار الأماني (٤٨٢/٣) ومجمع الأمثال للميداني (٤٣٥/١) دون نسبة وفي أمالي اليزيدي (٣٥).

البيت /٢٠/ "من لبانها" بدل "بلبانها" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٧).

البيت /٢١/ "نظرت إليه" بدل "فجئت إليه" في نضرة الإغريض (٢٤٦) والحيوان (٢٣٥/٢) ومختار الأغاني (٤٨٢/٣) والموشح (١٧).

"فما راعني إلا الرماح تنوشه" بدل "فجئت إليه والرماح تنوشه" في التعازي والمراثي (٢٣)، "فجئت إليه والرماح يشقنه" في اللسان (شيق).

والبيت في اللسان [نوش، شيق، صيص، صيا] وفي أمالي اليزيدي (٣٥) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١٣٦/٢) مع

اختلاف الرواية.

البيت /٢٢/ "فجئت كأم البو" بدل "وكنت كذات البو" في التعازي والمراثي (٢٣).

"إلى حد جزم من جلد" بدل "إلى جلد من مسك" في المصدر السابق، "إلى قطع من جلد" في أمالي اليزيدي (٣٥).

البيت /٢٣/ "فأرهبت القوم عنه حتى تبددوا" بدل "فطاعنت عنه الخيل حتى تنهنهت" في نضرة الإغريض (٢٤٦) والموشح (١٧)، "فطاعنت عنه القوم حتى تبددوا" في الإفصاح للفارقي (١٦٩)، "حتى تبددت" بدل "حتى تنهنت" في الشعر والشعراء (٣٧١)، "حتى تنفست" في الجمهرة تجارية (٢٢٦).

"وحتى علاني كل أشقر مزبد" بدل "وحتى علاني حالك اللون أسود" في مختار الأغاني (٤٨٢/٣).

والبيت برواية الديوان في أمالي اليزيدي (٣٦).

البيت /٢٥/ "فعال امرئ" بدل "قتال امرئ" ذكره محقق الاختيارين عن رواية لباب الآداب (١٨٦) الاختيارين (٤١١).

البيت /٢٦/ "فنادوا وقالوا" بدل "تنادوا فقالوا" في التعازي والمراثي (٢٣)، والبيت في أساس البلاغة (ردي) برواية الديوان وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٧/٢) والبارع (٥٠١) دون نسبة وأمالي اليزيدي (٣٧).

البيت /٢٧/ "وإن كان عبدالله" بدل "فإن يك عبدالله" في اللسان (غضب)، "فإن كان عبدالله" البارع (٢٦٤)، "وإن يك عبدالله" في الأصمعيات (١٠٨) واللسان (وقف)، "فما كان طياشاً ولا رعش اليد" بدل "فما كان وقافاً ولا طائش اليد" في اللسان (غضب) والبارع (٢٦٤)، "فما كان وقافاً ولا رعش اليد" في الشعر والشعراء (٣٧١)، "ولا حابس اليد" في أمالي اليزيدي

(٣٧).

والبيت برواية الديوان في شرح نهج البلاغة بيروت (٤٣٧/١).

البيت /٢٨/ "إذ ما الرياح" بدل "إذ الرياح" في العقد الفريد (١٧٠/٥)، "إمّا الرياح" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨)، "والضريع المعضد" بدل "والهشيم المعضد" في العقد الفريد (١٧٠/٥) وكذا في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨)، و"الصريع المعضد" في أمالي اليزيدي (٣٧).

البيت /٢٩/ "ضرة القوم مصدقا" بدل "صرة القوم جرأة" في اللسان (ضرر) وكذا في (صدق)، "ضرة القوم جرأة" في أمالي اليزيدي (٣٧)، و"يخرج ... مصدقا" في الأصمعيات (١١٠)، "ذُرّي" بدل "ذرّي" في اللسان (ضرر) وكذا (صدق)، وذكر ويروى "ذرّي"، وجمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨) والأصمعيات (١١٠). وأشار محقق كتاب الاختيارين إلى أنّ في ديوان المعاني (٥٥/١) قبل هذا البيت.

ينازل أخذان الرجال وإنه لمجدٍ ثناءً ثم يفرح ويزدد

وقال: وهو بيت مضطرب، الاختيارين (٤١٢).

البيت /٣٠/ "قصير الإزار" بدل "كميش الإزار" في شرح الحماسة للتبريزي (١٤٣/٤).

"بعيد عن الآفات" بدل "صبور على العزاء" في شواهد الكشاف (٣٨٤) وفي حماسة أبي تمام ذكره محقق التعازي والمراثي.

"صبور على الجلاء" في غريب الحديث لابن قتيبة (٦٨٥/٣) والشعر والشعراء (٣٧١)، "بعيد عن السوءات" في التعازي والمراثي (٢٢) وشرح أبيات مغني اللبيب (٨/٤)، "صبور على الضراء" في العقد الفريد "١٧٠/٥" وجمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨). والبيت برواية الديوان في أمالي

اليزيدي (٣٨)، والشطر الأول منه في اللسان (سوق).

البيت /٣١/ "صبور على وقع النوائب" بدل "قليل تشكيه المصيبات" في سرح العيون (٢١٩)، "قليل تشكيه المصائب" في الشعر والشعراء (٣٧١).

"صبور على وقع المصائب" في مختار الأغاني (٤٨٣/٣)، "قليل التشكي للمصيبات" في مختار الأغاني (٤٨٣/٣) والتعازي والمراثي (٥ و٢٣) وفي شواهد الكشاف (٣٨٤) وشرح الحماسة للتبريزي (١٥٨/٢) و(١٣٤/٤) وجمهرة أشعار العرب تجارية (٢٢٦).

"قليل التشكي للمصائب" في العقد الفريد (١٧٠/٥)، "صبور على رزء المصائب" في الأصمعيات (١٠٨) والحيوان (٥٧/٣).

"قليل تشكيه المصيبات ذاكرٌ" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨)، "قليل تشكيه المهم حافظٌ" الاختيارين (٤١٣)، "قليل التشكي للمصيبات ذاكرٌ" البيان والتبيين (١٩٣/٢).

"مع اليوم أدبار الحديث" بدل "من اليوم أعقاب الأحاديث" في التعازي والمراثي (٢٣/٥) وشواهد الكشاف (٣٨٤).

"من اليوم أدبار الأحاديث" الأصمعيات (١٠٨).

"من اليوم أعقاب الأحاديث" الحيوان (٥٧/٣).

"مع اليوم أعقاب الأحاديث" الاختيارين (٤١٣).

البيت /٣٢/ "حتى إذا شاب رأسه" بدل "حتى علا الشيب" في التعازي والمراثي(٥).

"وأحدث حلماً" بدل "رأسه فلما علاه" في المصدر السابق.

البيت /٣٨/ "وكم غارة بالليل واليوم قبله" بدل "وغارة بين اليوم والأمس فلتة" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨).

"تداركتها في" "تداركتها ركضاً" في المصدر السابق، "وغارة بين اليوم والليل" في أمالي اليزيدي (٣٨).

البيت /٣٩/ "عقد غراره" بدل "شنج النسا" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨).

البيت /٤١/ "بأكناف الجُبيب فمحتد" بدل "بأكناف الحبيب بمشهد" في الاختيارين (٤١٥).

البيت /٤٢/ "واحدٌ" بدل "واحداً" في جمهرة أشعار العرب بولاق (١١٨) وكذا في أمالي اليزيدي (٣٨).

البيت /٤٣/ "وطيّب نفسي" بدل "وهون وجدي" في شواهد الكشاف (٣٨٤) وشرح الحماسة للتبريزي (١٥٩/١) والشعر والشعراء (٣١٧) والجمهرة تجارية (٢٢٧).

"وهون وجدي أنما هو فارط" بدل "وهون وجدي أنني لم أقل له" في الأصمعيات (١٠٩).

"أمامي وأني واردُ اليوم أوغدِ" بدل "كذبت ولم أبخل بما ملكت يدي" في الأصمعيات (١٠٩).

البيت /٤٤/ "فاعلموا" بدل "تعلموا" في اللسان (غضب).

"فإن تمكن الأيام" بدل "فإن تعقب الأيام" في أمالي اليزيدي (٣٨)، "بني غالب ... لمعبد" بدل "بني قارب ... بمعبد" في العقد الفريد (١٧٠/٥).

والبيت في البارع (٢٦٤) والوساطة للجرجاني (٤٥٦) وبعض الشطر الثاني في مقاييس اللغة ٤٢٨/٤ برواية الديوان وكذلك في أساس البلاغة (غضب).

"عليم بأعقاب الأمور برأيه" في الرسالة الموضحة للحاتمي (١٠٨)، "يرى عاقبات الرأي والمر مقبلٌ".

**القصيدة -١٧-**

البيت /١٣/ "وشعر" بدل "ورأس" في المعمرون والوصايا (٢٧).

**القصيدة -١٩-**

البيت /١/ "ركوبُ في الصريخ" بدل "ركوبي في الصريخ" في عيون الأخبار (١٩٣/١) ونسبته إلى عمرو، وورد البيت في مختار الأغاني ٢١٢/٥ هكذا:

أعاذل إنما أفنى شبابي

وأقرح عاتقي أثر النجادِ

ونسبه إلى عمرو.

البيت /٢/ "حتى خلّ جسميَ" بدل "حتى كلّ جسمي" في الحيوان (٤٢٠/٦).

البيت /٤/ "أعاذل شكتي بدني وسيفي" بدل "أعاذل عدتي بدني ورمحي" في شواهد الكشاف (٣٧٥) ونسبه إلى عمرو.

"أعاذل شكتي بزي ورمحي" في عيون الأخبار (١٩٣/١).

"أعاذل ملني بدني ورمحي" في مختار الأغاني (٤٢٨/٣) ونسبه إلى عمرو.

"سهل القياد" بدل "شكس القياد" في شواهد الكشاف (٣٧٥).

"سلس القياد" في عيون الأخبار (١٩٣/١) وكذا في مختار الأغاني (٤٨٩/٣) ونسبه إلى دريد وفي (٢١٢/٥) ونسبه إلى عمرو.

البيت /٥/ "وينفد" بدل "ويفنى" في مختار الأغاني (٤٩٨/٣).

**القطعة -٢٠-**

البيت /١/ "ويح ابن ثكمة" بدل "فويح ابن أكمة" في مختار الأغاني (٤٩٣/٣).

**القصيدة -٢٢-**

البيت /١/ "وقالوا: ألا تبكي" بدل "تقول: ألا تبكي" في بقايا كتاب

الأربعة في أخبار الشعر لأبي هفان، مجلة المورد (٢٠٤/٣/٨).

"لكن جبلت" بدل "لكن بنيت" شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٣/٢.

"مكان الأسى" بدل "مكان البطا" في البيان والتبيين (٣٣٠/٣).

البيت /٢/ "على الجدث الأقصى قتيل بني بدر" بدل "له الجدث الأعلى على قتيل أبي بكر" في بقايا كتاب الأربعة، مجلة المورد (٢٠٤/٣/٨). وزاد بعده.

أراد ليخفوا قبره عن عدوه

فطيب تراب القبر دلَّ على القبر

"لمقتل عبد الله والهالك الذي" بدل "فقلت أعبدالله أبكي أم الذي" في مختار الأغاني (٤٩٧/٣) وشرح نهج البلاغة بيروت (٣٢٤/١).

"على الشرف" بدل "على الجدث" في المصادر السابقة.

البيت /٣/ "وعبد يغوث أو خليلي خالدٍ" بدل "وعبد يغوث تحجل الطير حوله" في مختار الأغاني (٤٧٩/٣)، "وعبد يغوث أونديمي مالك" في شرح نهج البلاغة بيروت (٣٢٤/١).

"وعز مصاباً" بدل "وعز المصاب" في مختار الأغاني (٤٧٩/٣).

"وجل مصاباً حشو قبر على قبر" بدل الشطر الثاني في شرح نهج البلاغة بيروت (٣٢٤/١).

البيت /٦/ "لدى معشر" بدل "لدى واترٍ" في مختار الأغاني (٤٧٩/٣).

البيت /٧/ "ونلحمه طوراً" بدل "ونلحمه حينا" في مختار الأغاني (٤٧٩/٣) وشرح نهج البلاغة بيروت (٣٢٤/١) و(١٠٦/٢).

البيت /٨/ في شرح اختيارات المفضل للتبريزي (١٢٣٩) وشرح نهج البلاغة (٣٢٤/١) و(١٠٦/٢).

البيت /٩/ "شطرين بيننا" بدل "شطرين قسمة" في البيان والتبيين (٣٣١/٣) وكذا في شرح نهج البلاغة (٣٢٤/١).

"قسمنا بذاك الدهر شطرين بيننا" بدل "بذال قسمنا الدهر شطرين قسمة" في شرح الحماسة للتبريزي (١٦٠/٢) وسرح العيون (٢٢٠) والشعر والشعراء (٣٧٢).

**القصيدة -٢٣-**

البيت /١/ "أهداف المئين" بدل "أهداف المنون" يضاف إلى اختلاف الروايات وفي مختار الأغاني (٤٨٨/٣).

البيت /٤/ "خرب حُصّت" بدل "خرب جزّت" في مختار الأغاني (٤٨٨/٣)، "يدي خصر" بدل "يدي هصر" في المصدر السابق.

البيت /٧/ "وقد يكون" بدل "وقد أكون" في المصدر السابق.

البيت /٨/ "إذا قرّبن" بدل "إذا قارين" في مختار الأغاني ٤٨٨/٣، "مرة أحوالٍ" بدل "مرة أحوالي" في المصدر السابق.

**القصيدة -٢٥-**

البيت /١/ "ألا هبت" بدل "ألا بكرت" في مختار الأغاني (٤٨٨/٣).

"فقد أحفظتني وهتكت ستري" بدل "فقد أحفيتني ودخلت ستري" في المصدر السابق.

البيت /٣/ "وجهاً" بدل "سدًى" في فرحة الأديب عن شرح أبيات سيبويه (٢٠٩/١)، "عليك بسيبه" بدل "على بشره" في المصدر السابق.

البيت /٥/ "لقد كذبتكَ نفسك فاكذبها" بدل "لقد كذبتكِ نفسك فاكذبيها" في شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٨) دون نسبة.

"لقد كذبتك عينك فاكذبنها" في الأزهية في علم الحروف (٥٧).

"لقد كذبتك حمداً فاكذبنها" شرح أبيات سيبويه للنحاس (١٢٤).

"فاكذبنها" في الجنى الداني (٥٣٤) وكذا في رغبة الآمل (١٥٦/٣)، وقال الرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وبياء المخاطبة فاكذبيها.

"فاصدقيها" بدل "فاكذبيها" في فرحة الأديب عن شرح أبيات سيبويه (٢٠٩/١).

البيت /٦/ "فلم أسمع" بدل "فلم يسمع" في مختار الأغاني (٤٩٠/٣).

البيت /٧/ "فعرضت بدل "فعطفت" في فرحة الأديب عن شرح أبيات سيبويه (٢٠٩/١)، "وأي مقبل" بدل "وأي مكانٍ" في المصدر السابق.

البيت /١٠/ "لأتاك ركضاً" بدل "لأتى حثيثاً" في رغبة الآمل (١٥٦/٣).

"لأتاك يسعى" في مختار الأغاني (٤٩٠/٣).

"حثيث السعي أو لاقاك يجري" بدل "سريع السعي أو لأتاك يجري" في مختار الأغاني (٤٩٠/٣).

البيت /١٢/ "في لحدٍ" بدل "في جدثٍ" في الفاخر (٢١٥).

"ضجر" بدل "قفر" في الفاخر (٢١٥) واللسان (ضجر).

البيت /١٣/ "كسح الخزرجي" بدل "كسح الهاجري" في غريب الحديث لابن قتيبة (٥٦/١) واللسان (سحح)، والبيت في الأمالي للقالي (١٧٤/١).

**القصيدة -٢٦-**

البيت /١/ "رغم العذول" بدل "رغم العدو" في الحيوان (٣٥٨/٤)، والأبيات في ديوان ابن ميادة (٢٨١-٢٨٢)، ويرجح محقق الديوان أنّها لابن ميادة لا لدريد بن الصمة لأسباب ذكرها.

**القصيدة -٢٩-**

البيت /٤/ في أساس البلاغة (وكب) برواية الديوان.

البيت /٧/ "وفي أحلام" بدل "وفي الأحلام" في الحيوان (٢٢٩/٥).

البيت /١٦/ "فيها السّك" بدل "فيها المسك" في اللسان (سكك).

**القصيدة -٣٠-**

البيت /٣/ "وأبلغ نميراً وما نمرّوا" بدل "وقد يعطف النسب الأكبر" في أساس البلاغة (نمر).

**القصيدة -٣٤-**

البيت /٤/ في الصاهل والشاحج (٣٢٦).

البيت /٥/ "ينكحك" بدل "ينكحَك" في الصاهل والشاحج (٣٢٧) وكذا في الأمالي للقالي (١٦٢/٢).

البيت /٦/ "عددن مالاً" بدل "تكن مالاً" في الأمالي (١٦٢/٢).

البيت /٧/ "وقد علم" بدل "لقد علم" في المصدر السابق.

"في أطلِ" بدل "عن حَزّ" في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٣/٨).

البيت /٩/ "وأني لا ينادي الحي ضيفي" بدل "وأني لا يهرّ الضيف كلبي" في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٣/٨).

البيت /١٠/ "وقالت إنّه" بدل "وتزعم أني" في المرصع لابن الأثير (٢٩٨) والصاهل والشاحج (٣٢٧)، "وقالت إنني" في مختار الأغاني (٤٠٢/٣).

"وهل خبرّتها" بدل "وهل أخبرتها" في الصاهل والشاحج (٣٢٧) وفي الأمالي (١٦٢/٢)، "وما نبأتها" بدل "وهل

خبرتها" في مختار الأغاني ٤٠٢/٣.

البيت /١١/ في الأمالي (١٦٢/٢) بعد إيراده البيت برواية الديوان قال: ويروى:

تريد شرنبت الكفين شثناً

يقلع بالحداء كل كرس

وفي مختار الأغاني (٤٠٢/٣).

"تريد شرنبث الكفين شثناً

يباشر بالعشية كل كرس".

البيت /١٢/ وأسمر من قداح النبع فرع" بدلاً من الشطر الأول في اللسان [كفأ، عقب] والتاج (كفأ).

"وأصغر من قداح النبع فرع" في اللسان (نبع) والتقفية للزنجاني (٤٤٩) واللسان (ضرس) وإصلاح المنطق (٨٣) والمخصص (٤٨/١٢) وشروح سقط الزند (٣٤٨) والأمالي (١٦٢/٢) وشرح المقامات للشريشي (٦٩/١).

"كفيء اللون من مسٍ وضرسٍ" بدل من الشطر الثاني في اللسان (كفأ) والتاج (كفأ).

البيت /١٣/ "دفعت إلى النجي وقد تجاثوا" بدلاً من الشطر الأول في الأمالي (١٦٢/٢) بعد أن رواه برواية الديوان.

البيت /١٧/ البيت في البارع (١٥٤).

**القصيدة -٣٥-**

البيت /٢/ في أساس البلاغة "جلس" وفيه "ففوري" بدل "فعودي".

البيت /٥/ "خارج من سحابة" بدل "خارج من غمامة" في أساس البلاغة "شلل"، وفيه كذلك "إذا جاء يعدو" بدل "إذا جاء يَجري".

**القصيدة -٣٦-**

البيت /١/ "ألما تخبرا" بدل "ألما تخبروا" في مختار الأغاني (٤٢٨/٣)،

"في حربي" بدل "من حربي" في المصدر السابق.

**القصيدة -٣٨-**

البيت /١/ "لو شتمتك عرسي" بدل "إن سبتك عرسي" في الوحشيات (١١٩).

"وتقدم بعض لحمي قبل بعض" بدل "تساقط ..."

في المصدر السابق وكذا في مختار الأغاني (٤٨٣/٣).

البيت /٢/ الشطر الثاني في الوحشيات (١١٩) واللسان (رأى)

"فليس بحامض الرئتين محض".

البيت /٣/ "عرضي" بدل "رهطي" في الوحشيات (١١٩)

"يمكن إمراري" بدل "يملكن إبرامي" في مختار الأغاني (٣٨٤/٣).

**القصيدة -٤١-**

البيت /١/ في ديوان الأدب (٣٧٦/٣) دون نسبة وفي الحاشية في اللسان للقطامي وعقب ابن بري البيت لدريد بن الصمَة والبيت في الصحاح لدريد وهو في ملحق ديوان القطامي.

**القصيدة -٤٤-**

البيت /٢/ "يا فارساً ما أبوا أوفى إذا اشتغلت" بدل الشطر الأول في سرح العيون (٢١٩).

البيت /٣/ "من كربه" بدل "في كربه" في المصدر السابق.

**القصيدة -٤٦-**

البيت /٣/ "مَهلل" بدل "متهللاً" في شرح أبيات مغني اللبيب (٥٤/٤).

البيت /٤/ "ويسحب رمحه" بدل "ويسحب ذيله" في الأمالي (٢٧١/٢) والعقد (١٧١/٥) ونهاية الأرب (٣٧١/١٥).

البيت /٥/ "من مهابة رمحه" بدل "من مخافة رمحه" في العقد (١٧١/٥).

**القصيدة –٥٥–**

في أساس البلاغة "شرح" برواية الديوان وكذا في المغرب (٤٣٨١).

**القصيدة –٥٨–**

"فجوره" بدل "عقوقه"، و"أمعرته" بدل "وأخرجته"، و"الأدم" بدل "الدهم" في اللسان (معر).

**القصيدة –٥٩–**

البيت /٢/ "لم يبتعث" بدل "لم ينبعث" في نظام الغريب (٤١).

**القصيدة –٦٢–**

البيت /١/ "نعيما وعوفا" بدل "نعمياً وأوفى" في البيان والتبيين (٩٩/٣).

البيت /٣/ "فلا يزال" بدل "ولن يزال" في المصدر السابق وكذا في (٩٩/٣) منه.

**القصيدة –٦٦–**

ذكر الزبير في "الموفقيات" عن طريق علقمة السلمي قال: جئت إلى معاوية فوجدت عنده ابن وثيمة النضري وابن عارض الجشمي فذكر قصة فيها "فقال ابن عارض: كنت مع أبي قبل أن يموت فوجدت في الطريق خشفاً فصدته لابنة لأبي كان يحبها فخرجت محتضنة حتى وقفنا على دريد بن الصمة وقد فقد عقله وهو عريان يكوم بين رجليه البطحاء فرفع رأسه فرأى الخشف فقال:

كأنها رأسٌ حَضَنْ

في يوم غيم ودَخَنْ

كالخشف هذا المحتضَنْ

أحسن من شيء حَسَنْ

ثم قام فسقط فقال:

لأنهضن مثل زماني الأول

محدب الساق شديد الأسفلِ

يا أولى يا أوّلي

الأخبار الموفقيات (٦٢٧) عن الإصابة (٨٣/٣).

## المختلط

**القصيدة –١–**

البيت /١/ "كليهما" بدل "كلاهما" في الوحشيات (٦٩) واللسان (عكظ) وفيه أنه لدريد وكذا في أساس البلاغة (عكظ) ومجمع الأمثال للميداني (٤٣١/٢).
(أتجنب) بدل "أتغيب" في الوحشيات (٦٩) ومجمع الأمثال (٤٣١/٢) والأساس (عكظ).

البيت /٢/ "لا أكن به" بدل "لا أعدله" في أساس البلاغة (عكظ)، والبيتان في الأساس لدريد.

**القصيدة –٢–**

البيت /١/ في طبقات ابن سلام ط الثانية (٧٤) "دأداةٍ" بدل "دأداءٍ"، و"كان" بدل "كاد"، وفي ديوان الأعشى ت محمد محمد حسين "دأداءٍ"، وهو في تاج العروس "دأدأ" للأعشى.

**القصيدة –٣–**

البيت /٢/ في اللسان (صفو) غير منسوب وفيه "إذا لم يمارس" بدل "إذا لم يزاحم"، وفي نظام الغريب (٣٨) البيتان غير منسوبين، وجاء في حاشية الصفحة أن البيتين منسوبان لدريد في طبعة الكتاب التي أخرجها برونلي، وذكر المحقق أن البيتين في شرح ديوان الحماسة ١٧٢/١ لغسان بن وعلة، وقال: وفي ما بين السطور من أصلنا للنمر بن تولب، وفي ديوان الحماسة، وروى ابن دريد هذا الشعر للنمر بن تولب، وفي أساس البلاغة (صفو) غير منسوب وروايته كرواية اللسان.

– ٤ –

في اللسان (أنن) "لأنني" بدل "لعلني".

– ٦ –

كما يروى منسوباً لامه هرمة في حماسة البحتري (٣٧٥) وفي مختار الأغاني (٤٧٨/٣) لعمرو بن معدي كرب وهو لعمرو في نهاية الأرب (٧٣/٣) وفي مختار الأغاني (٢١٩/٥) في أخبار عمرو وذكر بعده

وكيف تريد أن تدعى حكيماً وأنت لكل ما تهوى تبوع

وهو لعمرو في سرح العيون /٢٧١/.

- ٧ -

البيت /١/ "وكل طموح في الجراء كأنها" بدل الشطر الأول في قصائد نادرة وفي منتهى الطلب وفي مجلة المورد المجلد /٩/ العدد/١/.

البيت /٢/ "في المهد" بدل "في الوكر" في المصدر السابق.
والبيتان لمعقر بن حمار في الحماسة البصرية (٧٦/١) وفي قصائد نادرة وفي النقائض (٦٧٧) مع أبيات أخرى.

- ٩ -

في المستقصى في الأمثال (٧٩/١) "ألا أبلغ بني جشم بن بكر" بدل "ألا سائل هوازن هل أتاها".

- ١٠ -

لخفاف بن ندبة في الدرر اللوامع (٥١).

- في الأصمعيات /١٢١/ قصيدة لعمرو بن معدي كرب وعدتها (١٠) أبيات مطلعها:

ومردٍ على جردٍ شهدت طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرت

وفي تخريجها ذكر: هي برقم (١٥) في الأوروبية منسوبة إلى دريد بن الصمة.

**فائت الديوان**

-١- وإني دعوت الله كما كفرتني دعاء فأعطاني على ما قط ختمي

لدريد في اللسان والتاج (ختم).

-٢- وقلت لعجلى إنما هي ساعة فدًى لك أمي ألحقيني ملاحقي

أسماء خيل العرب للفندجاني (١٧١).

-٣- ولقد أصرفها كارهة حين للنفس من الموت هرير

-٤- كلما ذلك منـي خلق وبكل أنا في الروع جدير

لدريد في تاريخ دمشق لابن عساكر "عباءة بن أوفى – عبد الله ثوب" ص(٢٥٣).

-٥- بجاواء جون كلون السّماء ترد الحديد فليلا كليلا

لدريد في اللسان (جأي).

**عرفان عبدالباقي الأشقر**

**المصادر:**


| | | |
|---|---|---|
| الأخبار الموفقيات | الزبير بن بكار | ت د. سامي مكي العاني |
| الاختيارين | صنعة الأخفش الأصغر | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| الأزهيـــة فـــي علـــم الحروف | الهروي | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| أساس البلاغة | الزمخشري | طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب |
| الاشتقاق | ابن دريد | ت عبدالسلام هارون |
| إصلاح المنطق | ابن السكيت | دار المعارف المصرية |
| الأصمعيات | | دار المعارف المصرية |
| الإفصاح | الفارقي | ت الأستاذ سعيد الأفغاني |
| الأمثال | الضبي | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| أسماء خيل العرب | الفندجاني | ت د. محمد علي سلطاني |
| الأضداد | التوزي | نشر في مجلة المورد العراقية (١٦٤/٣/٨) |
| أمالي القالي | | طبعـة مصـورة عـن طبعـة دار الكتـب المصرية |
| أمالي اليزيدي | | الهند |
| البداية والنهاية | ابن كثير | مصورة بيروت |
| بقايا كتاب الأربعة في أخبار الشعراء | أبو هفان | نشـــر فـــي مجلـــة المـــورد العراقيـــة (٢٠٤/٣/٨) |
| البارع | القالي | ت هاشم الطعان |
| البرهان | الزملكاني | ت هاشم الطعان |
| البيان والتبيين | الجاحظ | ت عبدالسلام هارون |
| تارخ دمشق | ابن عساكر | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| تاريخ الطبري | | مصورة عن الطبعة الحسينية |
| تنزيـل الآيـات علـى الشواهد | محب الدين | ملحق بتفسير الكشاف ط البابي الحلبي |
| التعازي والمراثي | المبرد | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |

| | | |
|---|---|---|
| التفقيه في اللغة | الزنجاني | ت د. خليل ابراهيم العطية |
| التنبيه على أوهام أبي علي | البكري | طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب بيروت |
| التنبيهات | علي بن حمزة | طبعة دار المعارف المصرية |
| الجنى الداني في حروف المعاني | المرادي | ت د. فخر الدين قباوة |
| جمهرة أشعار العرب | | بولاق |
| جمهرة أشعار العرب | | التجارية |
| الحماسة البصرية | | الهند |
| الحيوان للجاحظ | | ت عبدالسلام هارون |
| خزانة الأدب | البغدادي | بولاق |
| الدرر اللوامع | الشنقيطي | طبعة مصورة بيروت |
| ديوان الأدب | الفارابي | طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة |
| ديوان الأعشى | | ت د. محمد محمد حسين |
| ديوان ابن ميادة | | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| الذخيرة | ابن بسام | ت د. إحسان عباس |
| الرسالة الموضحة | الحاتمي | ت د. محمد يوسف نجم |
| رغبة الآمل | المرصفي | نشر دار البيان، بغداد |
| زهر الآداب | الحصري | ت محمد علي البجاوي |
| سرح العيون | ابن نباتة | طبعة مصطفى البابي الحلبي |
| شرح أبيات سيبويه | السيرافي | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| شرح أبيات سيبويه | النحاس | حلب |
| شرح أبيات مغني اللبيب | البغدادي | دار المأمون بدمشق |
| شروح سقط الزند | | طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية |
| شرح المفصل | ابن يعيش | طبعة مصورة عن الطبعة المنيرية |
| شرح المقامات للشريشي | | طبعة مصورة بيروت |

| | | |
|---|---|---|
| شرح نهج البلاغة | ابن أبي حديد | طبعة مصورة دار الهدى بيروت |
| الشعر والشعراء | ابن قتيبة | طبعة مصورة عن طبعة بريل بيروت |
| الصاهل والشاحج | المعري | طبعة دار المعارف المصرية |
| صحيح مسلم | | طبعة فؤاد عبدالباقي |
| طبقات ابن سلام | | طبعة الخانجي ط (٢) |
| عبث الوليد | المعري | ت د. ناديا علي دولة |
| العقد الفريد | ابن عبد ربه | طبعة مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر |
| عمدة القارئ | العيني | طبعة مصورة عن الطبعة المنيرية |
| عيون الأخبار | ابن قتيبة | طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية |
| غريب الحديث | ابن قتيبة | ت د. عبدالله الجبوري |
| الغيث المسجم شرح لامية العجم | الصفدي | بيروت |
| كتاب العصا | أسامة بن منقذ | ضمن نوادر المخطوطات ت عبدالسلام هارون |
| لسان العرب | ابن منظور | دار صادر |
| مجاز القرآن | أبو عبيدة | |
| المحبر | ابن حبيب | الهند |
| مختار الأغاني | ابن منظور | تراثنا – مصر |
| المرصع | ابن الأثير | ت د. إبراهيم السامرائي |
| المستقصى في الأمثال | الزمخشري | طبعة مصورة عن الطبعة الهندية |
| معجم البلدان | ياقوت الحموي | دار صادر |
| المعمرون والوصايا | السجستاني | ط عيسى البابي الحلبي |
| معجم مقاييس اللغة | ابن فارس | ت عبدالسلام هارون |
| الموشح | المرزباني | طبعة محب الدين الخطيب |
| نضرة الإغريض | المظفر بن الفضل | طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق |
| نظام الغريب في اللغة | الربعي | ت محمد بن علي الأكوع |

# حول كتاب سيبويه

للدكتور حنا جميل حداد

جامعة اليرموك – اربد

الذي لا خلاف عليه أن سيبويه لم يترك للمكتبة العربية من إنتاجه الفكري غير مصنف واحد هو الذي اشتهر باسم "الكتاب"، ونال من الانتشار والشهرة مكانة لم يبلغها مصنف آخر لتفرّده بما حوى، وتميّزه عن غيره مما صنف في موضوعه، حتى أسماه الناس "قرآن النحو"[١]، وصار جديراً بمقولة أبي عثمان المازني عنه: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[٢].

ولا خلاف أيضا حول أهمية هذا الكتاب، وجدارته بهذا الكم الوافر من الدراسات المتنوعة التي تناولته بالدرس وعالجت قضاياه بالشروح، فذلّلت صعابه ويسرت فهمه، وصيَّرته مرجعاً رئيساً للعديد من الدراسات النحوية الجادة والبحوث اللغوية الرصينة.

ولكن أهمية هذا الكتاب ومكانته المرموقة لا تمنعنا من الاعتقاد بأنه لم يسلم على مر الأيام من العبث، وأن نقصاً – لا نستطيع الآن تقديره – قد وقع فيه، فأُسقطتْ منه عبارات نثرية كثيرة وشواهد شعرية أكثر، وأضيفت إليه بدلاً منها عبارات جديدة وشواهد شعرية أخرى ليست لها قوة الشواهد المُسْقَطّة وأهميتها. فإننا نعتقد أن نُسَخَه المتداولة الآن بين أيدينا على الرغم مما قيل عنها من أنها: "أصح الطبعات وأتمها"[٣] ليست مطابقة لنسخة الكتاب الأصلية ولا للنسخة المنقولة عنها، وأن كتاب سيبويه كما كتبه بنفسه، وكما خلَّفه للعالم من بعده ما زال مجهولاً عندنا بعيداً عن متداول أيدينا. وحجتنا فيما ندعيه جملة حقائق هي:

أولاً: ليس في مقدمة الكتاب ما يشير إلى أنه بداية له، وليس في نهايته ما يشير إلى انتهائه، فهو مبتور البداية والنهاية. وليس مقنعاً أن يقال: إن هذا الكتاب جاء مغايراً للمألوف من مصنفات ذلك العصر، مخالفاً لمنهج التأليف الذي تعود الناس عليه إذ ذاك. إلا أن يقوم على ذلك دليل، وتنهض بيّنة.

ثانياً: إن الجمل والعبارات التي وردت في كثير من المصنفات التي اتَّكأتْ على كتاب سيبويه أو رجعت إليه لا تطابق بالموازنة نظائرها في النسخة التي بين أيدينا اليوم، فالاختلاف بين العبارات كان في أكثر

---

(١) مراتب النحويين ص١٠٦.

(٢) نزهة الألباء ص ٦٣، وقد نسب هذا القول في إنباه الرواة ٣٤٨/٢ للمديني(؟).

(٣) بروكلمان ١٣٦/٢ وفهرس شواهد سيبويه ص ٩.

الأحيان صريحاً، بحيث يؤكد أن النسخة التي اعتمدت عليها تلك المصادر أو رجعت إليها ليست هي النسخة التي بين أيدينا الآن.

يضاف إلى هذا أن بعض الحواشي والتعليقات التي كان يدونها دارسو الكتاب والمطلعون عليه قد اختلطتْ مع متن الكتاب الأصلي، حتى صار من العسير التمييز بينها إلاَّ ما تيسرت معرفته بالدليل الواضح والبيِّنة الصريحة، كما يبدو من قوله: "وزعم الخليل أن قولهم ظَرِيْفٌ وظرُوفٌ لم يكسَّر على ظَرِيفٍ، كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذَكَرٍ. وقال أبو عمر: أقول في ظرُوفٍ هو جمع ظَروفٍ كُسّر على غير بنائه وليس مثل مَذَاكير، والدليل على ذلك أنك إذا صغَّرتَ قلت ظرَيّفونَ، ولا تقول ذلك في مَذَاكير"[(١)].

أما أبو عمر هذا فهو أبو عمر الجرمي، وقد نصّ على ذلك صراحة أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب[(٢)]. ولسنا نعتقد بعد هذا أن تعليق الجرمي هو الوحيد الذي اختلط بمتن الكتاب، بل إن هناك تعليقات كثيرة غيره قد تسللت إلى متن الكتاب وذابت في أحشائه، ولم يمنع من التعرف عليها أو الكشف عنها إلا عدم التصريح بأسماء معلقيها.

ثالثاً: تقول المصادر: إن أبا عمر الجرمي قال: "نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها"[(٣)].

وعلى الرغم من الاضطراب في رواية الخبر إلا أن العدد في كل منها واحد. أي أن عدد الشواهد الشعرية في نسخة الجرمي من كتاب سيبويه – وهي التي اطلع عليها في عصر صاحبها – كان ألفاً وخمسين بيتاً من الشعر. وهذا ما يدفعنا إلى التسليم – إلى حين– بأن العدد الصحيح للشواهد الشعرية في النسخة الأصلية لكتاب سيبويه هو الذي ذكره أبو عمر الجرمي.

ولكن، كم عدد الشواهد الشعرية في نسخة الكتاب التي بين أيدينا؟

يقول الأستاذ أحمد راتب النفاخ في مقدمة الفهرس الذي صنعه لكتاب سيبويه: "على أني لا أستبعد أن يكون الأصل الذي نشر عنه الكتاب أتم أصوله في هذا الباب، وذلك أن عدة الشواهد فيه، وقد بلغت في إحصائي سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت بإلغاء المكرر، تقارب ما أثر عن الجرمي في تعداد شواهده

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢٠٨/٢ و(هارون) ٦٣٦/٣-٦٣٧.

(٢) حاشية الكتاب (بولاق) ٢٠٨/٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥، وخزانة الأدب ٨/١، ١٧٨.

في كلمته المشهورة"[1]، وهذا الرقم الذي ذكره الأستاذ النفاخ ينقص عن الرقم الذي أحصيته بعد تفريغ شواهد الكتاب شاهداً واحداً، أي أن الرقمين متطابقان تقريباً، وينقصان عما ذكره الجرمي في الخبر السابق شاهدين اثنين. ولا بأس في هذا، فالفرق ضئيل ودلالته واهية.

ولكنني عثرت على عدد غير قليل من الشواهد الشعرية ادّعى أصحاب المصنفات التي وردت فيها بأنها من أبيات الكتاب. وقد كان ممكناً عدم الالتفات إلى هذه النسبة أو الاطمئنان إلى أقوال أصحاب المصادر التي أوردتها لو أن عدد هذه الشواهد كان قليلاً، أو لو أن هذه الشواهد جاءت في مصدر أو مصدرين، ولكنها جاءت في مصادر مختلفة، كان من جملتها مصنفات وضعت في المقام الأول لخدمة كتاب سيبويه وشرح شواهده، ومعظمها لعلماء أجلاء نثق ونطمئن إلى أمانتهم العلمية. فما دلالة هذه النسبة؟ وماذا تعني هذه الشواهد غير القليلة التي نسبت صراحة إلى الكتاب وليست فيه، إلا أن تكون يد العبث قد امتدت إلى هذا الكتاب، فأضافت إليه وحذفت منه ونسبت إلى صاحبه ما هو بريء منه.

وفيما يلي ثبت بهذه الشواهد مع تعليقات أصحاب المصادر التي أوردتها.

١- فَمَالِيَ إلا آل أحمد شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

ذكره ابن السيرافي في كتابه "شرح أبيات سيبويه" ١٣٣/٢ على أنه مما أنشده سيبويه في كتابه، وقدمه بقوله: قال سيبويه في الاستثناء: قال الكميت: فما لي إلا آل ... إلخ.

٢- دَعْنِي فَأَذْهَب جَانِباً يَوْماً وأَكْفِكَ جَانِبا

ذكره الزمخشري في "المفصل" ص (٢٥٥)، وقدمه بقوله: وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى:[2]

(رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنْ الصَّالِحِينَ) فقال: هذا كقول عمرو بن معد يكرب دعني فأذهب ... إلخ.

وقد علق البغدادي (خزانة الأدب ٦٤٤/٣) على ما قاله الزمخشري قائلا: أقول: بيت معد يكرب لم يورده سيبويه في كتابه البتة، لا هنا ولا في موضع آخر.

---

(١) فهرس شواهد سيبويه ص ٩.

(٢) المنافقون /١٠.

٣- يَبْكِيْكَ تاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مغترب يَا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجِبِ

أورده الصيمري (التبصرة والتذكرة ص ٣٥٩) في باب الاستغاثة، وقدمه بقوله: "فإذا استغثْتَ باسمين أحدهما على الآخر كسرتَ لامَ المعطوف، لأنّ حرف العطف أزال اللَّبْس وشركَ بين الاسمين فتقول: يا لَزَيْدٍ وَلعَمْرٍو، بكسر اللام من عمرو، لما بيَّنا وأنشد سيبويه: يبكيك ناء بعيد ... إلخ.

٤- تَكَادُ أواليها تَفَرَّى جلُودُها ويَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وحَاصِبِ

ذكره ابن جني في كتابه "المنصف" (٥٧/٢)، وقدمه بقوله: وكأن الخليل إنما ذهب إلى القلب في هذا، لأنه رآهم قلبوا نظيره ممّا لامه صحيحة نحو قول الشاعر أنشده سيبويه: تكاد أواليها ...

٥- فَصَدقْتُهُ وكَذَبْتُهُ والمَرءُ يَنْفَعُه كِذَابُهْ

أورده الصيمري (التبصرة والتذكرة ص ٧٥٩) في باب "من أبنية المصادر"، وقدمه بقوله: وجاء على فعال، قالوا: كذب كِذَاب، وكتب كِتَاب، وأنشد سيبويه: فصدقته وكذبته ... إلخ.

٦- أتيتُ مُهَاجرينَ فعلَّمُوني ثَلاثَةَ أحْرفٍ مُتتابعَاتٍ
وَخَطوا لي أباجادٍ وقَالوا تَعَلَّمْ صَعفضا وقُرِيّسَاتِ

شرحهما الأعلم الشنتمري (تحصيل عين الذهب ٢٦/٢) على أنهما مما أنشده سيبويه في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء".

٧- صَفِيَّة قُوْمِي وَلاَ تَعْجَزِي وبَكِّي النِّسَاءَ عَلى حَمْزَةِ

ذكره ابن رشيق في كتاب "العمدة" (١٤٨/١)، وقدمه بقوله: غير أن سيبويه أنشد فيما يجوز تقييده وإطلاقه: صفية قومي ... إلخ.

٨- يَـــــــا رَبِّ إنْ كُنْـــــــتَ قَبِلْـــــــتَ حَجَّـــــــتِجْ
فَـــــــلا يَـــــــزالُ شَـــــــاحِجٌ يَأتِيـــــــكَ بِـــــــجْ
أقْمَـــــــرُ نَهَّـــــــاتٌ يُنَـــــــزِّي وَفْرَتِـــــــجْ

أورده الصيمري (التبصرة والتذكرة ص ٨٦٥-٨٦٦) في باب "إبدال الجيم"، وقدمه بقوله: وقد يبدلونها – أي الجيم– من الياء الخفيفة أيضاً، أنشد سيبويه: يارب إن كنت ... إلخ.

٩- مَرُّوا عجَالى وَقَالوا كَيْفَ سَيِّدُكم فَقَال مَنْ سُئِلوا: أمْسَى لَمجْهُودَا

شرحه العيني في كتابه (المقاصد النحوية ٣١٠/٢)، وعلق عليه بقوله: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيها إلى أحد.

١٠- لأَجْدِلَنَّكَ أو تَمَلَّكَ فِتْيَتي بيدي صِغار طَارِفاً وتَلِيْدا

شرحه العيني في كتابه (المقاصد النحوية ٣٨٥/٤)، وعلق عليه بقوله: أقول: أنشده سيبويه ولم ينسبه إلى أحد.

١١- فما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ خَيْلِه وَلَكن طَغَتْ عَلماءِ غرلةُ قُنْبرِ

ذكره ابن السيرافي في كتابه (شرح أبيات الكتاب ٣٧٠/٢) والبغدادي في كتابه (خزانة الأدب ١٩٦/٣) وابن الشجري في كتابه (الأمالي الشجرية) ٤/٢) وابن عبد ربه في كتابه (العقد الفريد ٤٨٧/٢)، وقدموه بقولهم: وأنشد سيبويه للفرزدق: فما سبق القيسي ... إلخ.

كما أشار الأعلم الشنتمري في كتابه (تحصيل عين الذهب ٤٢٤/٢) إلى هذا الشاهد بقوله: هذا آخر جملة ما اشتمل عليه الكتاب من الشواهد، وفي بعض النسخ في آخر الكتاب مما يحمل عن المازني أنه ألفاه مثبتاً فيه قول الفرزدق: فما سبق القيسي ... إلخ. وقد ذكر الاستاذ عبدالسلام هارون (الكتاب بتحقيقه ٢٦/١) أن هذا الشاهد وجد برواية: غرلة خالد بخط سيبويه نفسه عند رجل من بني هاشم يقال له عبدالسلام بن جعفر.

١٢- وَغَبْراء يَحْمِي دُوْنُهَا مَا وَرَاءها وَلاَ يَخْتَبِطْهَا الدَّهْر إلاّ مُخَاطِرُ

ذكره ابن السيرافي في كتابه (شرح أبيات الكتاب ١١٤/١)، وقدمه بقوله: قال سيبويه، قال ذو الرمة: وغبراء يحمي ... إلخ.

١٣- فَقَلنا إسْلَموا إنّا أخُوكم فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْ الاحِنِ الصُّدورُ

ذكره ابن الشجري في كتابه (الأمالي الشجرية ٣٧/٢-٣٨)، وقدمه بقوله: أما قول الآخر وهو من أبيات الكتاب: فقلنا أسلموا ... إلخ.

١٤- لَمَـــــــا رَأَيْـــــــتُ مِلْجَـــــــرَادِ عَـــــــاذِرَا
أخـــــــذْتُ كُـــــــرْزى وَدَعـــــــوْتُ عَـــــــامِرا
لِكـــــــلِّ عَيْســـــــاء تُســـــــرُّ النَّـــــــاظِرَا
يَخـــــــرجُ مِنْهـــــــا ذَنَبـــــــاً حُبَـــــــاجِرا

رِزْقٌ مِـــــــــن الـــــــــرّزقِ يَجـــــــــيءُ المَـــــــــائِرا
مَـــــــــنْ ذَا رأى مثـــــــــلَ الجَـــــــــرادِ طَـــــــــائِرا
سَـــــــــرَّتْ وَضَـــــــــرَّتْ بادِيـــــــــاً وحَاضِـــــــــرا

أوردها ابن الأنباري في كتابه (المذكر والمؤنث ص ٥٥٢)، وقدمها بقوله: قال أبو هفان: أنشدني الجرمي عن سيبويه لأعرابي: لما رأيت ملجراد ... إلخ.

١٥- وَخَادعْـــــــــتُ المَنيَّـــــــــةَ عِنْـــــــــكَ سِـــــــــرّاً

أورده ابن سيده الأندلسي في كتابه (المخصص ٨١/٣)، وقدمه بقوله: بدلالة ما أنشده سيبويه: وخادعت المنية ... إلخ.

١٦- مَتَى تَرِدَن يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أدّيْهِم يَرْمِي المُسْتَجيزَ المُعَمَّورا

أورده ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب ص ٩٦)، وقدمه بقوله: قال الشاعر: أنشده سيبويه: متى تردن يوماً ... إلخ.

١٧- نَجَا سَالِمٌ والنَّفسُ مِنْه مَشُوقَة وَلَمْ يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا

ورد في شرح أشعار الهذليين للسكري (ص٥٥٨) ما نصه: بخط أبي الطيب أخي الشافعي قال سيبويه: كأنه قال: نجا ولم يَنْجُ، كما تقول: تكلم ولم يتكلم، إذا كان كلامه خفيفاً، ونصب "جفن سيف" على الاستثناء المنقطع. ا هـ

ويشير هذا التعليق – كما هو واضح إلى أن هذا البيت وهو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي هو أحد أبيات الكتاب، ولذا علق محقق شرح أشعار الهذليين على هذا التعليق بقوله: لم أجده – يعني الشاهد– في الكتاب لسيبويه المطبوع ولعله ساقط منه.

١٨- إنْ امرءاً غَرَّه في الدُّنيا وَاحِدة بَعْدِي وبَعْدَك في الدُّنيا لَمغْرورُ

شرحه العيني في كتابه (المقاصد النحوية ٤٧٦/٢)، وقدمه بقوله: أقول هذا البيت احتج به سيبويه ولم يعزه إلى أحد.

١٩- تَرَاه إذَا دَارَ العِشَا مُتَحَنِّفاً ويُضحَى لَديهِ وهو نَصْرَانُ شَامِسُ

ذكره القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن ٤٣٣/١)، وقدمه بقوله: وقال الخليل: واحد النصارى نصري كمهري ومهارى. وأنشد سيبويه شاهداً على قوله: تراه إذا دار العشا ... إلخ.

٢٠- وقَـــــــــيْس عَـــــــــيلان ومَـــــــــنْ تَقَيَّســـــــــا

ذكره السهيلي في كتابه (الروض الأنف ٩٩/٢)، وقدمه بقوله: وأنشد سيبويه: وقيس عيلان ... إلخ.

٢١- نُعَلّقُ في مِثْل السَّوارِي سُيُوفَنا ومَا بَيْنَها والكعبِ غُوطٌ نَفَانفُ

أورده الفخر الرازي في كتابه (التفسير الكبير ١٣٢/٣)، وقدمه بقوله: وأنشد سيبويه: نعلق في مثل السواري ... إلخ.

٢٢- لَواحِـــــــــقُ الأقْـــــــــرابِ فيهـــــــــا كَـــــــــالمقَقْ

ذكره ابن منظور في كتابه (لسان العرب "مثل" ١٣٢/١٤)، وقدمه بقوله: ونظيره ما أنشده سيبويه: لواحق الأقراب ... إلخ.

٢٣- أما واللهِ أنْ لَو كنْتَ حُراً ومَا بالحرِّ أنتَ ولا العَتيقِ

أورده العيني في كتابه (المقاصد النحوية ٤٠٩/٤)، وعلق عليه بقوله: أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد.

٢٤- فَتَوْضِحَ فالمِقْراةِ لَمْ يَعْفُ رسمها لِما نَسَجتْها مِنْ جَنُوبٍ وَشَمأَلِ

ذكره القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن ٣٣١/٣)، وقدمه بقوله: كما أنشد سيبويه: فتوضح فالمقراة ... إلخ.

٢٥- عَجَائِـــــــبُ تُبْـــــــدِي الشَّـــــــيبَ فِـــــــي قُلَّـــــــةِ الطِّفْـــــــلِ

أورده الصغاني في كتابه (الذيل والتكملة والصلة ٤٢٤/٥)، وقدمه بقوله: وقال الجوهري: وأنشد سيبويه: عجائب تبدي الشيب ... إلخ. وقد علق الصغاني على هذا الشاهد بقوله: ولم أجده في أبيات سيبويه.

٢٦- حَلفتُ لها باللهِ حلفةَ فَاجِرٍ لَناموا فَمَا إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِ

أورده الشنقيطي في كتابه (الدرر اللوامع ٩٦/١)، وعلق عليه بقوله: واستشهد سيبويه والرضي بهذا البيت ... إلخ.

٢٧- بَيْنَما نَحنُ بالكَثِيبِ ضُحًى إذْ أتَى رَاكِبٌ على جَمَلِهْ

أورده المرزوقي في كتابه (شرح حماسة أبي تمام ص ١٧٨٤)، وقدمه بقوله: واستشهد سيبويه بقوله: بينما نحن بالكثيب ... إلخ.

٢٨- فَمَا أصْبَحَتْ عالأرْضِ نَفْسٌ فَقِيرة وَلا غَيْرُهَا إلا سُلَيْمَانُ مَالُهَا

أورده ابن السيرافي في كتابه (شرح أبيات سيبويه ٣٤٣/٢-٣٤٤)، وقدمه بقوله: قال سيبويه في باب ما جاء شاذاً فخففوه على ألسنتهم: ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلحارث وبلعنبر وعلماء بنو فلان، قال الفرزدق: فما أصبحت عالأرض ... إلخ. ثم علق ابن السيرافي على هذا الشاهد بقوله: "هذا البيت يقع في بعض النسخ، وفي بعضها لا يقع".

٣٠- لِهَنَّكِ مِنْ عَبْسيةٍ لَوسيْمَةٌ عَلى هَنَواتٍ كَاذبٍ مَنْ يَقُولُها

ذكره ابن فارس في كتابه (اللامات، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج ٤، المجلد الثامن والأربعون ص ٧٧٣)، وقدمه بقوله: وأنشده سيبويه: لهنك من عبسية ... إلخ.

٣١- تَرَاهُ وقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأنَّه أمَامَ الكلابِ مصغيُ الخد أصْلَمُ

أورده ابن الخشاب في كتابه (المرتجل ص٤٠) في فصل الاسم المعرب المفرد، وعلق عليه بقوله: هكذا أنشده صاحب الكتاب بالرفع.

٣٢- كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ وَمَا ثَئِرت قَتْلاكُمُ ولَظى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

أورده كل من العيني في كتابه (المقاصد النحوية ٣٧٨/٤)، والسيوطي في كتابه (شرح شواهد المغني ص١٧٢)، وعلقا عليه بقولهما: هو من أبيات الكتاب ولم يعز إلى قائل.

٣٣- لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمِ
يَفْضُلها في حَسَبٍ ومَيْسِمِ

أوردهما البغدادي في كتابه (خزانة الأدب ٣١١/٢)، وعلق عليهما بقوله: ... من رجز لحكيم بن معية الربعي ... نسبه سيبويه في موضع آخر من كتابه.

ويفيد كلام البغدادي هذا أن سيبويه قد استشهد بهذا الرجز مرتين في كتابه، فصرح بنسبته في الأولى وأغفلها في الثانية. فإذا عدنا إلى نسخة الكتاب التي بين أيدينا وجدنا أن سيبويه لم يستشهد بهذا الرجز إلا مرة واحدة من غير نسبة. (الكتاب ٣٧٥/١).

٣٤- أشَاقتْك أظْعَانٌ بحفرِ أبنْبَمِ نَعم بُكُراً مِثْلَ الغَسيلِ المُكَمَّمِ

أورده ياقوت الحموي في كتابه (معجم البلدان، رسم "أبنْبم")، وقدمه بقوله: وأنشد سيبويه لطفيل الغنوي: أشاقتك أظعان ... إلخ.

٣٥- ..... وَإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يعْدِمَا

ذكره الأعلم الشنتمري في كتابه (تحصيل عين الذهب ٤٧١/١)، وقدمه بقوله: وأنشد من بعده قول النمر: وإن من خريف ... إلخ.

٣٦- وَأتَى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَح المودةَ غَيْرَنَا وَجَفَانا

أورده الصيمري في كتابه (التبصرة والتذكرة ص٨٥٨) في باب إبدال الهاء، وقدمه بقوله: وأنشد سيبويه: وأتى صواحبها ... إلخ.

٣٧- عَجِبَ النَّاسُ وقَالوا: شِعْر وضَّاح اليَمَاني
إنَّمَا شِعْرَى قَدْ خُلِطْ بالجُلجُلانِي

أوردهما ابن عبد ربه الاندلسي في كتابه (العقد الفريد ٣٥٧/٥)، وقدمهما بقوله: ومن قولهم في تسكين المتحرك وقد استشهد به سيبويه في كتابه: عجب الناس ... إلخ.

٣٨- إذا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَين رَجَّعت ذَكَرتُ سُلَيْمى في الخَليطِ المُبَاينِ

أورده ابن منظور في كتابه (لسان العرب "فقد" ٣٣٤/٤)، وعلق عليه بقوله: قال ابن سيده: هكذا أنشده سيبويه بتقديم خطباء على فرخين.

٣٩- إذَا مَا تَرعْرَع فِيْنَا الغُلامُ فَمَا إنْ يُقَالَ لَه مَنْ هُوَهْ

أورده ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل ٨٤/٩)، وقدمه بقوله: وأما "هو" من الأسماء المضمرة، فإن الأكثر الوقف عليها بالهاء لبيان حركة الواو، وكذلك الوقف على "هي"، تقول: هيه ولا تخذف منه شيئاً كما تحذف من المتمكن، قال الشاعر أنشده سيبويه: إذا ما ترعرع ... إلخ.

٤٠- لا يَنفعُ الشَّاوِي فِيْها شَاتـه

أورده ابن جني في كتابه (التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٦٥)، وقدمه بقوله: وعليه بيت الكتاب: لا ينفع الشاوي ... إلخ.

٤١- فَقَال أراها يَحْسِرُ الالُ مَرَّةً فَتَبْدُو وأخْرَى يَكْتَسِي الالُ دونُها

أورده ابن السيرافي في كتابه (شرح أبيات سيبويه ١٠٧/١)، وقدمه بقوله:

قال سيبويه في الظروف: وقد يكون في دونها الرفع، يريد أنه يجوز فيه التمكن، ووقع بعد هذا في الكتاب بيتان، وقيل إنهما ليسا من الكتاب، أحدهما بيت ذي الرمة: فقال أراها يحسر ... إلخ.

٤٢- فَأَشْهدُ عِنْد اللهِ أنْ قَدْ رَأيْتُها وَعشرونَ مِثْها إصْبَعاً مِنْ وَرَائِيا

أورده ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل ١٣٠/٤)، وقدمه بقوله: وأنشد سيبويه لعبد بني الحسحاس: فأشهد عند الله ... إلخ.

ويقول أبو جعفر النحاس:[١] "جُملةُ أبيات كتاب سيبويه مما جمعه من الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وأبي الخطاب وغيرهم ألف وخمسون بيتاً، منها خمسون غير معروفة، سأوجز في شرح معانيها وحل مشكلاتها ولا أدخل بمهم من إعرابها".

فإذا نحن أحصينا مجموع ما أورده النحاس في كتابه من الشواهد الشعرية، بعد إسقاط المكرر، لوجدناها (٧٠٩) شواهد، ووجدنا من بينها (٦٨) شاهداً غير موجودة في كتاب سيبويه.

وقد نتفق مع محقق الكتاب في قوله:[٢] "وأكبر الظن أنها – أي الأبيات غير الموجودة في كتاب سيبويه – مما استشهد به النحاس لتوضيح قضية أو تبيين مشكلة". فقد نص النحاس نفسه على ذلك صراحة عندما ساق بعض هذه الأبيات رواية عن أبي علي قطرب[٣] (ت ٢٠٦هـ)، وهو أحد تلاميذ سيبويه، ولكن أنى لنا أن نتفق معه في بعضها الآخر وقد صُدِّرتْ بالقول: أنشدني الخليل أو أنشدني الخليل ويونس[٤]، ونحن نعرف أن هذه العبارات هي عبارات سيبويه في كتابه، وأن معظم ما رواه سيبويه في كتابه كان عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

---

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨.

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ٧٧، ٢٠٥.

(٤) المصدر السابق ص ٦١، ٦٨.

ويبدو مقبولاً أن نعد الأبيات التي جاءت في ثنايا الباب أبياتاً أوردها النحاس لتوضيح القضايا وتبيين المشكلة، ولكن ما موقفنا من الأبيات التي افتتح النحاس بها بعض أبواب كتابه هذا؟ ألا يعني أن يفتتح الرجل الباب من كتابه بشاهد شعري أن هذا الشاهد هو من أبيات سيبويه التي سيدور الحديث عنها، والتي سيقوم بشرح معانيها وحل مشكلاتها كما وعد؟

سوف نفترض أن معظم هذه الأبيات – ومنها التي قام الدليل عليها– مما استشهد به النحاس لتوضيح مشكل أبيات سيبويه فنستبعدها، ولكن بعضها الآخر لا يمكن إلا أن يكون من أبيات الكتاب التي شرحها النحاس، فالمنطق والعقل يقولان هذا، والأدلة تنهض دليلاً على إثباته، أما هذه الأبيات فهي:

٤٣- فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيْم فِيْها ومَا فَاهُوا به لَهمُ مُقيمُ

افتتح به النحاس (شرح أبيات سيبويه ص ٦١) باب "النفي والجحود"، وقدمه بقوله:

تقول: لا مالَ ولا مالٌ لك، إذا فتحت ذهبت به مذهب النفي وصيرت شيئين شيئاً واحداً، "لا" و"الاسم" ففتحت من غير تنوين، وأما الرفع فعلى معنى قولك: ليس مَالٌ لك، أنشدني الخليل: فلا لغو ولا تأثيم ... إلخ.

٤٤- تَعدونَ عقرَ النيبِ أفْضَل مجدكم بَني ضَوطرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

افتتح به النحاس (شرح أبيات سيبويه ص٨٧) باب "يختار فيه النصب وليس قبله منعوت".

٤٥- إنْ الحَيّ والقومَ الذي أنَا مِنْهم لاهَلُ مَقَماتٍ وشَاءٍ وجَامِلِ

افتتح به النحاس (شرح أبيات سيبويه ص ٦٨) باب "الحروف التي تكون مخففة في معنى مشددة"، وقدمه بقوله: من ذلك: إنْ زيداً قائمٌ، فَـ"إنْ" مخففة في معنى مشددة. قال: أنشدني الخليل بن أحمد: إن الحي والقوم ... إلخ.

٤٦- وَأعْوَرُ مِنْ نَبْهان أمّا نَهَارُه فَأعْمَى وأمّا لَيْلهُ فَبَصيرُ

أورده النحاس (شرح أبيات سيبويه ص٦١)، وقدمه بقوله: وأنشدني الخليل ويونس في لغة النجديين والغوريين تهامة: وأعور من نبهان ... إلخ.

٤٧- رَاتْ مَرَّ السنين أخَذْنَ مِني كَمَا أخَذ السرارُ مِنْ الهلالِ

افتتح به النحاس (شرح أبيات سيبويه ص ٤٨) باب "ما يخبر فيه عن المضاف مرة إن شئت وإن شئت عن المضاف إليه".

فإذا نحن أضفنا هذه الشواهد إلى ما قيل إنها جاءت في كتاب سيبويه في أوثق نسخه وأتمها، لأصبح مجموع شواهد الكتاب الشعرية (١٠٩٧) شاهداً، ونكون حينئذ أمام واحد من هذه الاحتمالات الثلاثة:

الأول: إن هذه الشواهد الشعرية الجديدة هي حقاً من شواهد الكتاب، فيكون مجموع شواهد الكتاب الشعرية (١٠٩٧) شاهداً، ويقوى عندنا الاعتقاد بأن نسخة الكتاب التي بين أيدينا تنقص كثيراً عن النسخة الأم ولا تتطابق معها، ويكون كلام الجرمي لا أساس له من الصحة.

الثاني: إن أصحاب المصادر والمراجع التي ذكرت هذه الشواهد، وادعت بأنها من أبيات الكتاب – وكلهم ثقات أفاضل– مخطئون جميعاً، يتقولون على الكتاب وصاحبه، وينسبون إليه ما ليس منه، وهذا ما يزعزع الثقة بهؤلاء الأعلام ويطعن في أمانتهم العلمية.

الثالث: إن الرقم الذي ذكره أبو عمر الجرمي لشواهد الكتاب الشعرية هو الرقم الصحيح، وإن هذه الشواهد التي عثرنا عليها كانت أصلاً من شواهد الكتاب الشعرية، ولكنها اسْتُبْعِدتْ مع الأيام وحلت محلها شواهد جديدة. وهذا أيضاً ما يقوي الاعتقاد الذي نعتقده من أن هذه النسخة التي بين أيدينا اليوم من كتاب سيبويه تنقص الكثير، وأنها ليست مطابقة للنسخة الأم ولا للنسخة المنقولة عنها.

وإذا كانت هذه حال النسخة التي بين أيدينا من الكتاب، فإنها ليست أفضل حالاً من نُسخ السلف منه، فقد أدركوا هم أيضاً مثلنا أن زيادات قد وقعت في الكتاب، وأن بعض شواهده الشعرية ليست مما رواه سيبويه عن شيوخه وساقه في كتابه، فأشاروا إلى ذلك ونصوا عليه، ومع أن أكثر هذه الشواهد ليست مما في النسخة التي بين أيدينا إلا أن للأمر دَلالته التي لا تخفى.

ويُعَدُّ كتاب شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٩ هـ)، وهو الذي أسماه "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" من أوفى المصنفات التي خدمت كتاب سيبويه، وتتبعت شواهده بالشرح والإيضاح، على الرغم من أن الأعلم الشنتمري – كغيره من شراح شواهد الكتاب– قد أغفل عدداً ليس قليلاً من هذه الشواهد فلم يتعرض لها، ولم يوردها في كتابه.

وإذا كان هذا الأمر مما يؤخذ عليه وقد وعد في بداية كتابه أن يتتبع هذه الشواهد على رتبة وقوعها في الكتاب، إلا أن مما يحمد له أنه نبّه إلى ما وجده دخيلاً على الكتاب من هذه الشواهد، وصرح بأسماء الذين أقحموها.

وفيما يلي ثبت بهذه الشواهد التي كانت مثبتة في النسخة التي كانت متداولة زمن الأعلم من الكتاب وجملة تعليقاته عليها:

- فَبيْنَاهُ يَشري رَحْلَه قَال قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

أورده الأعلم في كتابه (١٤/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الأخفش في الباب قول العجير السلولي: فبيناه يشري رحله ... إلخ.

- وَمَا مِثْلُهُ في النّاسِ إلا مُمَلَّكا أبُو أمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ

أورد الأعلم في كتابه (١٤/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الأخفش أيضاً في الباب قول الفرزدق: وما مثله في الناس ... إلخ.

- أتَهْجُر لَيْلى بالفِراق حَبيْبَها ومَا كَان نفساً بالفِراق تَطيبُ

أورده الأعلم في كتابه (١٠٨/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده المازني في الباب قول المخبل السعدي: أتهجر ليلى بالفراق ... إلخ.

- أَلَمْ يَأتيْكَ والأنْبَاء تَنْمِي بِمَا لاقتْ لبونُ بَني زيادِ

أورده الأعلم في كتابه (١٥/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الأخفش في الباب لقيس بن زهير: ألم يأتيك والأنباء ... إلخ.

- فَزَججْتُهَا بِمِمَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبِي مزادَهُ

أورده الأعلم في كتابه (٨٨/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الأخفش في الباب: فزججتها بمزجة ... إلخ.

- أرْمِي عَليها وَهْيَ فرعٌ أجْمَعُ
وهي ثَلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ

أورده الأعلم في كتابه (٣٠٨/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الجرمي في الباب: أرمي عليها ... إلخ.

- ثَأرْنَا بِها قَتْلى وَما في دِمَائِها وقاءٌ وهُنَّ الشَّافياتُ الحَوَائِمُ

أورده الأعلم في كتابه (٩٤/١)، وقدمه بقوله: ومما أنشده الزجاج في الباب عن المبرد للفرزدق: ثأرنا بها قتلى ... إلخ.

ولا أظن بعد هذا أن الجانب النثري في كتاب سيبويه أفضل حالاً من الجانب الشعري، فكما تسللت شواهد الشعر إلى هذا الكتاب أو أسقطت منه فلا بد أن جملاً كثيرة وعبارات أكثر قد أسْقطت أو أضيفت إليه، وهذا جانب آخر من الكتاب عسى أن نتابعه في المستقبل بإذن الله.

**الدكتور: حنا جميل حداد**

**مصادر البحث ومراجعه:**


- الأمالي الشجرية لابن الشجري، حيدر أباد ١٣٤٩هـ.
- إنباه الرواة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠-١٩٧٣.
- بروكلمان – تاريخ الادب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة: الدكتور عبدالحليم النجار، ط٢، القاهرة ١٩٥٩م.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، منشورات جامعة أم القرى ١٩٨٢م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري، مطبوع بهامش كتاب سيبويه، بولاق ١٣١٧هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، بغداد ١٩٦٢م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصرية ١٩٢٣-١٩٤٩م. (طبعة مصورة).
- خزانة الأدب للبغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ.
- الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨هـ. (طبعة مصورة).
- الذيل والتكملة والصلة للصغاني، تحقيق: عبدالحليم الطحاوي وآخرين، دار الكتب المصرية ١٩٧٠-١٩٧٧م.
- الروض الأنف للسهيلي، نشر: عبدالرؤوف طه سعد، القاهرة ١٩٧٣م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح، القاهرة ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد ١٩٧٤م.
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، القاهرة بلا تاريخ.
- شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١-١٩٥٣م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (طبعة مصورة).
- شرح المفصل لابن يعيش، مطبعة المنيرية بالقاهرة بلا تاريخ.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣م.

- العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٥٥م.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٤٠-١٩٦٨م.
- فهرس شواهد سيبويه، صنعة: أحمد راتب النفاخ، بيروت ١٩٧٠م.
- الكتاب لسيبويه، بولاق ١٣١٦هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، (طبعة مصورة).
- اللامات لأحمد بن فارس، تحقيق: شاكر الفحام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج٤، العدد ٤٨ لسنة ١٩٧٣.
- لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠- ١٣٠٧هـ.
- المخصص لابن سيده الأندلسي، بولاق ١٣١٦-١٣٢١هـ. (طبعة مصورة).
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، بغداد ١٩٧٨م.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت (طبعة مصورة).
- المفصل للزمخشري، ط٢، دار الجيل ببيروت (طبعة مصورة).
- المقاصد النحوية للعيني، مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي.
- المنصف في شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة ١٩٥٤- ١٩٦٠م.
- نزهة الألباء لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.

# ثالثاً: تعليقات ومناقشات

# ١- ذيول وملاحظات (٤)

للمهندس السيد: حاتم غنيم

**مقدمة:**

هذه مجموعة أخرى من الملاحظات والتعليقات، أتناول فيها ثلاثة من البحوث المنشورة في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. وقد آثرت أن أقتصر في تعليقاتي على هذه البحوث وحدها، حتى يتسنّى لي أن أوفي ثالثها حقّه من الدراسة والاستقصاء، إذ جاءت ملاحظاتي عليه أطول ممّا قدّرت، ثم إني وجدت أن ما علقته على البحوث الأخرى لم يكن ذا أهميّة تدفعني إلى أن أطيل بذكره هذه الحلقةَ من الذيول والملاحظات، فرأيت، لذلك، أن أكتفي بما أظنّه جديراً بالنشر، وأهمل ما دون ذلك، سائلاً المولى التوفيق فيما أصبو إليه، وأحرص عليه من خدمة لغتنا وتراثنا، والله من وراء القصد.

**فيعل أم فعيل:**

للأستاذ الشيخ محمد حسن آل ياسين.

بذل الأستاذ الشيخ في بحثه هذا جهداً قميناً بأن ينوّه به؛ فقد جمع جدولاً ذكر فيه ما وجده في معجم لسان العرب من الأسماء التي جاءت على صيغة "فيعِل" مثل جيّد، وسيّد وطيّب. وهو، وإن فاته القليل من هذه الصيغ، مثل:"امرأة ثيِّب"(١)، إلاّ أن ذلك لا يقلّل من قيمة الجدول الذي كاد أن يكون كاملاً. ثم ساق الأستاذ آراء النحويّين في زنة هذا البناء، مرجِّحاً قول الفرّاء، الذي اختار زنة "فَعِيل"، وبهذا يكون أصل "سيّد": "سَـوِيد"، وقس على ذلك ... وقد شرح الفرّاء كيف تحوّلت "سويد" إلى "سيد"، فقال: "وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون التي بعدها، فلّما فعلوا ذلك صارت "سيْد" على وزن "فَعْل"، فزادوا ياءً، على الياء ليكمل بناء الحرف"(٢). وفي هذا الكلام أشياء:

أوّلها أن حذف الواو المنقلبة ألفاً يترك "سيْد" على وزن "فَيْل" وليس على وزن "فَعْل"، فالمحذوف عين الفعل لا الياء الزائدة. وثانيها أن زيادة الياء على الياء تجعل "سيّداً" على

(١) جاء في الجدول "بئر ذات ثيّب". والكلمة هنا واويّة الأصل. أما "امرأة ثيّب" فهي يائيّة الأصل.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- العدد المزدوج (١١- ١٢). ص(١٢).

وزن "فيِّل"، لأن الياءين زائدتان، وما سمعنا هذا في وزن آخر في العربيّة. وثالثها أن كثيراً من المفردات التي جاءت مشابهة لـ"سَوِيد"، مثل "قويم" و"طويل" و"سويق" و"عويل"، لم يجر لها ما رأى الفرّاء أنّه جرى لـ"سويد"، ولم يبيّن هو سبب ذلك، وهذا يضعف حجته.

لكل هذا لا يمكننا أن نتفق مع الفرّاء والأستاذ الباحث فيما رأياه في هذا الأمر، ونضمّ صوتّنا إلى سيبويه القائل بأن زنة هذا البناء هو "فَيْعِل"، ولا يضيره أن يكون مشتركاً مع "فعيل" في أنه يجمع على "فَعَلَة" و"فعائل" و"أفعلاء"، أو أنه يجيء بمعنى اسم الفاعل، فكل هذه يمكن أن تكون مشتركة بين الوزنين، كما هي في الحال في أوزان كثيرة مختلفة، جاءت متفقة في أحكام خاصة.

ثم نقول: إن ما ذكره الفرّاء من عدم وجود وزن "فَيْعِل" في اللغة مردود، لأنّ للمعتلّ صيغاً قد يتفرّد بها، مثل: "علة"؛ كهبة وصلة ومقة وزنة، فلا يبعد أن تكون صيغة "فَيْعِل" خاصة بالمعتلّ، كما رأى سيبويه.

وتحيتي وإجلالي إلى الأستاذ الباحث.

**مع تحقيق كتب التراث:**

**للدكتور إبراهيم السامرّائي:**

الأستاذ الباحث نقّادة أمين أخذ على نفسه أن يتناول كتب التراث المنشورة، فيعرضها على ميزان التحقيق العلمي السليم، ثم يشيد بالجهود التي هي أهل لذلك، وبيّن ما جاءت به من محاسن، وما حفلت به من فوائد، أو يوضّح عيوب مناهج في التحقيق لم تلتزم القصد فوقعت بين الاختصار المُخِلّ أو الإسهاب المُمِلّ، وهو في كلتا الحالتين لا يغفل عن التنبيه إلى خطأ أو سقاط يجده جديراً بالتصويب، ولا يهمل التعليق على أمر يراه حقيقاً بالتوضيح، يحدوه على ذلك حرصٌ على الوصول بكتب التراث هذه إلى منزلة تمكّن من الانتفاع بها، وهدفه من كل ذلك خدمة لغتنا الشريفة.

وقد عرض – في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ – إلى كتاب "أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ"، فأخذ على المحقق أشياء ذكرها في بحثه، وأهمل "أشياء كثيرة أخرى لم يفطن المحقق إلى صوابها". وكنتُ أثبتُّ في هوامش البحث تعليقات وملاحظات، وعلّقت مثلها على هوامش الكتاب المحقَّق، ثم رغبت في جمعها في هذه الحلقة من الذيول، غير أني رأيت أنها طالت كثيراً، فآثرت أن أفرد لتعليقاتي على الكتاب دراسةً مستقلّة آمل أن أنشرها، وأقتصر هنا على ما يختصّ ببحث الأستاذ الدكتور.

١- يقول الأستاذ الباحث (ص٩٤) معلّقاً على البيت:

(يَرُبُّ) مَعْروفَهُ ويَحْفَظهُ وَإنّما العُرْفُ بالرَّباباتِ

"ليس شيئاً يوحي بالثقة [ما] جعل المحقق يختار الفعل (يربّ)".

وأرى أن لهذا الاختيار ما يبرِّره، ولكن كان من الأفضل أن يذكر المحقِّق اختياره هذا في الحاشية، وليس في النص.

٢- ويقول الأستاذ معلّقاً على قول المصنِّف: "أنشدنا الأخفش في معنى قول سفيان ..."، إنّ المحقِّق "لم يستفد من هذه الجملة في الكتاب، ولا وقف عليها، ولم تدفعه إلى أن يتساءل: ما قول سفيان؟؟ هل المراد البيت الذي أشرنا إليه:

يربّ معروفه ويحفظه

ويعني أن القائل يدعى سفيان، ومن يكون هذا؟".

وأقول: تساؤل الأستاذ الباحث في هذا المجال أجاب عليه النصّ المحقَّق، فسفيان هذا هو سفيان الثوري، كما جاء في حاشية الصفحة (١٧) من الكتاب وقوله الذي أنشد الأخفش بيتاً في معناه، ورد في الصفحة نفسها، وهو: "هذه والله الغنيمة الباردة، من غير تكلّف ارتحال ولا مشقّة تسيار"، يوضّح ذلك البيتُ الذي أنشده الأخفش في هذا المعنى، وسنتطرق إليه تالياً، ولا علاقة لسفيان بالبيت الذي مرّ ذكره، سوى أن قوله الذي أثبتناه آنفاً يحمل نفس المعنى.

٣- ويعلّق الأستاذ الباحث ( ص٩٦) على البيت الذي أنشده الأخفش:

الخافِضُ المُقيمُ (وما) شَدَّ بِعِيسٍ رَحْلاً ولا قَتَبَا

مصححاً كلمة "عيسٍ" إلى "عَنْس"، وهذا هو الصواب. ولكنّه لم يتطرق إلى اختلال البيت ولا إلى محاولة المحقِّق تقويمَه بإضافة "الرافع" بين "الخافض" و"المقيم"، فيستقيم له الوزن ولكن لا يستقيم المعنى، مما يدل على أن المحقِّق لم يدرك المقصودَ من البيت. وكنت رأيتُ أنا: "الغانم الخافض المقيم ..."، ثم وقَعْتُ على البيت في "الأغاني"[١] ضمن قصيدة لابن عبدل الأسدي من (١١) بيتاً، وروايته هناك:

قَدْ يُرْزَقُ الخافِضُ المُقيمُ وَما  شَدَّ بِعَنْسٍ رَحْلاً ولا قَتَبَا

وورد بنفس الرواية في "الحماسة"[٢] و"معجم الأدباء"[٣]. وجاء في "تاريخ الخلفاء"[٤]: "شدّ بِعِيسٍ"، ونسبت في هذه المصادر إلى ابن عبدل أيضاً. وفي "نور القبس"[٥] وردت الأبيات منسوبة إلى ابن عبدل أو الراعي، وجاءت الرواية في "شدّ لعنسٍ". وقد أفاد السيد "راينهارت فايبرت" فيما جمعُه من "ديوان الراعي النميري"[٦] أنها مما نسب إلى الراعي خطأ. ورواها هناك: "شدّ بعيس". ووجدت البيت منسوباً إلى الراعي كذلك في "ديوان المعاني"[٧]، ورواية البيت فيه:

---

(١) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. طبعة دار الثقافة- بيروت. ج(١٦) ص(١٥٥).

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي – تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – الطبعة الثانية، ص (١٢٠٦).

(٣) معجم الأدباء، لياقوت. طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي – مطبوعات دار المأمون. ج(١٠) ص(٢٣٨).

(٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة المدني- الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٣. ص(٣١٨).

(٥) نور القبس المختصر من المقتبس – للمرزباني اختصار الحافظ اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم سنة ١٩٦٤، ص(١٠١).

(٦) ديوان الراعي النميري. جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت سنة ١٩٨٠. ص(٣٠١).

(٧) ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، نشر مكتبة القدسي- القاهرة، سنة ١٣٥٣هـ. ج(١) ص(١٢).

قَدْ يُرْزَقُ الخافِضُ المُقيمُ وَما  شَدَّ بِعَيشٍ رحلاً ولا قَتَبا

وهذا تصحيف كما ترى. وهو للراعي كذلك في "طبقات النحويين"[١] برواية:

قَدْ يُدْرِكُ الخافض المقيم وما  شد لعنس رحلاً ولا قتبا

وتفرّد "مجالس العلماء"[٢] بنسبة البيت إلى عروة (المدني) وجاءت الرواية فيه: "شدّ لِعَنْسٍ". والبيت في "شرح نهج البلاغة"[٣] دون نسبة، برواية:

قَدْ يُرْزَقُ العاجِزُ الضَّعيفُ وَما  شَدَّ بِكُورٍ رَحْلاً ولا قَتَبا

فهذه عشرة مصادر – من ضمنها الأغاني والحماسة – ذكرت البيت الذي لم يعثر عليه المحقِّق في المظانّ التي رجع اليها!

٤– ويذكر الأستاذ الباحث (ص٩٨) البيت التالي الذي ورد في الصفحة (٢٢) من النصّ المحقق:

الحصن إذْ قالوا تأَيَّيْتِهِ  مِنْ حَثْيِكِ التُّرْبَ على الرّاكبِ

وصدرُ البيت – كما جاء – لا وجه له.

وهو في "اللسان" (حثا) و(أيا) برواية:

"الحصن أدنى لو تآييته". فاذا قارنّا ما ورد في اللسان بما جاء في النصّ المحقق، رجح عندنا أن تكون الرواية: "الحصن أوقى لو تآييته".

٥– ويحاول الأستاذ الباحث تقويم النص الذي جاء شرحاً للبيت السابق في الصفحة نفسها من الكتاب، وهو: "قال الزجّاجيّ: يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً بالمدّ قصدت وتعمدت، وتأييت بالقصر والتشديد إذا توقفت وتحبست"، فيقول: إن الصوابَ يجب أن يكون: "يُقال حثا فلان التُّرابَ يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً بالياء، وتأَيَّيْت قصدت وتعمّدت بالقَصْر والتشديد، وتأيَّيْت اذا توقّفت وتحبّست". والنص لا يحتمل كلَّ هذا.

فإذا رجعنا إلى "لسان العرب" (أيا) وجدناه يشير إلى أن البيت السابق يُروى بالمد وبالقصر، وهذا يقودنا إلى إدراك أن النص هنا يجب أن يكون: "يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً، [وتآييت] بالمدّ

(١) طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣. ص(٥٩).

(٢) مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون – الكويت ١٩٦٢. ص(٢٠٠).

(٣) شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الثانية ٦٥- ١٩٦٧. ج(١٨) ص(٦٠).

قَصَدت وتعمّدت، وتأيَّيت بالقصر والتشديد إذا توقَّفْت وتحبَّسْت"، وهكذا يستقيم النص بإضافة كلمة واحدة سقطت، دون اللجوء إلى إعادة ترتيب كلمات النص وفقراته، وتغيير شيء منها، كما فعل الأستاذ.

٦- ويذكر الأستاذ الباحث (ص١٠٠) ما علّق به المحقق على أبيات رآها ثعلب بخط الموصليّ، من أنها مما أخلّ بها ديوانه، كما أنه لم يَعْثُرْ على نسبتها إلى قائلها، فيقول: "ليس ثابتاً أن الذي أنشده ثعلب مما رآه بخطّ الموصليّ هو للموصليّ ... ويجوز أن تكون الأبيات مما اختارها للغناء ...".

وأقول: أغلب الظنّ أنّ هذا ما أراده المحقِّق فعلاً، وإن خانه التعبير فقال: "مما أخل بها ديوانه" بدلاً من أن يقول: أنها ليست في ديوانه. يدلنا على ذلك قوله إنّه لم يعثر على نسبتها إلى قائلها في المظانّ التي رجع إليها، وهذا يفيد عدم تأكده من نسبتها إلى الموصليّ. على أن هذه الأبيات ليست للموصليّ البتّة، فقد نسبت إلى منقذ بن عبدالرحمن بن زياد الهلاليّ في كل من "المرزبانيّ"[١] و"شرح الحماسة للتبريزي"[٢]، و"شرحها للمرزوقيّ"[٣]، و"الخالديَّيْن"[٤] و"الحماسة البَصْريّة"[٥]، وفي هوامش الأخيرتين، نقلاً عن "مقطَّعات مراثي العرب لابن الأعرابي"، ذُكِرَ أن الأبيات لخالد بن سحل(؟؟). فهذه نسبتها في المظانّ، وسنعود فنتطرّق إلى ما في هذه الأبيات من أخطاء، في دراستنا للكتاب، إن شاء الله.

٧- ويورد الأستاذ السامرّائي (١٠١) النصَّ الذي جاء في ص(٤٧) من الكتاب وهو:

"أخبرنا الأخفش قال: حدّثنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال: غصصت أبو بكر بن عيّاش، وكان رجل من قريش يرمى بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش: زعموا أن نبيّاً يحلّ الخمر. فقال له القرشي: إذن لا تؤمن به حتى يبرئ الأكمه والأبرص". ثم يعلق الأستاذ عليه فيقول: "لم يشعر المحقِّق أنّ النصّ غيرَ مستقيم، وأنّه لا يتَّجِهُ فيه شيء من معنى.

---

(١) معجم الشعراء للمرزباني. تحقيق عبدالستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية سنة١٩٦٠. ص(٣٣٠).

(٢) شرح حماسة أبي تمام للتبريزي. طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ. ج(٣) ص(٤٨).

(٣) ص(١٠٥٢).

(٤) الأشباه والنظائر للخالديين، تحقيق السيد محمد يوسف. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الجزء الأول سنة ١٩٥٨، الجزء الثاني ١٩٦٥. ج(٢) ص(٣٢٧).

(٥) الحماسة البصرية لصدر الدين البصري – تحقيق مختار الدين أحمد – دائرة المعارف العثمانية ١٩٦٤. ج(١) ص(٢٢٩).

ولا بد أن يكون الكلام بعد قوله: (غصصت) خبراً آخر رواه أبو بكر بن عيّاش ... إلخ.".

وأنا أستميح الأستاذَ العذر في أن أخالفه الرأي هنا فأقول: قد جاء الخبر كاملاً، وهو عن أبي بكر بن عيّاش، وليس بروايته. ولكن الخبر عرض له في الطباعة سقوط السطر الأول منه (وينتهي عند قوله: غصصت)، في حين حلّ مكانه السطر الأول من الخبر التالي، فجاء مكرراً، هنا وفي موقعه الصحيح تالياً، ولا لوم على المحقق في ذلك. وأنا ذاكر فيما يلي ما قادني إلى هذا الاستنتاج:

جاء في "معجم الأدباء" لياقوت[1]: "وحدّث المدائني قال: كان أبو بكر بن عيّاش أبرص، وكان رجل من قريش يرمى بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش يداعبه: زعموا أن نبيّاً قد بعث بحلّ الخمر. فقال له القرشي: إذن لا أومن به حتى يبرئ الأكمه والأبرص".

فرواية الخبر، إذن، عن المدائنيّ. والزجاجيّ يروي عن المدائنيّ عن طريق المبرّد، إما نقلاً عن الأخفش – كما جاء في ص(١٦٦) من الكتاب – أو نقلاً عن الزجّاج – كما في ص (٨١)-. والأرجح هنا أن الرواية كانت عن طريق الأخفش، لسببين: الأول يتلخص في أن فهرس الأعلام في الكتاب لم يشر إلى ورود اسم الزجّاج في ص (٤٧)- حيث النص –، والثاني أن المنطق يرجّح حدوث الاستبدال في السطرين بسبب التشابه في ابتدائهما. وهكذا يمكننا أن نصل إلى أنّ النصّ ينبغي أن يكون:

"[أخبرنا الأخفش قال: حدثنا المبرِّد عن المدائنيّ قال: كان] أبو بكر بن عياش [أبرص]، وكان رجل من قريش ... إلخ ..."، وبهذا يصح النص.

وعلينا أن نبيّن أيضاً لم رجّحنا أن رواية الخبر عند الزجّاجيّ كانت عن طريق المبرّد والميداني، وليس عن طريق أخرى، فنقول: جاء في فهرس الأعلام، الذي ذيّل المحقِّق به الكتاب، ذكر المدائنيّ والمبّرد في ص (٤٧) حيث النصّ، ولكنّهما لم يردا في تلك الصفحة البتّة، مما يوحي أنّ مكانهما في الجزء الساقط من الخبر.

٨- ويورد الأستاذ الباحث بيتين من قصيدة جاءت في ص(٥٥) من الكتاب، ويعلّق على البيت الأول منهما وهو:

ذَكَّرَني عارِضَيْ بَناتٍ  تِلْكَ التي سادَتِ الواني

(١) معجم الأدباء: لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون سنة ٣٦- ١٩٣٨. ج(٧) ص(١٠٦).

فيقول: "لابد أن يكون الصواب: سادت الغواني"، وأضيف: والأرجح أن الصواب أيضاً: عارضي بنان، بالنون.

كما يهمل الأستاذ ذكر ملاحظات عدّة على أبيات أخرى من القصيدة، سنوردها في دراستنا الخاصة بالكتاب المحقَّق، إن شاء الله.

٩- ويعلق الأستاذ على "أبي نجدة" الذي جاء في الصفحة (٥٥) ضمن الرواة، فيذكر أنّ "نزهة الألباء" و"إنباه الرواة" ينصّان على أن ثعلب يروي عن "ابن نجدة"، وأضيف إلى ذلك أنه ورد في ص (١٦٠) من الكتاب "ابن نجدة"، ولم يلفت الاختلاف هذا نظر المحقق.

١٠- ويقول الباحث: "وجاء في الصفحة ٨٣ قول المصنِّف: ... فرأى جارية كأنها مهرة عربيّة حولها جوارٍ يفدّينها ويحلفن برأسها ..."، ثم يذكر أن الحلف بالرأس أسلوب فصيح قديم، أكثر ما نجده الآن في العاميّة العراقيّة.

وأقول: هذا التعبير ليس قصراً على العاميّة العراقيّة وحدها، فهو في غيرها أيضاً، كالعاميّة الأردنيّة مثلا. قال عرار شاعر الأردن:

وَحياةِ راسِك والحياةُ عَزيزةٌ  لولا الكتافُ وخشيةُ التَّسْجين
لَحَرَقْتُ دينَ أبيهمُ من زُمْرَةٍ  حَرقوا بتَرْشاقِ الحِجارةِ ديني

ثم أقول: لم يرد النص في الصفحة (٨٣) من الكتاب، بل في الصفحة (٨٥).

١١- ويذكر الأستاذ الباحث أن الصواب في رواية البيت:

وكما أشياء تَشْرِيها بمالٍ  فإنْ نفقت فأَكْسَدُ ما تَكونُ

ما ورد في "اللسان" وأشار إليه المحقق في الحاشية: "فما أشياء"... وأغفل الإشارة إلى أن المحقق ذكر، خطأ، أن البيت من الرَّمَل، وهو من الوافر.

١٢- ويصحح الأستاذ الباحث نسب نابيء بن ظبيان أحد بني عايش بن مالك، فيقول إن الصواب: أحد بني عائش. وكذلك هو. لكنه لا يصحح اسم أبي الرجل، وهو نابيء بن [زياد] بن ظبيان، كما لا يصحح بقية نَسَبِه: "أحد بني عايش بن مالك بن قيس بن ثعلبة"، والصواب: "أحد بني عائش بن مالك بن تيم اللات (أو تيم الله) بن

ثعلبة". كذلك هو في "جمهرة أنساب العرب"[١]، و"الكامل"[٢] و"أنساب الأشراف"[٣].

١٣- ويعلّق الأستاذ السامرّائي على قول المصنِّف الذي جاء في ص (٩٣) من الكتاب:
"فاستجار بسليمان بن سعيد بن الصمر بن سعيد بن الجلندى"، فيؤكدان الصواب هو "الغمر" بالغين المعجمة، دون أن يذكر ما يبرّر اختياره هذا من ضمن الاحتمالات الكثيرة، كالصمّة مثلاً. على أنني وقعت على الخبر بكامله في "معجم البلدان"[٤] وفيه: "فاستجار بسليمان بن سعيد بن الصقر بن الجلندى".

بقي أن أنبّه على أن ابن الأثير، في "الكامل"[٥]، ذكر أن الذي لجأ إليه عبيد الله بن زياد بن ظبيان، ظبيان، فأطعمه بطيخة مسمومة، هو سعيد بن عياذ بن الجلندى. ونحن نعرف عبّاد بن الجلندى أخا جيفر بن الجلندى، وكانا ملكين على عُمان أيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأرسل إليهما عمرو بن العاص يدعوهما إلى الإسلام، فأسلما[٦]. فلعلّ عياذاً هذا تصحيف، والصواب عبّاد.

١٤- ويصحح الأستاذ النصّ الذي جاء في الصفحة نفسها من الكتاب: "النوح جمع نائحة، وهو مصدر ينيح (كذا) للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ..."، فيقول: والصواب: "وهو مصدر ناح ينوح ..."، ولست أرى ما رأى الأستاذ، فإن تصحيح كلمة بكلمتين غير مقبول إلا عندما لا يكون عنه منتدح، علاوة على أن ما اقترحه الأستاذ يُشعر أن في الجملة، بوضعها الأخير، نقصاً. ولعلّ الصوابَ: "وهو مصدر يجيء للواحد والاثنين ..."، أو أية كلمة أخرى تفيد معنى قريباً من ذلك، ورسم حروفها أقرب إلى ما جاء في النص.

---

(١) جمهرة أنساب العرب: لابن حزم، تحقيق عبدالسلام هارون. مطبعة دار المعارف سنة ١٩٦٢. ص(٣١٥).
(٢) الكامل: للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته. مطبعة نهضة مصر. ج(٤) ص(٤٥).
(٣) أنساب الأشراف – للبلاذري. تحقيق غويتين – مطبعة الجامعة العبرية – القدس. ج(٥) ص(٢٨٤).
(٤) معجم البلدان: لياقوت الحموي، نشر دار صادر ودار بيروت سنة ١٩٥٧. ج(٥) ص(١٢٨)- (مسكن).
(٥) الكامل: لابن الأثير، طبعة دار صادر – بيروت. ج(٤) ص(٣٨٥).
(٦) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة- لابن حجر- مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ هـ. ج(١) ص(٢٦٤).

١٥- ويقول الأستاذ معلّقاً على النص الذي جاء في الصفحة نفسها: "فأخرج فعله على التوكيد حملاً على لفظ نَوْح"، إنه لا معنى للتوكيد، والصحيح: الإفراد. والصواب ما ذكر الأستاذ لولا عدم تقارب رسم الحروف في الكلمتين، فما أظن كلمة "التوكيد" يمكن أن تكون تصحيفاً للإفراد، ولربما كانت مصحفة عن "التوحيد".

١٦- ويصحح الأستاذ السامرّائي البيت الذي ورد في ص(١٠٠) من النص:

أباكِيَةٌ رزئت أنْ أتاها  أمْ يَكونَ لَها اصْطِبارُ

فيشير إلى اختلال الوزن ويقترح "رزئت إذا أتاها"، وبهذا يستقيم الوزن. وأقول: لكنّ المعنى لا يستقيم. وواضح أن "رزئت" هذه اسم فتاة.

وكُنت رأيت أنها قد تكون مصحّفة عن "زُرَيْنب" مثلاً، ثم وجدتها في "شرح نهج البلاغة" – ج(١١) ص(١٥٨)، وج(١٨) ص(٣٢٤) – "رُدَيْنَة". وهكذا يصح الوزن والمعنى.

١٧- ويجيء الأستاذ الباحث بالنص الذي ورد في ص (١٠٨) من الكتاب مصححاً على النحو التالي: "اعلم أنّ الذي، ومن، وما، وأيّا، والألف واللام، أسماء ناقصة في الخبر لا تتم إلا بصلة وعائد، وهي غير معربة، إلا أيّا وحدها فإنها معربة"، ثم يقول: فالكلام على إعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا. وهذا سبقُ قلمٍ صوابه: فالكلام على نفي إعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا.

١٨- ويورد الأستاذ شيئاً مما جاء في ص (١١٠) من الكتاب، مصوِّباً ما احتاج إلى تصويب، ولكنه يقف عند هذه الجملة: "ثم نفضها فتملأ (حلساء) ماء"، فيقول: ولا أدري ما وجه "حلساء" هذه. وأقول: لعلّها "جُلساءه".

١٩- ويذكر الأستاذ الباحث أنّ ما جاء في النصّ – ص(١١١) من الكتاب-: "وأما قوله: غدا في أصْدَةٍ خَلَقٍ" يشير إلى أن الأصدة وردت في شعر أو نثر، ولا وجود لشيء من هذا، وهذا يعني أن شيئاً سقط من كلام المصنِّف، ولم ينبّه المحقِّق على هذا القطع والخرم.

وأقول: لا قطع ولا خرم هناك. وكيف يكون ذلك وقد ورد في الصفحة نفسها البيت التالي:

مِثْلَ البُرامِ غَدا في أُصْدَةٍ خَلَقٍ  لَمْ يَسْتَعِنْ وَحَوامي المَوْتِ تَعْشاهُ

٢٠- ويورد الأستاذ الباحث نصّاً جاء في ص (١١٧) من الكتاب كما يلي:

"وما طل فلان القول: إذا كمل بعضه على بعض، وتماطل الجواد: إذا رأب بعضه بعضاً ..."، ثم يحاول تقويم ميله، فيبدل "كمل" بـ"حمل"، ثم يقف عند كلمة "رأب" فيقول: "وليس من وجه للفعل رأب في هذا المكان، فهي من عبث الناسخ، ولا بدّ أن يكون الصواب مادة غريبة لم تشر إليها المعجمات ..."، وليس بذاك، فالنّص واضح بيّن التصحيف وإن لم يهتد الأستاذ السامرّائي إلى تقويمه. وصوابه: "وعاظل فلان القول: إذا حمل بعضه على بعض، وتعاظل الجراد: إذا ركب بعضه بعضاً ...".

٢١- ويشير الأستاذ السامرّائي، في معرض تعليقه على قصيدة وردت في ص(١١٩) من الكتاب، إلى ما جاء في أوّلها: "يا أيها الحاكم بل سائل سراة بني جرم فإنهم سيخبرونك بالجالي من الخبر"، فيقول: "والذي أراه أن قول الرجل: (يا أيها الحاكم بل) جزء من بيت سقط أكثره ... إلخ"، ولا أرى رأيه، فليس لهذه الجملة من الإيقاع ما يوحي أنها جزء من بيت من البحر البسيط، وأظنها جملة نثريّة قدّم بها قائلها لقصيدته.

ثم يصحح الأستاذ كلمة (بالجالي) فيستعيض عنها (بالجائي)، وهذا مجانب للصواب. فالكلمة في البيت هي كما وردت في النص، وقد جاء شرحها في ص (١٢٠) من الكتاب: "الجالي من الخبر: الواضح".

كما يذكر الأستاذ أن الزوجة شكت زوجها إلى علي بن أبي طالب (ر)، والصحيح أنها شكته إلى شريح القاضي.

٢٢- ويحاول الأستاذ تقويم البيت الثالث من القصيدة سالفة الذكر، وقد ورد في النص على الشكل التالي:

للجارِ والضَّيْفِ والمُعْتَمِرِّ قَدْ عملوا  في لَيْلَةٍ تنبع السعّان بالخصرِ

فيؤكد أن العجز يجب أن يكون: "في ليلة تلسع السغبان بالخَصَرِ".

ولكن ما جاء في شرح القصيدة (ص١٢٠) يذكر: والسعّان: الرمح الباردة. وهذا لا يؤيد ما رآه الأستاذ. ولعل صواب ما جاء في ص (١٢٠) مصحّفاً هو: "والسفّان: الريح الباردة"، هكذا بالفاء في الأولى، والياء في الثانية. وهكذا يكون صواب البيت:

للجارِ والضَّيْفِ والمُعْتَمِرِّ قَدْ عملوا  في لَيْلَةٍ تُتْبِعُ السَّفّانَ بالخَصَرِ

٢٣- ويصحح الأستاذ الباحث شيئاً من النص الذي ورد في ص (١٢١) من الكتاب:

"فهل لكم أن تدعز فيه بباقي تطيّشنا"، فيقول: "والصواب: فهل لكم أن نوغل فيه ..."، ولكنه يترك "تطيّشنا" كما جاءت فلا يصححها. وصوابها "تَطِيشِنا" كما جاء في الشرح، آخر ص(١٢٣) من الكتاب: "والنّطيش: الحركة، ومنه قولهم: نطشان".

٢٤- ويصحح الأستاذ ما جاء في ص (١٢٣) من الكتاب من شرح للحضيرة بالجمهة فيقول: "والصواب أن الحضيرة الجماعة كما يدل على ذلك قول أبي ذؤيب ...". وأرى أن الكلمة مصحّفة عن "الجمهرة" وليس "الجماعة".

كما أن البيت المستشهد به ليس لأبي ذؤيب، بل للجهنيّة أخت سعد، كما ذكر المحقِّق في حاشيته.

٢٥- ويصوب الأستاذ اسم الشاعر هُدبة بن الخشرم، إذ جاء في ص(١٣٠) من الكتاب: "ابن الخشوم"، ثم يقول: وهو شاعر جاهليّ.

وأقول: هدبة بن الخشرم شاعر إسلاميّ ما أراه أدرك الجاهليّة طفلاً بله شاعراً. فقد قتل بعد سنة ٥٤هـ وكان شابّاً[١].

٢٦- ويعلّق الأستاذ السامرّائي على النصّ الذي جاء في ص(١٤٤) من الكتاب "وفرض العطيّة وحيا الفيء"، فيقول: "والصواب: وجبا الفيء".

ومع أن للجباية وجهاً حسناً هنا، إلا أنني أظن صواب النصّ: "وحبا الفيء" لأن الحديث جاء في معرض العطيّة، كما أن "جبى" فعل يائيٌّ لا يجوز رسمه بالألف القائمة.

٢٧- ويذكر الأستاذ ما جاء في ص(١٩٦) من الكتاب، في خبر طويل لأحد الأعراب، والصواب أن الخبر الذي ذكره كان لهاشم بن عبد مناف.

وخطبته هذه "الحكيمة" وشرحها توجد ضمن مجموع بخط محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، ورقمه ٦ لغة ش، بدار الكتب المصريّة، وكان على محقِّق الكتاب الرجوع إليها لتصحيح الأوهام الكثيرة التي عجّ بها النصّ المحقَّق، فجعلت الانتفاع به عسيراً.

وينهي الأستاذ السامرّائي بحثه بالدعوة الى إعادة تحقيق الكتاب، وهو أمر ربما كان من الممكن تفاديه لو تفضّل الأستاذ وتتبّع ما بقي من الأشياء الكثيرة التي لم يفطن المحقِّق إلى

---

(١) انظر: شعر هدبة بن الخشرم العذري – تحقيق وجمع يحيى الجبوري- مطبعة وزارة الثقافة- دمشق سنة ١٩٧٦. ص(٢٢).

صوابها، وما اكتفى بهذا القدر من التعليق والتصويب والاستدراك. ولا أقول هذا مستهيناً بما يحتاجه الأمر من جَهد، ولكنّ الإنسان طمّاع بطبعه، رغّاب في الاستزادة من الخير.

وللأستاذ الكبير تحيّة إكبار وإجلال تليق به وبجهوده المثمرة في خدمة لغتنا وتراثنا.

**وقفة مع معجم الشعراء في لسان العرب:**

للدكتور حنا جميل حداد.

أرى لزاماً عليّ، قبل ان أشرع في إبداء ملاحظاتي على مقال الأستاذ الدكتور أن أتناول كتاب "معجم الشعراء في لسان العرب" بالتعليق. فالكتاب، كما ذكر في مقدمته، دراسة نال بها معدّها درجة جامعيّة عليا، وهذا يدفع الى توقُّع دراسة كاملة لشعراء لسان العرب، يتناول فيها صاحبها المجهولين قبل المعروفين، سواء أَوَقَعَ على تراجم لهم أم لم يقع، ويصحّح – ما أمكن– من أسمائهم، مرجّحاً ما يراه خليقاً بالترجيح، رافضاً ما يجده حقيقاً بالرفض. وسأعطي مثلاً على ذلك أحد الشعراء الذين أورد صاحب اللسان لهم أبياتاً عدّة، وهو شاعر مرّ ذكره في الصفحة (٢٥٢) من الكتاب، ودعاه المصنِّف: "ابن العارم الكلابيّ"، ثم أشار الى أن ابن منظور سماه تارة "العارم" وتارة "أبو العارم" – اقرأ: أبا العارم– والاسم واحد. ثم أتبع ترجمته بأخرى صاحبها "أبو عازب الكلابيّ" فجعلهما شخصين. ولو تدبّر الأستاذ المصنف أمر هذا الشاعر والشواهد التي وردت له في اللسان، لوجد ما يلي:

اللسان (مور): أبو عامر الكلابي. الشاهد:

لَقَدْ عَلِمَ الذِّئْبُ الذي كانَ عادِياً  على النّاس أني مائرُ السَّهْمِ نازعُ

(عدا): أبو عارم الكلابي. والشاهد نفسه.

(بلقع): العارم والشاهد:

تَسَدّى بِلَيْلٍ يَبْتَغيني وَصِبْيَتي  لِيَأْكُلَنـــي والأرْضُ قَفْـــرٌ بَلاقـــعُ

(حبك): أبو العارم. والشاهد:

فَهَيّأْتُ حَشْراً كالشِّهابِ يَسوقُه  مُمَرٌّ حَبِيكٌ عاوَنَتْهُ الأشاجِعُ

(شعر): أبو عازب الكلابي. والشاهد:

فَأَشْعَرْتُهُ تَحْتَ الظَّلامِ وَبَيْنَنا  مِنَ الخَطَرِ المَنْضُودِ في العَيْنِ ناقِعُ

(يفع): أبو العارم الكلابي. والشاهد نفسه مع قراءة (يافع) بدلاً من (ناقع).

(يتم): أبو العارم الكلابي. والشاهد:

فَبِتُّ أَشَوّي صِبْيَتي وَحَليلَتي طَرَياً، وَجَرْوُ الذِّئْبِ يَتْمانُ جائعُ

(شبع): أبو عارم الكلابي. والشاهد:

فَبِتْنا شباعى آمنينَ مِنَ الرّدى وبالأمْنِ قِدْماً تَطْمَئِنُّ المضاجعُ

فالناظر في هذه الأبيات يعرف أنها من قصيدة واحدة، وأن "أبا عازب" و"أبا عامر" تصحيف "أبي عارم"، إذ جاء اسمه هكذا في أربعة مواضع فيما سبق، وكذلك في اللسان (فجج) و(سَجس)، مما يرجح أن يكون اسمه أبا العارم، وليس كما اختار الأستاذ. وكان على المصنِّف ألاّ يكتفيَ بهذا، بل ينظر في المصادر علّه يقع على شعر له يؤكدّ صحة ما اختار، فتصبح ترجمة هذا الشاعر كما يلي:

٦١١- أبو العارم الكلابي:

(وقد سماه ابن منظور: العارم، وابن العارم، [وأبا عازب، وأبا عامر]، والاسم واحد).

٨ أبيات (صوابها: ١١ بيتاً، على اعتبار أن شطر الرجز بيت).

فجج- [شعر]- مور- سجس- بلقع- شبع- يفع- حبك- يتم- عدا.

مصادر ترجمته: من المجاهيل. له أبيات في "أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ" – ص(١٠٠) – و"شرح نهج البلاغة" – ج(١١) ص(١٥٨)- وبيت في "التنبيهات" – ص(٢٦٥)-.

وأنا أعترف بأن هذا العمل كان سيزيد من الجهد المبذول في الدراسة – على ضخامته-، ولكنني أظنّه ضرورياً في رسالة جامعيّة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. وكان على المصنِّف ألاّ يكتفي بتقديم ما اعتاد واضعو الفهارس أن يقدّموه، بل يُلْزِمَ نفسَه بإجراء دِراساتٍ تضيف فوائد أخرى تتعدّى مجرّد الفهرسة.

ولا شك أن إنجازاً ضخماً كهذا الذي قدّمَهُ المصنِّف لا يمكن أن يخلوَ من هنات تعلق به. وكان أن تَصدّى لتتبُّعِ هذه الهنات الأستاذ الدكتور حدّاد، فكانت حصيلة ذلك بحثه الممتع القيِّم الذي نشره في مجلة المجمع. وأكاد أجزم أنّ هذا البحث لا يمكن أن يكون نتيجة نظر سويعات في "اللسان"-

كما ذكر الأستاذ الباحث، مؤثراً التواضع – فإن ما جاء فيه يدلّ على مدى الجهد الذي حمل الأستاذ نفسه عليه، حتى جاء بحثه غنيّاً كما شاء له، مفيداً كما ينبغي أن يكون. وما سأذكره من ملاحظات نزرة لا يقلل من قيمة البحث، بل يؤكّد جِدِّيَّته وشمولَه.

جاء في الصفحة (١١٦): "غير أن الملاحظ في هذه المعاجم – سواء المرتب منها بحسب باب الجذر وفصله، كاللسان، أو بحسب ترتيب الحروف وتسلسلها، كالأساس، والتاج، وغيرهما–..."، وأقول: التاج مرتب حسب باب الجذر وفصله، كاللسان، وليس كما ذكر الأستاذ.

وجاء في الصفحة نفسها: "أما فهرست هذه الشواهد وترتيبها ..."، كما تكرر الاستعمال نفسه في ص(١٣٣)، حيث ورد فيها: "... ولا أن ينكر على المصنِّف جهده المبذول وأناته في فهرست هذا المعجم ..."، والصواب" "فهرسة" كما لا يخفى.

ويسرد الأستاذ الباحث – ص(١١٨– ١١٩)– "بعض ما فات المصنِّفَ إثباتُهم من الشعراء وأصحاب الشواهد"، فجاء بينهم:

أ: ربيعة بن جحدال اللحياني: (اللسان(عضه). ولم يرد لربيعة هذا أي ذكر ضمن الجذر (عضه) في اللسان، مع أن الباحث أشار الى مجيئه هناك، وإنما ورد في (عزه)، كما ذكر المصنِّف، إذ أتى به ضمن الترجمة [٣٧٩] مصحِّحاً اسم الشاعر. فهو ربيعة بن جحدر اللحياني الهذلي. والشاهد المذكور في اللسان (عزه) ورد أيضاً في "شرح أشعار الهذليين"– ص(٦٤٤)–.

ب: الطماحي: اللسان (قنا): أورده المصنف في الترجمة [٤٣٧] باسم (زياد الطماحي)، وهو وإن أغفل ذكر الجذر (قنا) فقد ذكر الجذر (دلنظ)، حيث جاء ضمنه شطرا الرجز المذكوران تحت الجذر (قنا). فالطماحي إذن ليس من المستدرك.

جـ: غاوي بن ظالم السلمي: اللسان (ثعلب): ورد في الترجمة [٣٦٧] تحت اسم (راشد بن عبد ربه)، فهما واحد، وهذا مما يستدرك على كلّ من المصنِّف والمعلّق، وانظر "الإصابة" – ج(١) ص(٤٩٥)–. على أن المصنِّف لم يورد الجذر (ثعلب) ضمن ما ذكر في الترجمة [٣٦٧].

د: البعيث بن عمرو بن مرّة بن ودّ اليشكري: اللسان (مزن): أخطأ المصنِّف إذ أدرجه تحت الترجمة [١٣٠]، وهي للبعيث المجاشعي كما نبّه الأستاذ الباحث. على أنّ وهماً في طبعتي اللسان قاد الأستاذ حداد إلى الظّن أن اسم الشاعر المستدرك: البعيث، والصواب: النعيت، كما جاء في "المؤتلف"- ص(١٧٣)- وأورد له الآمديّ هناك الأبيات الثلاثة التي جاءت في اللسان (مزن).

هـ: جحدر اليماني: اللسان (ونى): هو لا شك غير جحدر بن ضبيعة الذي ذكره المصنف في الترجمة [١٦٩]، فأخطأ إذ خلطه بجحدر بن مالك اللص. فذاك جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، ولا (مالك) في آبائه، وهو جاهلي. أما جحدر بن مالك اللص، صاحب جميع أبيات الاستشهاد التي ذكر المصنف جذورها في هذه الترجمة، فهو إسلاميّ عاصر الحجّاج. وقد أخلّ المصنف بالجذر (ونى)، وبيت الاستشهاد هناك من قصيدة جحدر النونية الشهيرة، التي منها الأبيات الواردة في اللسان (جوب) و(كنع). وانظر خبر جحدر هذا، وأشعاره التي جاءت في اللسان، في "أمالي القالي" - ج(١) ص(٢٧٧)، و"معجم البلدان" (حجر)- ج(٢) ص(٢٢٢)-، وفيه أنه من بني جشم بن بكر، و"الأخبار الموفقيات" – ص(١٧٠)-، وفيه أنه من ربيعة من بني عجل، و"ألف باء" للبلوي – ج(٢) ص (٥٠١)-، و"شرح شواهد المغني" – ج(١) ص(٤٠٧)، وفيه أنه من حنيفة، و"الخزانة"- ج(٤) ص(٤٨٣)-، وفيه أنه حنفيّ كذلك. وحنيفة وعجل أخوان. ومن هنا نرى أن خطأ المصنف لم يكن في إغفال ذكر جحدر اليماني، بل في تعريفه. أما صفة (اليماني) فقد لصقت بالشاعر لأنه سكن اليمن.

و: مرادس بن أذنة، اللسان (عجف): هكذا جاء اسمه في اللسان وأورده الأستاذ الباحث في مقاله. وصوابه: مرداس بن أدَيَّة، الخارجي المعروف. على أن بيت الاستشهاد المعزوّ إليه نُسب إلى عدّة من شعراء الخوارج، منهم أبو خالد القناني في اللسان (كرم)، وسعيد بن مسحوج في اللسان (كرم) و(كسا)، ولرجل من تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى في اللسان (كرم)- ولعلّه عيسى بن فاتك الخارجي الوارد في "الوحشيات" ص (٩٠) – إذ جاءت الأبيات له ثَمّة-.

وأخذ الأستاذ الباحث على المصنِّف – ص(١٢٠)- عدم التعريف بشعراء جاء من ضمنهم (ابن العارم الكلابي)، فتبع بذلك المصنِّف في خطئه، وصوابُه – كما أسلفنا- (أبو العارم).

وعلّق الباحث – ص(١٢١) على إهمال ابن منظور ذكر معجمي كراع المشهورين: "المنجد" و"المنضد" من ضمن مصادره في لسان العرب، مع أنه ذكر كراعاً فيه كثيراً. وأقول: لعلّ ابن منظور لم ينقل عن كراع مباشرة في كل ما جاء في لسان العرب عنه. وقد رأيت في الأمثلة التي ذكرها المعلّق – في هذه الصفحة والتي تلتها– أنها كلَّها نقلت إمّا عن الأزهريّ، أو ابن سيده، أو ابن برّيّ. وأظن ابن منظور فعل ذلك أيضاً عند نقله عن جمهرة ابن دُرَيْد. ولا يجوز أن يَعْلَقَ بوهمنا أنه إنما أغفل ذكر نقله عن كراع وابن دريد غمطاً لحقّهما، وما أراه فعل ذلك إلاّ أمانة منه ومصدقاً، وهو الذي لم يدّعِ لنفسه في تأليفه اللسان سوى فضيلة الجمع، أفتراه كان يقلل من قيمة عمله بإغفال مصادر أخر جمع عنها، إضافة إلى مصادره التي ذكرها؟

وذكر الأستاذ الباحث – ص(١٢٢) – أنه لا وجود لأدهم بن الزعراء في الجذر (قزع)، وأصاب؛ فهو في الجذر (قذع).

وأشار الأستاذ الباحث – ص(١٢٤)– إلى أن المصنِّف ذكر الجذر (مزن) تحت اسم البعيث المجاشعي، وصحح ذلك بأن البيت المذكور تحت هذا الجذر هو للبعيث بن عمرو بن مرّة اليشكري. والصواب – كما أسلفنا– أنه للنعيت بن عمرو بن مرّة.

وأكّد الأستاذ الباحث – ص(١٢٥)– أن "جوّاس بن نُعَيْم من بني تَميم"، و"جوّاس بن أمّ نهار"، و"جوّاس بن نُعَيْم الضبّيّ"، الذي ذكرهم المصنف ضمن ترجمتين منفصلتين، هم في الحقيقة شاعر واحد هو جوّاس بن نعيم أحد بني الهُجَيْم بن عَمْرو تَميم، ويعرف بابن أمّ نهار. والحقيقة أن جوّاس بن نعيم بن الحارث التميمي– وهو ابن أمّ نهار كما بيّن المصنِّف في ترجمته– غير جواس بن نعيم الضبيّ، فالأخير أحد بني حُرثان بن ثعلبة بن ذُؤَيْب بن السِّيد الضبّيّ، وقد ميّز بينهما الآمدي، وذكر الأخير في "المؤتلف"– ص(١٠٠)–، وأورد له البيتين المستشهد بهما في اللسان (وليس بيتاً واحداً كما ذكر المصنِّف).

واستدرك الأستاذ الباحث – ص(١٢٦) – الجذر (عشزر) على ما ذكره المصنف لأبي الزحف الكَلَيني، ولم يشر الى أن الجذر (سلجم) المذكور ضمن ترجمة أبي زحف الكَلْبي إنما روي في اللسان لـ(أبي الزحف) مجرّداً هكذا، ولم يوضّح المصنف لم اختار (الكلبي) ليكون قائل الشطرين. على أن "الكَلْبي" و"الكليني" محرفتان عن "الكُلَيْبي"، والراجز واحد هو أبو الزحف بن عطاء بن الخطفى، ابن عمّ جرير الشاعر، وانظر "الشعر والشعراء" ص (٥٧٨)، فهناك ترجمة له.

هذا ما علَّقْتُه على بحث الأستاذ حدّاد، الذي قادني بدوره إلى أشياء وقعتُ عليها خلال تصفّحي كتاب "معجم الشعراء في لسان العرب" بغرض مراجعة البحث، وأرجو أن تُحمَل على هذا الوجه، لا على أنها أريد بها التقصّي والاستدراك والتتبّع لما في المعجم، فهذا الأمر يحتاج الى دراسة طويلة منفصلة ليس هذا مجالها. وإليكم هذه الملاحظات:

١- أحمد بن حَنْدل السَّعْدي، الترجمة [٨]: الذي أعرفه "أحمر بن جندل"، كما صححه محقِّق "الصَّحاح"- (معد) الحاشية-، وهو أخو سَلامة بن جَنْدل السعدي. وراجع "ديوان سلامة بن جندل"- ص (٢٠٢)-، و"الشعر والشعراء" – ص(١٩٢)، و"المؤتلف" – ص(٤٢)-، و"البيان والتبيين" – ج(٣) ص(٣١٨)-، و"الحيوان"- ج(٣) ص(٧١) –، و"الخزانة" – ج(٢) ص (٨٦)-، وهو جاهليّ، وندر اسم "أحمد" في الجاهليّة.

٢- ابن أحمر [٩]: ما ذكر المصنف من جذور لا يكاد يستوعب نصف ما جاء لابن أحمر في اللسان. ومن الغرابة بمكان ألاّ ينتبه الأستاذ حداد الى ذلك في تتبُّعِه لنواقص الكتاب، وهو قد استدرك الجذر والجذرين، فكيف أهمل مائة جذر؟ وفيما يلي معظم الجذور التي ورد فيها شعر لابن أحمر، وأخلّت بها الترجمة في المعجم:

ممس- نحس- حنش- عرش- عوص- أرض- رضض (٣)- عرض (٤)- فضض (٢)- حلط (٢)- خمط- شرط- غطط- نطط- نوط- بقع- ترع- خضع- رجع- رضع- سرع- شجع- شكع- لمع- نجع- هرع (٤)- وقع- أنف- تنف- دعف- سكف- صنف- طرف- فوف- قفف- هجف- هفف (٢)- برق (٢)- خلق- رهق- طبق- طرق (٣)- طلق- عرق- عنق- فتق- هبرق- ودك- بول- جحدل- جول- خيل (٣)- دكل- رطل- رعبل- رغل- سحل- سلل (٢)- سمل- قبل- هتمل- هلل (٢)- هول- حرم- دوم- ريم- صهم- طرهم- غشم- قحم- لمم- هضم- أرن- جنن- حصن- حلن (٢)- دبن- ددن- ذنن- عرن- فتن- فنن- لسن- منجنون- هجن- أبي- بدا- بغا- بلا (٢)- بها- جدا- جذا- حبا- حيا- دعا- ذرا- ربا- رنا (٨)- روى- زها- سقي- سنا- شري- صدي- ضرا- عدا- عزا- غبا- غسا (٢)- قرا- قضي- قفا (٢)- كرا- لطا- لقي- مرا- هدي- هوا- يدي.

٣- الأخنس بن شهاب بن شريف التغلبي [٢٠]: هو ابن شَرِيق (بالقاف) كما في "شرح المفضليات" – ص(٤١٠)-، و"المؤتلف" – ص(٣٠)-.

٤- أسامة بن حَبيب الهُذَلي [٢٩]: قال المصنف: "... والأرجح أن أسامة هذا هو ابن حبيب بن الحارث الهُذلي ..."، وليس بذاك. والصواب أنه أسامة بن الحارث بن حبيب، كما في "السمط" – ص(٨١)-. وقد جاءت الترجمة [١٣ ملحق] في الصفحة (٤٥٤) من المعجم مكرّرة عن الترجمة [٦ ملحق] التي جاءت في الصفحة (٤٥٢)، فيقتضى حَذفها.

وفات المصنِّف إدراجُ "أبي سَهْم الهُذَلي" في تراجمه، وخلطه بـ"إياس بن سهم"، مع أن له في اللسان كثيرَ ذكر، وأورد- في الترجمة [٥٠٩]- "أبا سَهو الهُذَلي"، وذكر له الجذر (الا)، وهذا تحريف مصدرهُ اللسان، وصوابه في التاج (ألو) حيث يذكر البيتَ نفسَه لأبي سَهْم الهذلي. وعلى أيّ حال، فأبو سهم هذا هو أسامة بن الحارث الهذلي نفسه، ولابنه سهم بن أسامة أشعار في "شرح أشعار الهذليين".

ومن فوات المعجم لأسامة بن الحارث بن حبيب هذا:

الجذر(شجب) وفيه بيت منسوب لأسامة.

الجذر (وجا) وفيه بيت منسوب لأبي سهم. والبيت نفسه منسوب في اللسان (خطف) لأسامة.

الجذر (عطف) وفيه بيت منسوب لأسامة وآخر لأبي سهم. وهذا الأخير في "شرح أشعار الهذليين"- ص(١٢٩٨) – ضمن أشعار أسامة بن الحارث.

٥- أسماء بن خارجَة [٣٢]: قال المصنِّف: "... وأسماء شاعر إسلامي ... وهو ابن حِصْن بن بَدْر الفزاريّ – أحد بطلي حرب داحس والغبراء ..."، والصواب في هذا كلّه: "... وهو ابن [خارجة] ابن حصن بن [حُذَيْفَة] بن بَدْر. [وحُذَيْفَة هذا] أحد بطلي حرب داحس والغبراء ...".

٦- الأعرج الطائيّ (المُغَنّي) [٥٣]: صوابه: المَعْنِيّ، وهو عدي بن عَمْرو بن سويد بن زيّان بن عَمْرو بن سلسلة بن غُنْم بن ثَوْب بن مَعْن بن عَتُود بن عُنَيْن بن سَلامان بن ثُعَل بن عمرو بن الغوث الطائي، ويقال: بل هو سُوَيْد بن عديّ بن عمرو – وانظر الإصابة ج(٣) ص(١٠٤)-، وكنيته: أبو بردة، وهو – لاشكّ- صاحب الترجمة [١١٦] التي وردت في الصفحة (٨٠) من الكتاب. والبيت المدرج في اللّسان ضمن الجذر (حبر) منسوباً الى أبي بردة، وهو:

بازٍ جريءٌ على الخِزّانِ مُقْتَدِرٌ

ومن حَبابيرِ ذي ما وانَ يَرْتَزِقُـهْ

هو للأعرج الطائيّ هذا، من ضمن قصيدة طويلة له في "منتهى الطلب"- مخطوطة جامعة ييل، السفر الخامس، الورقة (١٣٤)-، وجاءت قافيته هناك: يَرْتَزِقُ، وهو الصواب.

فعلى هذا، يجب ضمّ الترجمة [١١٦] إلى ترجمة هذا الشاعر.

٧- الأشعَر الجُعْفي [٤٥]: جاء المصنِّف بترجمته بعد أشرس بن بشامة الحنظليّ، أي على اعتبار أن اسمه بالشين المعجمة، ثم قال: "ويقال له الأسعر، بالسّين". والصواب:

الأسْعر بالسين المهملة ليس غير، ومن ذكره بالشين المعجمة فقد صحّف. ولقّب بالأسعر لقوله: فلا يَدْعُني قَوْمي لِسَعْدِ بنِ مالِكٍ:

إذا أنا لَمْ أَسْعَرْ عَلَيْهِمْ وأَثْقِبِ

وانظر "المؤتلف" – ص(٥٨)-. ولهذا فمكان الترجمة الصحيح هو رقم [٣٠].

٨- الأغرّ بن عبدالله بن الحارث [٥٤]: أورده المصنف قبل "الأعزّ بن مأنوس"، وصواب موضعه- كما يقتضي الترتيب الألفبائيّ- في الرقم [٦٧]. هذا، وجاء اسمه في "المؤتلف" – ص (٤٨)-: ابن عبيدالله.

٩- امرؤ القَيْس بن عابِس الكندي [٧٤]: قال المصنّف: "... شاعر إسلامي، عاصر الكميت بن زيد فأخذ عنه هذا الأخير ... وكان من نصارى كندة ثم أسلم زمن عمر بن الخطاب، وهو معدود من الصحابة ...". أقول: هو جاهليّ أدرك الإسلام، "ووفد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأسلم، ولم يرتدّ في أيام أبي بكر ... وكان له غَناء في الردّة ..."، كذا ذكر الآمديّ في "المؤتلف" – ص (٥)-، وأورد له شعراً في الردّة يشير إلى تمسّكه بالإسلام. وهو أقدم من الكُمَيْت ولم يلتقيا، إذ إن المصنِّف يذكر أنه توفي سنة ٢٥هـ في حين أن وفاة الكميت كانت سنة ١٢٦هـ.

١٠- ابن الأنباري [٧٩]: وضع المصنِّف بجانب اسم صاحب الترجمة علامة استفهام تدلّ على شكّه في أنّ بيت الاستشهاد الوارد في اللسان (جمر) له. وكان على المصنف ألاّ يدرج ابن الأنباريّ ضمن شعراء لسان العرب، فإن قليلاً من الجَهْد كان حريّاً أن يُوصله إلى معرفة صاحب البيت – وهو الأفْوَه الأوْديّ-.

١١- إياس بن سَهْم الهذلي [٩٤]: أشار المصنِّف إلى ورود الشاعر في لسان العرب بعدّة تسميات، هي: أبو سهم وسهم بن إياس وإياس بن سهم. والحقيقة أن أبا سهم الهذلي هو أسامة بن الحارث – كما ذكرنا سابقاً- وله ابن اسمه سهم. وإياس هذا هو ابن سهم ابن أسامة، وكلهم شعراء. وعند إعادة النظر في الجذور التي وردت ضمن هذه الترجمة، وجدنا أن أبياتاً خمسة منها جاءت لأبي سهم، وواحداً نسب لإياس بن سهم وآخر لسهم بن إياس- وصوابه إياس بن سهم، والبيت له في "شرح أشعار الهذليين" ص(٥٣٠) – لذلك وجب ضم الجذور (طيش) و(عطف) و(غبق) و(صرم) و(وجا) إلى ترجمة أسامة – وكنّا نبّهنا إلى (عطف) و(وجا) سابقاً- وإبقاء الجذرين (لعج) و(نسم) فقط في مكانهما.

١٢- بَشامة بن الغَدِير النَّهْشَلي [١١٨]: بَشامة بن الغدير ليس نهشليّاً بل مُرِّيّ، وهو بَشامة بن الغَدِير بن عَمْرو بن رَبيعة بن هلال بن سَهْم بن مُرَّة بن عَوْف، وما ورد في اللسان (دبل) سهوٌ قاده وجود شاعر آخر نهشليٍّ اسمه بَشامة بن حَزْن – الترجمة [١١٧] – له شعر في الحماسة. وكان على المصنِّف ألاّ يقَع في هذا الخطأ وأن يُنَبِّه عليه.

١٣- حاجِز الأَزْديّ اللص [٢١٦]: هو حاجز بن الجَعْد الأزديّ [٢١٧] نفسُه، ذكره البكري في معجمه – ص(٦٣٨)- باسم حاجز بن الجعد اللص.

١٤- الحارث بن وَعْلة الجَرْميّ- الذهلي [٢٣٢]: عدّهما المصنف واحداً، والصواب أن أولهما هو الحارث بن وَعْلة بن الحارث الجرمي، والثاني الحارث بن وَعْلة بن المُجالد بن الزبّان بن الحارث بن مالك ابن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعْلبة، كما جاء في "المؤتلف" – ص(٣٠٢، ٣٠٣)-، وابن المُجالد بن اليَثْرِبيّ بن الريّان بن الحارث، كما جاء في "جمهرة أنساب العرب"- ص (٣١٧)-.

وبعد الرجوع الى الجذور المذكورة ضمن هذه الترجمة وجدت أن صاحب "اللسان" نَسَب:

الجذر (برص) إلى وَعْلَة الجَرْميّ.

الجذر (سرب) و(قرع) و(جلل) و(جذم) و(علم) إلى الحارث بن وعلة الذهلي.

الجذر (فضل) و(أدم) و(سرا) إلى الحارث بن وَعْلة دون تمييز. ثم إني وجدت أبيات الاستشهاد المذكورة ضمن هذه الجذور الثلاثة في "حماسة البحتري" – ص(٥٥)- دون عزو، وأشار المحقق إلى أنه رأى أبياتاً منها في "مجموعة المعاني" – ص(٧٨)- منسوبة إلى حكمة بن قيس الكِناني،

وتروى الأبيات أيضاً لبلعاء بن قيس الكِناني. على أن ما يهمنا من هذه الأبيات تبيان أن الشاعر كان بَكريّاً، ففيها:

فَقُلْتُ لَهُ دَعْ عَنْكَ بَكْراً وَحَرْبَها

وَلا تَرْكَبَنْ مِنْها عَلى مَرْكَبٍ وَخْمِ

فإنْ صحَت هذه الأبيات للحارث بن وَعْلة، فهو الذهليّ، وذُهْل الأكبر هو ابن ثعلبة بن عُكابة بن صَعْب بن عليّ بن بَكر بن وائل. وفي كِنانة بَكر بن عبد مناة بن كنانة، ولا بَكْر في جَرْم.

الجذر (سفه) الى الجَرْميّ فقط، ولا مبرّر لإدراج هذا الجذر ضمن الترجمة، فليس هناك ما يشير الى أن بيت الاستشهاد لَوعْلة أو لابنه.

الجذر (حضن) لا يذكر الحارث بن وَعْلة ولا أباه، ولكنّ فيه ذكراً لحُضَيْن بن المنذر بن الحارث ابن وَعْلة الذهلي، ووهم المصنِّف في إثبات هذا الجذر هنا.

١٥- أبو حبيبة الشَّيْباني [٢٣٦]: قال المصنِّف: "وجاء: أبو حُبَيَّة"- اقرأ: أبا حييّة – ولم يشر إلى وروده في موضع سوى (جعفلق)، ولم يرد هناك إلا باسم "أبي حبيبة"، فأين ورد أبو حييّة؛ ولِمَ لم تدرج شواهده هنا أو في ترجمة منفصلة؟

١٦- جُبَيْنة بن طَريف العُكْليّ [٢٣٩]: صوابه: حُبينة بالحاء المهملة. ولعله خطأ طباعة. وهو في "المؤتلف" – ص(١٣٥) – حُنَيْنَة.

١٧- أبو محمد الحذلميّ [٢٤٢]: ذكر المصنف في الترجمة [٨٣١] أبا محمد الفَقْعَسيّ عبد الله بن ربعيّ، وهما واحد، فحَذْلَم ابنٌ لِفَقْعَس.

١٨- حُرَيْث بن عَتّاب الطّائيّ [٢٥٠]: هو نفسه حُرَيْث بن عَتّاب النَّبهاني [٢٥١]، فَنَبْهان هو ابن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيّء.

١٩- ابن الذِّئْبَة الثَّقَفي [٣٤٩]: صوابه ابن الذِّئْبَة، وانظر "المؤتلف"- ص (١٧٤) – فيكون موضعُه مكان الترجمة [٣٦٥].

٢٠- ذُهْل بن قريع [٣٥٨]: أشار المصنِّف الى أنه دَهْلَب بن قريع وأحال على الترجمة [٣٥١]. وكان عليه ألاّ يفرد ترجمة مرقّمة لذُهْل بن قُرَيع هذا.

٢١- الرَّقْبان – أو الأسْعر- الأسَدي [٣٩٢]: هو الأشْعر – بالشين المعجمة – كما ورد في "معجم الشعراء" – ص(١٩)- و"المؤتلف" – ص(٥٨، ١٩٦)-.

٢٢- سَعْد بن مالك بن ضُبَيْعة [٤٧٥]: يضاف إليه الجذر (برح).
٢٣- عامر بن جرير الطائيّ [٦١٨]: صوابه عامر بن جُوَيْن، وانظر "معجم شواهد العربيّة"- ص(٣٩٧)- لمعرفة مظانّ الشاهد المذكور في اللسان (أنس) معزوّاً إلى الشاعر.
٢٤- عامر بن عُقَيْلِ السَّعدِيّ [٦٢٢]: يضاف إليه الجذر (وجن).
٢٥- عبدالله بن ثعلبة الحَنَفيّ [٦٤١]: أدرج المصنف في ترجمته الجذرين (قبر) و(سلس). والبيتان اللذان وردا في اللسان ضمن الجذر (سلس) لعبدالله بن مسلم من بني ثَعلبة بن الدول (بن حنيفة). ومع أنَّ كِ-لا الشاعرين حَنفيّ، إلاّ أنّني أظنّهما شخصين مختلفين يجب أن يُفْرَدَ كُلٌّ منهما بترجمة منفصلة.
٢٦- عُتَيْبة بن الحارث اليَرْبُوعي [٦٨١] يجب حذف هذه الترجمة، فالأبيات الواردة ضمن الجذرين (أدب) و(غزل) هي لنائحة عُتَيْبة، وهي ميّة ابنته، كما في "معجم البلدان" (لعباء)- ج(٥) ص(١٨)- واللسان (اله). وانظر الترجمة [١٠٧١]، وصواب الاسم هناك: "مَيّة بنت عُتيبة" وليس "بنت (أمّ) عُتبة"، فالأبيات في "معجم البلدان" تشير صراحة الى أنها ابنتُه.
٢٧- عَديّ بن العُذير [٦٩٦]: ذكر له المصنف الجذر (جمم) وفيه البيت:
فإنّ قُرَيْشاً مُهْلِكٌ مَن أطاعها
تَنَافسُ دُنْيا قَد أجمّ انْصِرامُها
وهذا البيت لعليّ بن الغَدير الغَنَويّ صاحب الترجمة [٧٣٥] في الكتاب، وقد ورد ضمن قصيدة في "نقائض جرير والأخطل" – ص(٢٣)-، وفيه هناك: "قد أحمّ انصرامها". وعديّ بن العُذير – لا شك- تصحيف لعليّ بن الغَدِير، فيجب ضم هذه الترجمة إلى ترجمة هذا الأخير [٧٣٥].
٢٨- أبو العلاء المعرّيّ [٧٢٦]: ذكر المصنف أنه توفي سنة ٤٤٠هـ أو ٥٢٣هـ، وهذا يدعو إلى التعجّب، فهو لا يتكلّم عن نَكِرة، والمعروف أن وفاة أبي العلاء كانت سنة ٤٤٩هـ، والذي توفي سنة ٥٢٣هـ هو قاضي المعرّة محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله المعرّيّ، حفيد أخٍ لأبي العلاء. وانظر "الوافي بالوفيات" – ج(٣) ص(٣٣٤)-.

٢٩- عُمَر بن لجأ التَّمِيميّ [٧٤٥]: هو التَّيْميّ، من بني تَيْم بن عبد مَناة، وأظنّه أشهر من أن يُغْلَطَ في اسمه. وأضف الجذر (جلل) إلى ما ذكر له المصنِّف.

٣٠- عَمْرو بن شَأس الأسَدي [٧٦٤]: قال المصنف: "... وأسلم وهو شيخ كبير، وهو ابن أمَةٍ سوداء، كانت زوجته تعيّره بها وتشتمه ويشتمها، حتى طلّقها"، والصواب أن ابنه عراراً هو الذي كان ابن أمة سوداء، وكانت أمرأة أبيه تعيّره بها، وحاول أوس أن يصلح بينهما فلم يوفق، فطلّقها. وأضف الجذرين (بزل) و(عمم) إلى ما ذكره المصنف له.

٣١- قُراد بن حبش الصارِديّ [٨٤٢]: صوابه: قُراد بن حنش – بالنون-.

٣٢- القَطِران السّعديّ [٨٥٢]: أضف (خصل) إلى ما أورد المصنف مع اسمه من الجذور.

٣٣- القَفَار (خالد بن عامر بن خُفاف بن امرئ القيس) [٨٥٨]: هكذا أثبت المصنف اسمه، وصوابه: خالد بن عامر [أحد بني عميرة] بن خفاف.

٣٤- القُلاخ السَّعْديّ [٨٦١]: قال المصنّف: "القُلاخ بن حَزْن – وقيل جَناب – بن مِنْقَر بن عُبَيْد ... ولعلّه ابن عمّ اللَّعِين المِنْقَريّ ...".

أقول: صواب اسمه القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن مِنْقَر بن عُبَيْد، وليس بابن عمٍّ للّعين المِنْقَريّ، فأخبار عمّة هذا الأخير "ظمياء" – ولها قصة مع الفرزدق – تفيد بأن اللعين من نسل قَيْس بن عاصم المِنْقَري.

٣٥- لُجَيْم بن صَعْب [٩٠٦]: أضف إلى ما أورد له المصنِّف كلاً من الجذرين (نصت) و(حذم).

٣٦- مالك بن الحارث الهُذَليّ [٩١٧]: هو مالك بن الحارث الكاهلي [٩١٨]، فبنو كاهل من هُذَيْل.

٣٧- مالك بن عوف النَّضْريّ [٩٢٧]: هو النَّصْرِيّ، بالصاد المهملة، من بني نَصْر بن مُعاوية.

٣٨- مالك بن المُتَنَخِّل الهذلي [٩٢٨]: صوابه: مالك المُتَنَخِّل، فهذا اسمه وليس اسم ابنه. لذا يضم إلى الترجمة [٩٣٨]. على أن الشطر المذكور ضمن الترجمة ليس للمُتَنَخِّل، بل لربيعة بن جحدر كما جاء في "شرح أشعار الهذليين" – ص(٦٤٣)-.

٣٩- مِرْبَع [٩٧٣]: ألحق المصنِّف باسمه علامة الاستفهام(؟) مبيّناً شكّه وعدم معرفته بالشاعر. وهو مِرْبَع بن وَعْوَعَة بن ثُمامة بن الحارث بن سَعيد بن قُرْط بن عَبْد بن أبي بَكْر بن كِلاب، ويقال إن اسمه وَعْوَعَة،

ومِرِبْـع لقبـه. وهـو راوِيَـة جريـر. وبيـت الاستشـهاد جـاء – ضـمن أبيـات عشـرة – فـي "النقـائض" – ص(١٠٩٩)–.

٤٠– مصبح بن منظور الأسديّ [١٠٠١]: ذكر المصنِّف أن لـه شعراً في اللسان ضمن الجذر (سدا)، والحقيقة أن الجذر الذي ذُكر فيه شعره هو (شدا). كما أغفل المصنف ذكر الجذر (حبر) في الترجمة، وللشاعر فيه ثلاثة أبيات.

٤١– المضرِّس بن رَبعيّ الأسَدي [١٠٠٤]: ذكر المصنف أنه ابن رِبعيّ بن لَقِيط بن فَقْعَس، ولا يجوز أن لا يكون بينه وبين فقعس سوى رجلين، والصواب أنه ابن ربعي بن لقيط [بن خالد بن نَضْلة بن الأشْتَر بن جَحوان] بن فقعس.

٤٢– معوّذ الحكماء (معاوية بن مالك) [١٠٢٥]: صوابه: "معوّد الحكماء" بالدال المهملة، ولقّب بذلك لقوله:

أعَوِّدِ مِثْلَها الحُكَماء بَعدي

إذا ما الحَقُّ في الأشْياعِ نابا

وانظر التكملة (عود) والتاج (عود).

٤٣– مقّاس العائذي [١٠٣٤]: هو نفسه مقاس بن عمرو صاحب الترجمة [١٠٣٥]، واسمه مُسْهِر بـن عمـرو أو مُسْـهِر بـن النّعمـان بـن عَمْـرو أو يَعْمـر بـن عمـرو. وانظـر "معجـم الشـعراء" – ص(٣٣١)–.

٤٤– مَقْيَس بن صبابة [١٠٣٨]: الأشهر أنه ابن ضُبابة، بالضاد المعجمة، وانظر "معجم الشعراء" – ص(٤٣٤)–.

٤٥– نَبِيه بن الحجّاج [١٠٨٥]: صوابه "نُبَيْه" على التصغير، وانظر "نسب قريش" – ص(٤٠٤)– و"الأغاني" – ج(١٧) ص (٢٠٤)–.

٤٦– النّذِير (العُريان بن خَثْعَم) [١٠٩٠]: هكذا ذكره المصنف مما يوحي أنّ اسمه العُريان بن خَثْعَم ولقبه النَّذير. والصحيح– كما في "المؤتلف" ص(١٩٢) – أن اسمه زُنَير بن عَمْرو الخثعمي، ويقال له النّذِير العُريان. فصواب ما جاء في الترجمة: النّذير العُريان الخَثْعَمِيّ.

٤٧– النّظّـار الفَقْعسـيّ الأسَدي [١٠٩٥]: هو بعينـه النظّـار بـن هاشـم الأسَدي صـاحب الترجمـة [١٠٩٦]، واسمه – كما جاء في "سمط اللآلي" ص (٨٢٦)– النظّار بن هِشام بن الحارث بن

ثَعْلَبَة الفَقْعسي، لكنه في "الاختيارين" – ص(٣٠١) – النظّار بن هاشم بن الحارث، مثلما جاء في اللسان.

٤٨– النُّعمان بن عَديّ [١٠٩٧]: هو النُّعمان بن نَضْلة العَدَويّ [١٠٩٨]. واسمه – كما في "الإصابة" ج(٣) ص(٥٦٢)– النعمان بن عدي بن نضلة العدويّ. وأبيات الاستشهاد في الترجمتين واحدة، وهي في "الإصابة" أيضاً.

٤٩– بَشامة بن حريّ النَّهْشلي [٤ مستدرك]: صوابه بَشامَة بن حَزْن النَّهْشلي. وبيت الاستشهاد جاء في "الحماسة" – "شرح التبريزي" ج(١) ص(٥٤).

٥٠– جَبَلة بن الأهيم [٢١ ملحق]: صوابه: ابن الأيهم.

٥١– حطام المُجاشعيّ [٣١ محلق]: صوابه: خِطام بالخاء المعجمة، وهو خِطام الرِّيح المُجاشعيّ صاحب الترجمة [٣٢٢]، فيكون مكانه الصحيح: [٣٦ ملحق].

٥٢– مُعَقّر بن خمار [١٠٧ ملحق]: هو ابن حِمار بالحاء المهملة.

٥٣– حجيّة بن المغرب [مستدرك ١٠]: صوابه: ابن المضرّب.

وأنهي ملاحظاتي هذه بأمر استرعى انتباهي في المعجم، هو أن مصنّفه يعدّ شطر الرجز نصف بيت، وهذا أمر اختلف فيه العلماء، وأكثرهم على أن شطر الرجز بيت قائم بذاته، وليس أدلّ على صحّة هذا الرأي من أن مقطّعات الرجز قد تأتي مفردة الأشطار ولا تعدّ ناقصة بسبب مَجيئها على هذا الشكل.

وفي الختام، لا بدّ لي من الإشادة بما بذله مصنِّف معجم شعراء لسان العرب من جَهْد استغرق فيه الوُسْع وما قصّر، ومن شكر الأستاذ الدكتور حدّاد على بحثه القيم الذي تمنّى فيه "أن تتوالى ملاحظات الدارسين ليخلص المعجم مما قد يكون به من الشوائب"، فكان من الدوافع التي حَدَتْني على كتابة هذا الجزء من "الذيول والملاحظات". ولهما مني، بعدُ، خالص التجلّة.

## ٢- تعقيب على "ردّ وتعقيب"

للمهندس السيد: حاتم غنيم

قرأت ما كتبه الأستاذ محمد شيت صالح حيّاوي في العدد المزدوج (١٩-٢٠) من مجلّة مَجْمع اللغة العربية الأردني تحت عنوان "ردّ وتعقيب"، فساءني ما لمسته من مرارة فيما كتب، توحي أنه يرى فيما علَّقْتُه على ما كتب في أعداد مجلة المجمع انتقاصاً مني لجهده، وتوهيناً لرأيه. ويعلم الله أنني أكنّ له من التجلّة ما هو له أهل؛ وما أردت فيما كتبت سوى الوصول إلى الحقيقة، سواء أكانت فيما ارتأيت أم فيما ارتأى غيري؛ وما كنتُ تطرّقْتُ إلى أمرٍ إلاّ وأتَيْتُ له بدليل من القرآن الكريم، أو الشعر، أو أيّدتُه بقول واحد من علماء اللغة المشهورين. وأنا أعود فأقرِّر أنني من الذين يرجعون إلى الصواب عندما يتبين لي خطأ رأيي؛ بل أكون شاكراً لمن ينبهني إلى أوهام قد أكون وقعت فيها، فإنّ من تكون الحقيقةُ مبتغاه لا يضيره أن يخطئ ثم يصيب، والعصمة لله وحده، والغلط شأن بني الإنسان.

لكل ذلك، أرى لزاماً عليّ أن أتناول ما أورده الأستاذ – في ردّه وتعقيبه– فقرة فقرة، فأقرّ بالخطأ عندما أكون مخطئاً، وأوضّح رأيي عندما أشعر أنني قد أسيء فهمي، وأطلب الدليل عندما أرى أن اتهامي بالوهم يحتاج إلى دليل.

يقول الأستاذ – ص(٢١٦)– إنني أرى أنه طعن في أقوال علماء كانوا من بناة صرح اللغة، وإنه كان عليّ أن أستعمل ما يماثل "اعترض" أو "خالف" بدلاً من "طعن" إن كان يرى فيها مَساساً به، وأقول: إنني أبغي الدفاع عن علماء كانوا من بناة صرح اللغة "لم يقرّهم على رأيهم"– كما جاء في تعليقه على رأي ابن سِيدَه – وأجيب على تساؤله عن كيفيّة الدفاع عن العلماء، الذين هم غيرمعصومين في أقوالهم وأفعالهم وأفكارهم التي قد يأتيها الخطأ والضعف، ويجوز أن يمسّها المطهّرون وغيرُهم – كما شاء الأستاذ وذكر – فأقول: دفاعي عنهم يقتصر على الطلب من مخالفيهم إثبات آرائهم بدليل تقبل به أسس البحث اللغوي الصحيح، من آيةٍ قرآنيّةٍ كريمة، أو حديث نبويّ شريف، أو مثلٍ منقول عن العرب الفصحاء، أو قول مأثور عنهم، أو رأي لإمام من أئمة اللغة يؤيّد آراء مخالفيهم. أمّا أن يُلقى الكلامُ على عَواهِنه دون أن يُذْكَر دليلٌ على خطأهم يبرّر مخالفتهم، فهذا ما لا نرضاه لهم.

ويقول الأستاذ – ص(٢١٧) – إن جلّ اعتراضاتي وانتقاداتي "كانت غير مقنعة، مع الأسف"، وهذا استعمال كم وددتُ لو أنّ الأستاذ كان تجنّبه، ولعلّ الأفضل أن يقال: "فقد كانت اعتراضاته وانتقاداته– ويا للأسف – غير مقنعة"، أو أن يقال: "ومما يؤسف عليه أن اعتراضاته كانت غير مقنعة ...".

ويذكر الأستاذ – في معرض استعمال (يُسمّى بالألف) – أن قوله: "لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة ..." لا يفيد تخطئة هذا الاستعمال!! وقد أكون أسأتُ الفهم، وقد يكون عنى بهذه الجملة أن الباء جائزٌ استعمالها، ولكن الأفضل أن تحذف، وهذا ما أيّدته أنا إذا قلت – ص(١٤٩) من الذيول والملاحظات (٢) –: "ولَعَمْري لقد أصاب في استجادته حذف الباء، فقد جاءت كذلك في التنزيل مرّات، ولكن صواب استعمال لا يفيد خطأ استعمال مخالف"، ثم أتيت بالأدلّة على جواز أن يقال: (يسمّى بالألف) ... على أنني ما زلت أرى أن جملة: "لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة" عندما تأتي في معرض انتقاد قول ما تعني أن هذا القول خاطئ. ومع ذلك فإنني أكرر قولي: إن لم يكن الأستاذ يقصد التخطئة في قوله هذا، فقد أسأت الفهم، وأسْتَميحُهُ المعذرة.

ويذكر – في معرض ردّه على قولي: "يقترح الأستاذ المعلّق تسمية الحركات لواصق" – مبيّناً أنه قال: "ولن يكون عسيراً أن نضع لهما

اصطلاحاً مشتركاً يقابل (الفاولز) في اللغات الأوروبيّة، هو باقتراحي اللواصق ..."، ثم يؤكّد أن الاصطلاح الذي اقترحه – كما يفهم من النصّ– وضعه ليشمل الحركات وأحرف المدّ، فيكون عندنا ثلاثة مصطلحات: حركات، وأحرف مد، ولواصق. وأنا أعتذرُ – أيضاً– إلى الأستاذ من عدم تطرُّقي إلى التعليقِ على تسميةِ أحْرُفِ المدّ: (لواصق)، واكتفائي بالتعليق على إطلاقها على الحركات؛ وعذري في ذلك أنني لم أجد لتسمية أحرف المدّ (لواصق) أيّ وجه، فإن حرف المدّ لا (يلصق) بحرف آخر، بل له استقلاليّته وأهميته ووزنه في الكلمة، مثله في ذلك مثل أي حرف آخر.

ولنُعْطِ على ذلك مثالاً فعل "رمى"، فإن ما (يلصق) بعين الفعل هو الفتحة التي تسبق حرف المدّ، أمّا حرف المدّ فهو مستقلّ بذاته يمثّل لام الفعل؛ يدلّنا على هذا أنك متى ألحقت بالفعل تاء المخاطَب قلت: "رمَيْتَ"، فرجع حرف المدّ إلى أصله وثبت أنه جزء رئيس من الكلمة.

على أن اعتراضي على التسمية كان ذا شقين: أولهما أن اصطلاح اللواصق قد جرى استعمالُه في غير الوجه الذي يقترحه الأستاذ، وبالتالي فإن استعمالَه كما أراد سيؤدّي إلى إشكالٍ في الفهم واختلاط واضطراب. وثانيهما أن الاصطلاح لا يناسب الحركات – ولا أحرف المدّ– بسبب الإيهام بأنها ليست أصليّة في الكلمة وإنما أُلْصِقَتْ

بها – وإن لم يكن هذا مقصوداً عند وضع الاصطلاح – وقد يؤكّد هذا الوهمَ أنّ حركاتِ الإعراب ليست من أصل الكلمة بل تتغيّر بتغيّر وضعها، وليست بقيّة الحركات – ولا أحرف المدّ – كذلك. على أنني أقرّ هنا أنّ إيجادَ مصطَلَح آخر (غير اللواصق) يشمل الحركات وأحرف المدّ قد يفيد، شريطة أن نتجنب استعمال كلمة سبق إطلاقُها على شيء آخر، لأن ذلك قد يؤدي إلى الالتباس.

ويعترض الأستاذ – ص(٢١٨) – على قولي بصحّة استعمال: (حروف عاديّة)، فيقول: "إذا وُجِد جمعُ قلّة وجمع كثرة لكلمة واحدة، استُعْمِل كلٌّ واحد منهما في مكانه ودلالته ... فإن لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع، استعمل للقلّة والكثرة".

ويغضّ الأستاذ النّظرَ عمّا ذكرتُه من أنّ السعد التفتزاني والصبّان أشارا إلى أنّ جمْعَ الكثرة يشمل العدد من ثلاثة إلى ما لا نهاية له، فلا ضرر من استعماله مكان جمع القلّة مع وجود مثل هذا الجمع. وأنا ألتزم بما طلبتُ من الأستاذ، وهو الإتيان بالدليل الذي تقبله أسس البحث اللغوي:

"فَأَوَّلُ راضٍ سُنّةً مَنْ يَسيرُها"

فـأقول: قـال اللـه تعـالى فـي كتابـه العزيـز: (والمُطلَّقـاتُ يَتَرَبصْـنَ بِأَنْفُسِـهِنَّ ثَلاثَـةَ قُـروء) – البقـرة ٢٢٨– ولـم يقـل – سـبحانه– (أقـراء). وقـال عمـر بـن أبـي ربيعة:

فكان مِجَنّي، دون من كنت أتّقي ثلاثُ شخوصٍ: كاعبانِ ومعصرُ

ولم يقل – كما أراد له الأستاذ – ثلاثة أشخاص أو أشخُص.

أمّا عاديّة واعتياديّة، فقد كفاني الأستاذ عناء التعرّض لها مرّة ثانية، إذ قال في ردِّه وتعقيبه: "وإن كانتا بمعنى واحد أحياناً ...". أمّا أيٌّ أولى بالاستعمال، "ماله معنى مستقل أم ماله معنيان؟" – كما تساءل الأستاذ – فكلاهما يصح استعماله، وإلاّ فما رأي الأستاذ في قوله تعالى: (وآخِرُ دَعواهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمين)– يونس ١٠ – والدعوى تعني الدعاء والادّعاء، – وانظر لسان العرب (دعا)–

ويذكر الأستاذ حديث الملاعق الثلاث، ويقول إنّه ما زال عند رأيه فيها، ولا ضير، فقد يكون على صواب، ولكنني – كي أستطيعَ الإقرار بصحّة ما قال، عن قناعة لا عن تسليم – أطلب منه الإتيانَ بدليلٍ من اللغة يؤيد قوله.

ويعترض الأستاذ على قولي: "لعلّ الأصوب أن يقال: وساطة" عوضاً عن القول: إن العربيّة واسطة للتفاهم، وهو يذكر أن الواسطة والوسيطة بمعنى، وللواسطة معنى آخر هو الجوهرة في وسط العقد. ولم أقع أنا – فيما طالعت من

كتب اللغة- على أن الواسِطة تأتي بمعنى الوسيطة، فلعلّ الأستاذ يلفت انتباهي إلى المصدر الذي رجع إليه في تفسيره هذا. ولا اعتراض على القول لو جاء: "إن العربيّة وسيطة للتفاهم"، ولكنني لم أَخْتَرْ ما اخْتَرْتُ إلا للتقارب بين الأحرف.

ويحتدّ الأستاذ قليلاً عندما أتحدث عن "التشويش"، فأصفه بأنه "يصم علماء اللغة القدامى بالوهم، وهم من هم، وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار أن التشويش كلمة عاميّة أصلها التهويش ..."، ويقول: "لذا، فهم الواصمون والجوهري الواهم، فلماذا قلبت المعنى وصيّرتني واصماً وصيّرتهم واهمين؟"، وأنا أستميح الأستاذ العُذْرَ فأقول: "أخطأتُ وأصاب، فهو لم يَصِفْ عُلماء اللغة بالوهم، بل بالزعم، فهو يقول في مراجعته – ص(١٦٠)-: "ونحن مع الجوهريّ غير الواهم، لا مع ابن الأنباريّ الزاعم"، ويصف ابنَ الأنباريّ بالادعاء فيقول – الصفحة نفسها-: "ادّعى ابنُ الأنباريّ أنّ كلمة التشويش عاميّة ..."، أفلا يبرر كلٌّ هذا ما قُلت؟ والأستاذ، إن كان دافَعَ عن الجوهريّ، فقد غمط حقّ خمسة من علماء اللغة ذَكَرْتُهم، هم ابن الأنباري، والأزهريّ، والصغانيّ، والحريريّ، والفيروزباديّ، كل ذلك دون أن يأتيَ بدليل من لغة العرب. وهؤلاء كان دليلُهم في توهيم الجوهريّ وقوعُهُم على الأصل، وهو التهويش. ثم يستطرد الأستاذ قائلاً: "ولا تستغرب إذا أبديت رأياً هو: لو قال جميعُ علماء اللغة القدماء، لا خمسة منهم كما سمّيْتهم، قولاً أو رأياً

في قضيّة، وأجمعوا عليه إلاّ واحداً منهم، وكان رأيُ ذلك الواحد مما نحتاج إليه في حياتنا اللغوية، لأخذنا به ...، ثم من قال إن التشويش أصله التهويشن بينما لكل منهما جذر مستقل؟؟ ...".

وأقول: أنا لا أعجب من رأي الأستاذ، متى ساعفه الدليل. أما من قال إن التشويش أصله التهويش، فالعلماء الخمسة الذين ذكرتهم قالوا ذلك، والجوهريّ نفسه يقول في "الصَّحاح" – (شيش): "والتشويش التخليط"، ويذكر في "الصَّحاح" (هوش) أنّ "كل شيء خلطته فقد هوّشته"، ويأتي بشواهد كثيرة من الشعر والحديث تتضمّن التهويش، ولا يأتي بشاهد واحد على التشويش. وبعد، فإن أصرّ الأستاذ على أن التشويش ليس من العاميّة في شيء، فليأت به في نصّ يُحْتَجُّ به من العربيّة.

ويعود الأستاذ إلى النسبة إلى ثلاثة – أعداداً لا أعلاماً– فلا يأتي بمُقِنع، وكنت طلبت منه أن يأتيني بشاهد واحد على أن العرب تقول: ثَلاثيّ وأربعيّ وخمسيّ، فيقول: إن هذه النسبة تُنوسيت في خضم استعمال الثُلاثيّ والرُباعي والخُماسي. أفلا يجوز أن اللجوء إلى هذه الصيغ كان خشية الالتباس بينها وبين المنسوب إلى الثلاثين والأربعين والخمسين، كما ذكر الفرّاء؟ والقياس في هذه حذف الواو – أو الياء– والنون وإضافة ياء النسبة؛ بل إن المسموع حذف الياء والنون – أحياناً – من كلمات ليست جمعاً، مثل (فلسطين)، توهُّماً من العربي أنّها جمع سلامة. قال ابن هَرْمة:

كَأسٌ فِلَسْطِيَّةٌ مُعَتَّقَةٌ  شُجَّتْ بماءٍ مِنْ مُزْنَةِ السَّبَلِ

ويذكر الأستاذ – ص(٢٢١) – قولي: "إن الفاء في جواب إذا ضروريّة؛ ولكن هناك من النحاة من جوّز حذفها، ولا يجوز تخطئة إثباتها وهو الأصل"، فيجيء بأدلّة عدّة حدفت فيها الفاء من جواب إذا، ثم يقول: "أمّا (الفاءان) في بيت عمر ابن أبي ربيعة الذي جاء به فليستا من جواب (إذا)، بل من جواب (أمّا)، بدليل تكرارها، وهي أيضاً أداة شرط غير جازمة، وتلزم الفاء جوابها"، وقد أصاب. على أنّ اعتراضَه هذا كان بسبب خطأ في الطباعة، فالأصل في قولي هو: "إنّ الفاء في جواب (أمّا) ضروريّة ..."، ولنعد إلى أصل هذا التعليق ورَدّي عليه سابقاً لنبيّن ذلك:

قلت في الحلقة الأولى من (الذيول والملاحظات): "أمّا إذا أردتَ النسب إلى ثلاثة فتقول: ثُلاثي" – والفاء هنا جاءت في جواب (أمّا) – فردّ عليّ الأستاذ بقوله: "لا حاجة إلى الفاء فهي زائدة ..."، ثم ذكرتُ كلَّ هذا في الذيول والملاحظات (٢) – ص (١٦٣) – وقلت: "إن الفاء في جوّاب (أمّا) ضروريّة ولكن هناك من النُّحاة مَنْ جَوَّزَ حذفَها، ولا يجوز تخطئة إثباتها وهو الأصل. قال عمر بن أبي ربيعة:

رَأتْ رَجُلاً أمّا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحى، وَأمّا بالعَشِيِّ فَيَخصَرُ"

فجاءت الطّباعةُ تَستعيضُ عن كلمة (أمّا) بـ(إذا)، فيختلط الأمْر ويردّ الأستاذ بما جاء به. على أنّه أقرّ في نهاية التّعليق بأن الفاء في جواب (أمّا) لازمة، فأراحني من إعادة إثبات خطأ اعتراضه على ورود الفاء في قولي: "أمّا إذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول: ثُلاثيّ"، وهو حقيق بالشكر لذلك.

هذا ما أردت أن أنبّه عليه، وليسمح لي الأستاذ بأن أؤكد، في نهاية تعقيبي هذا – ولا أودّ أنْ أسمِّيَه ردّاً – أنني ما كنت كتبت (الذيول والملاحظات) لو شعرت أنها تسيء إلى باحث أكنّ له احترام العارف بفضله. وأنا إذ أتمنّى منه أن ينظر إلى ما أكتب على أنه توخٍّ للحقيقة وخدمةٌ للعلم لم يُقْصَدْ به الطعن أو التجريح، أرجو له كلّ خير وتوفيق فيما يقدّمه من خدمات للغتنا الكريمة، وقّقنا الله وإيّاه إلى سواء السبيل، وهدانا جادّة الصواب.

**المهندس حاتم غنيم**

# حول كتاب "المقنع في الفلاحة" – ردّ على نقد

للمحققين: الدكتور جاسر أبو صفية
والدكتور صلاح جرار
(من الجامعة الأردنية)

غمرة من السّرور أصابتنا عندما طالعنا في مجلة "مجمع اللغة العربية الأردني" العدد المزدوج (١٩-٢٠) مقالة انتقاديّة لكتاب "المقنع في الفلاحة" الذي قمنا بتحقيقه تحت إشراف الأستاذ عبدالعزيز الدّوري، ونشره مجمع اللغة العربيّة. وما كانت هذه الغمرة إلاّ لأنّ أستاذاً كبيراً كالدكتور إبراهيم السّامرائي قرأ كتاب "المقنع" وقام بمحاولة لتقييم عملنا في التحقيق، فأورد بعض الملاحظات القيّمة التي يستحق عليها الشكر كلّه.

وتمنّى الدكتور إبراهيم في مقالته لو أننا ألحقنا بالكتاب معجماً بالمصطلحات الفلاحية، وهو عمل لا نستطيع تنفيذه من خلال كتاب واحد في الفلاحة، ولذا استعضنا عنه بفهرس للمصطلحات الزراعية أثبتناه في آخر الكتاب ضمن مجموعة الفهارس التي عملناها للكتاب. أمّا المعجم الفلاحي الذي يقترحه أستاذنا فنحن عاكفان على إعداده من خلال كتب الفلاحة والمعاجم اللغوية وكتب اللغة، ونرجو الله أن يوفقنا لإخراجه.

وعلى الرّغم من توخي الدقّة التي تغلب على مقالة أستاذنا الكبير، إلاّ أنّ القارئ يلحظ في المقالة مسألتين مهمتين:

أوّلاهما: انعدام المنهجية في النقد التي تعوّدنا أن نراها في مقالات أستاذنا النّقدية، فهو لم يُعَرِّف بالكتاب ولا بصاحبه، ولا ذكر اسم المحقّقَيْن، ولا عرض لمادة الكتاب وأهمّيتها في المجال الفلاحي، واكتفى بإيراد ما وقع في نفسه أنّها أغلاط قاتلة تستحق منه الطّعن في مقدرة المحقّقين اللغوية والإدراكية، فاتّهمنا بالجهل في بعض المواضع. وكنّا نأمل من أستاذنا الكريم أن يأخذ بيدنا في هذا الدّرب الشائك، درب تحقيق المخطوطات.

ثانيتهما: التّعجّل، وقد اتّضح هذا في أمرين:

أ- وقوع بعض الأغلاط النحوية واللّغوية في مقالة أستاذنا لن نأتي على ذكرها تأدّباً، لأننا على ثقة تامّة بأنّها زلات قلم.

ب- جانب أستاذنا الصّواب فيما ذهب إليه من تصحيح بعض ما وقع في نفسه أنّها أغلاط في الكتاب، وهي القضيّة التي نجد أنفسنا مضطرين للوقوف عندها وجلائها ليكون القارئ على بيّنة من الحقيقة العلمية.

**١- التّصانيف الفلاحية في الأندلس والمشرق:**

يرى أستاذنا أنّ كثرة التصانيف الفلاحية في الأندلس، مما لا نجد له مثيلاً في المشرق، ترجع إلى أنّ المشارقة لم يخصّوا الفلاحة بالتأليف، وذلك أنّ الفلاحة عندهم حرفة غير العرب من الموالي الأعاجم والنّبط، وأنّ العربي الصّليبة يحتقر هذه الحرفة وأربابها. ص١٢٢.

قد لا نتفق مع أستاذنا فيما ذهب إليه؛ لأنّ وجهة النظر هذه طرحها بعض المستشرقين للطعن على العرب، متأثرين برواسب الشعوبية. وقد لا نستطيع الإتيان بدليل قاطع على قلة التصانيف الفلاحية عند عرب المشرق، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ المشارقة اهتّموا بالجانب العلمي النّظري من الفلاحة، فتركوا لنا مؤلفات كثيرة تتحدث عن النباتات وخصائصها الطبيّة وأوصافها التشريحيّة، منها مثلاً: "كتاب الشّجر" لابن خالويه، و"كتاب النّبات" للأصمعي، و"كتاب النّبات" لأبي حنيفة الدّينوري. أمّا عرب المغرب والأندلس فانصَبّ اهتمامهم على الجانب التّطبيقي من الفلاحة. والأدلة التالية تبيّن أنّ الفلاحة كانت حرفة العرب وغير العرب:

أ- اشتمل القرآن الكريم على بعض المصطلحات الفلاحية، ولفت نظر المسلمين إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والأرض. قال تعالى: "أفأريتم ما تحرثون؟ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون؟ لو نشاء لجعلناه حُطاماً فَظَلْتم تفكهون" (الواقعة ٦٣-٦٥). وقال أيضاً: "وهو الذي أنزل من السّماء ماء فأخرجنا به نبات كلّ شيء، فأخرجنا منه خَضِراً نُخرِج منه حبّاً مُتراكباً. ومن النّخل من طلعها قِنوان دانية، وجنات من أعناب، والزيتون والرّمان مشتبهاً وغير متشابه، انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه. إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" (الأنعام ٩٩).

ب- حثّ الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم- في كثير من الأحاديث على غراسة الأرض وفلحها وإحياء الأراضي الموات. من ذلك قوله: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلاّ كان له به صدقة". (البخاري، كتاب الحرث والمزارعة). وقوله: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (البخاري، كتاب الحرث والمزارعة).

ج- اشتمل الفقه الإسلامي على كثير من القضايا الفقهية التي تتعلق بالزراعة ومشاكلها؛ منها مثلاً: المزارعة، المغارسة، المساقاة. وهناك ثلاث مخطوطات تبحث في القضايا الزراعية من وجهة النظر الفقهية هي: "كتاب المساقاة"، لمجهول، و"جواب عن سؤال حول تنظيم عملية تأجير الأراضي الزراعية" لابن تيمية، وسؤال وجواب في "بيع الثمرة قبل بدء إصلاحها" لابن تيمية.

د- اهتمّ الخلفاء الراشدون والأمويون والعبّاسيون اهتماماً كبيراً بالزراعة؛ لأنها كانت تشكّل أهمّ مورد من موارد بيت المال الإسلامي، فقاموا باستصلاح الأراضي للزراعة، وشقّ الأنهار والقنوات للرّي، وإقطاع الإقطاعات الزّراعية، وغير ذلك مما وردت الإشارة إليه في كتب الفتوح والبلدان والخراج.

هـ- عُرف عن أهل اليمن تفوّقهم في حقل الفلاحة ولا سيّما وسائل الريّ؛ وسدّ مأرب خير شاهد على ذلك، وقصته في القرآن معروفة. كما كان أهل المدينة المنوّرة أرباب زراعة نخل.

و- تمتلئ كتب اللغة العربية بمصطلحات فلاحية دقيقة خالصة العربيّة، ولم تشع المصطلحات الفلاحية الأعجمية إلاّ في العصور المتأخرة وعلى نطاق محدود. فلو كانت هذه الحرفة وقفاً على غير العرب لوصل إلينا من ذلك مصطلحات كثيرة.

**٢- قضية تخفيف الهمزة وإبدالها:**

جزم أستاذنا في مقالته (ص١٢٤) أنّ الهمزة لا يمكن أن تسهّل في "رديئة" و"يؤالفهم"، وغيرها من الألفاظ التي وردت في متن "المقنع" غير مهموزة، وحجته في ذلك أنها من الأصول.

ونرجو أن نذكّر أستاذنا بأمرين في هذا الباب:

أوّلهما: يقتضي منهجنا عدم تغيير رسم الكلمة التي أثبتها المصنّف إلاّ إذا وجدنا خطأ بيّناً أو إخلالاً بالمعنى.

ثانيهما: قضية تخفيف الهمزة أو إبدالها باب واسع في العربية وأسلوب من أساليبها. وقد ناقش ذلك ابن جني في كتابه "الخصائص" في عدة مواضع منها: "باب في وجوب الجائز" ٨٦/٣، ٩٢ و"شواذ الهمز" ١٤٢/٣- ١٤٩، و"حذف الهمز وإبداله" ١٤٩/٣- ١٥٤. ومن الألفاظ التي ذكرها ابن جنيّ: قَرَيْت (قَرأت) وتَوَضّيْت (تَوَضّأت) وأخْطَيْت (أخْطَأت) ونبيّ من "نَبَأ"، و"بَرِيّة" من "بَرأ". وجاء في القرآن الكريم: "وجعلنا لكم فيها معايش" (الأعراف ١٠، والحجرات ٢٠).

٣- قال المصنّف: "فإن أردت أن تعلم طعم ماء ذلك الموضع ... فاصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف، أيّ ذلك تهيّأ لك غير أنّها إن كانت من خزف ...".

انتقدنا أستاذنا بشدّة لأنّنا أثبتنا في النّص السّابق "أيّ ذلك تهيّأ لك"، إذ وقع في نفسه أنّ

النّص مضطرب إن بقيت الجملة على حالها، وطالَبنا بتصحيح النّص. ونودّ أن نؤكد لأستاذنا أنّ الجملة صحيحة وليس في النّص اضطراب، فالمصنّف يقول: "فاصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف"، ثم يبيّن للمخاطب أنّ أيّ مادة يصنع منها الكرة مقبولة، حسب تَيَسُّر مادة الصّناعة، ولذلك قال: "أيّ ذلك تهّيأ لك" على التخيير، لا على الشّرط كما ذكر أستاذنا، إذ لا وجه للشرط هنا لئلا يختل المعنى.

**٤- اليَلّ:**

نحن مع أستاذنا في أنّ هذه الكلمة قد يكون لحقها التّصحيف، ولكنّها ليست "البَالة" التي ذكر أستاذنا أنّها من أدوات الصّيادين، وإنما قد تكون "البال" وهو المَرّ الذي يعتمل به في أرض الزرع (مادة بَوْل في القاموس المحيط)؛ علماً بأنّ هذه الآلة، كما ذكرها ابن حجاج، مؤنثة، وليس المرّ كذلك.

**٥- "إيَان" و"إبَّان":**

ذكر أستاذنا أنّ "إيان" قد تكون خطأ مطبعياً، لأن الصّواب "إبّان" (بالباء). ونحن معه في ذلك. ولكن، ألا يحتمل أن تكون "إيان (بكسر الهمزة وفتحها بعدها ياء) بمعنى "إبّان" (بكسر الهمزة وتضعيف الباء)؟ فكلاهما يدلّ على الوقت والحين. جاء في القاموس المحيط (مادة الأيْن):

الأيْن: الحين ومصدر آن يَئين: أي حان، وآن إيْنُك (ويكسر) وآنك: حان حينك.

وأيْن: سؤال عن مكان. وإيان (ويكسر): معناه أيّ حين، وتحت مادة "أبنه":

إبّان الشَيء: حينه وأوّله. كما نجد أنّ الأوان: الحين، وتقلب الواو ياء بالمعنى ذاته فيقال: آونة وآينة.

٦- قال المصنف: "والأرض إذا زُبّلت زَكِيَ إخراجها" ص ١٠

ذهب أستاذنا إلى أنّ التزبيل في لغة المصَنّف تعني التّسميد في لغة عصرنا. والحقيقة أنّ التزبيل ليست لغة خاصة بالمصنّف وليست من المصطلح الفني القديم، وإنما هي لفظة عربية استعملها عرب المشرق والمغرب، ويعرفها كلّ من يتعاطى الفلاحة، وما زالت شائعة في الدّيار الشامية.

أمّا ما ذهب إليه أستاذنا من أنّ "زَكِيَ" يجب أن تكون "زَكَا"، فَهذا ما لا نتفق مع أستاذنا

فيه، لأننا نقرأ تحت مادة "زَكا" في القاموس المحيط: زَكِيَ (كَرَضِيَ): نَمَا وزاد، وهو ما أراده المصنّف.

٧- قال المصنف: "وتزبيل الفول وتبن القمح وتبن الشعير ..." ص١١. وقال أستاذنا: "والصّواب: و"زبل الفول"؛ وشرح معنى الزبل هنا بأنّه ما بقي من قضبان الفول وورقه وجفّ فصار كالتبن".

ونحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "تزبيل" خطأ، ولكننا لسنا معه فيما ذهب إليه من تصويبها، إذ الصّواب أن نقول: "وتبن الفول "وليس" وزبل الفول، لأن تبن الفول لا يسمى زبلاً، وإنما هو وغيره من تبن النّباتات مادة أساسية في تصنيع الزبل الذي يسميه ابن بصال "الزبل المولّد" (كتاب الفلاحة لابن بصال ص ٥١- ٥٢).

٨- قال المصنّف: "ذكر أهل الفلاحة أجمعون (إن أنت) إن ... ص ١١. يرى أستاذنا أنّ المعروف في قواعد التوكيد في النّحو العربي أن يؤكد الفاعل – وهو أهل الفلاحة هنا- بكلّ، متبعة بلفظ أجمعين، فتصير الجملة: "ذكر أهل الفلاحة كلّهم أجمعون". وعلى هذا رجّح أستاذنا أن كلمة "كلّهم" قد سقطت من النّص، أو أنّ المصنّف أخطأ فلم يذكرها. ولا ندري لم ذهب أستاذنا هذا المذهب، فالقرآن الكريم استعمل أجمعين لتقوية التوكيد بكل، وذلك في قوله تعالى: "فسجد الملائكة كلّهم أجمعون" (الحجر ٣٠، ص٧٣). كما أكد القرآن بلفظة أجمعين دون أن يتقدمها كلّ، وذلك قوله تعالى: "فكُبكِبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون" (الشعراء ٩٥)، وقوله: "أولئك عليهم لعنة الله والملائكة أجمعين" (آل عمران ٨٧).

وقد نبّه إلى ذلك ابن هشام في "أوضح المسالك" إذ يقول: "ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كلّه بأجمع وكلّها بجمعاء، وكلّهم بأجمعين وكلّهن بجمع ...، وقد يؤكد بهنّ وإن لم يتقدّم كلّ" (ج٢٢/٣).

أما استعمال "إن أنت" متبعة بأن، فهذا خطأ لعله وَقَعَ في أثناء تنضيد الحروف للطباعة، لأننا عندما رجعنا إلى أصل الكتاب الذي كتبناه بخطّنا وجدنا أننا أثبتنا في المتن "إنك إن" دون إضافة "إن". فشكراً لأستاذنا على ذلك.

٩- قال المصنّف: "والأرض السّمينة التي يطلع فيها الحشيش المبيد للزرع ينبغي أن تحفر بالمِدْوَر" ص١٣.

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "المِدْوَر" ليست من الأدوات الزراعية، وأنّه لحقها تصحيف، ولكنّها ليست المَرّ كما ذكر أستاذنا، بل هي "المُرور" جمع مَرّ (انظر كتاب مباديء اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٧٠).

١٠- قال المصنف: "ومَنْ أحبّ أن يعظم حبّه فليزرعه بربائقه" ص ١٧٠. لم يُعجب أستاذنا أن نذكر المعنى اللغوي لكلمة "رَبائق"، وأنه كان علينا أن نكتفي بالمعنى الاصطلاحي. وهذا يخالف منهجنا الذي يقتضي أن نشير إلى المعنى اللغوي أوّلاً ثمّ الاصطلاحي.

أمّا أنّ الربائق لا تكون جمع رِبْق بمعنى الحبل لأن الحبل هو رِبْقة فهذا قد لا نتّفق مع أستاذنا فيه؛ لأن "الرِبْقة" هي العروة التي تكون في الحبل وليس الحبل نفسه. جاء في القاموس المحيط (مادة رَبَق): الرّبْق (بالكسر: حبل فيه عدّة عرى يشدّ به البهم، كلّ عروة رَبْقة (بالكسر والفتح). ولا يقتضي القياس أن يكون مفرد "رَبائق" "ربيقة" لأنّ الرّبيقة في اللغة: البهمة المربوقة في الرِبْقة.

١١- قال المصنّف: "وإن نُقع قِثّاء الحمير في الماء، وعجن به رماد لم يستعمل، وطلي به باطن البيت، أيّ ذلك صنعت، لم يقرب الطعام سوس ولا فأر" ص١٦.

ضَبَط أستاذنا كلمة "قُثاء" بالضّم، وهي لغة قرأ بها يحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرّف، والكسر أكثر. قال تعالى: "فادع لنا ربّك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقِثّائها وفومها وعدسها وبصلها" (بقرة ٦١). وقال أستاذنا بأننا لم نفطن إلى أنّ النّص السابق شيئاً معدولاً عن وجهه ولا يفهم بسبب ما عرض له وهو قوله: "أيّ"، ويريدنا أن نقول: "إنْ صنعت ذلك".

ونقول بأنّ النص مفهوم وليس معدولاً عن وجهه، لأن المصنّف يقول قبل ذلك: "وكذلك الزّوان إن ألقي في خَثَاء أو رماد، وخلط بزيت وبُلّ به القمح، وماء الزيتون ورماد وَرَقِه أو رماد منخول، ثم يطيّن بعد ذلك بطين أبيض طاهر، وإن نقع قِثّاء ..." ص١٦، فهو يضع أمام الفلّاح عدة اختيارات إذا فعل "أيّاً" منها سلم القمح من الآفات، ولذلك قال: أيّ ذلك صنعت". ولا وجه للشرط هنا كما ذكر أستاذنا.

١٢- قال المصنّف: "... خذ جريباً من ورق الرمّان، أو جريباً من حَفَص ..." ص١٧.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "حَفَص" لحقها تصحيف، وصوابها "حصى"، لأنها تَتّسق مع الرماد وورق الرمّان. ولا نظنّ إلاّ أنّ أستاذنا كان على عجل عندما قال ذلك، لأنه يعلم يقيناً أنّ الحصى لا يفيد في حفظ القمح من الآفات كما يفعل الرّماد. والصّواب ما أثبتناه لأنّ الحَفَص (محركة): عجم النّبق والزعرور، وهو يتّسق مع الرّماد وورق الرّمان. وإذا أصرَ أستاذنا على أنّها مصحّفة فقد تكون العَفْص، وهو يقع على الشجر والثمر. وقيل: هو شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطاً وسنة عَفْصاً. وفي اللسان: حِمْلُ شجرة البلوط. قال صاحب القاموس المحيط: "وهو دواء قابض مجفّف يردّ المواد المنصبّة ويشدّ الأعضاء الضعيفة" (مادة عَفْص). وذكر داود الأنطاكي في "التذكرة" (٢٣٨/١) عدة استعمالات طبيّة له. فهو، لخاصيّة القبض التي فيه، يستعمل مع الرّماد وورق الرّمان لحفظ القمح. وورد في إحدى المخطوطات "الجَصّ" وهو من المواد الحافظة أيضاً.

١٣- الباقِلاء وَالباقِلّى:

ذكر أستاذنا أنّ في الباقِلّى لغتين: القصر والمدّ. فأما المقصور فترسم بالياء "الباقِلّى"، وأمّا الممدود فهي باقِلاّء.

نود أن نُذَكّر أستاذنا أن الممدود يأتي مخفّف اللاّم "باقِلاء" وليس مضعّفها كما أثبت أستاذنا. أما أنها لم تأت مهموزة في "المقنع" فهو من باب تخفيف الهمزة، وقد ذكرنا ذلك آنفاً.

١٤- مُوافِقَة وَوَفْق:

قال المصنّف: "والأرض البيضاء للكروم البيض موافِقة، والأرض الكثيرة الرّمل للكرم السوداء وَفْق" ص١٨.

يعترض أستاذنا على ابن حجاج لأنه استعمل كلمة "وَفْق" المصدر بدلاً من اسم الفاعل "موافِقة".

نحن على يقين من أنّ أستاذنا يعلم جيّداً بأنّ المصدر ينوب كثيراً عن اسم الفاعل. وقد أفرد له

الهروي باباً خاصّاً في كتابه "التلويح في شرح الفصيح" ص٤١ تحت عنوان: "باب ما جاء وصفاً من المصادر"، ومن أمثلته التي ذكرها: رجل زَوْر أي زائر، وصَوْم أي صائم وعَدْلٌ أي عادل. وأمثلة ذلك كثيرة في العربية (انظر خصائص ابن جني ٢٠٢/٢). ومن منهج ابن حجّاج أنه لا يكرّر لفظتين بمعنى واحد في جملة واحدة إن استطاع، وهو يتصرّف باللغة تصرّف العالم بأسرارها المالك لناصيتها، فقال "موافِقة" ثم أتى بِوَفق لتكون أوقع في النفس.

١٥- "نَدَاء" و"نَدى":

قال المصنّف: "والسّواحل موافقة للكروم لسخونتها وبرد نَداء البحر" ص١٩.

وقال أستاذنا: "وقوله "نَداء" لا يمكن أن تكون مفردة، لأن المفرد مقصور وهو "نَدَى"، وما أرى إلاّ أن تكون الكلمة جمعاً وهو "أنداء" ص ١٣٤.

ونقول: قال ابن جنيّ في الخصائص ٥٢/٣- ٥٣:

"ويدلّك على أنّ فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللّين قول مُرّة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أنْدِيَـةٍ  لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنبا

فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنّهم أجروا نَدَى – وهو فَعَل – مجرى فَعَال، فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغدِية، وعليه قالوا: باب وأبْوِبَة، وخال وأخْوِلة ...". فَنَداء إذن استعملها ابن حَجّاج مفردة، ويقاس عليها خَثاء التي اعترض عليها أستاذنا أيضاً، وأستاذنا يعلم جيداً أنّ العرب تقصر بعض الكلمات وتمدّها على غير قياس أحياناً، فيقولون عن المطر مثلاً حَيَا وحَيَاء.

١٦- قال المصنّف: "وقال ديمقراطيس: قطع القضبان للغرس من كرم متوسط لا قديم ولا حديث، وِزَاناً، ممتلئة متقاربة الكعوب" ص ١٩. وقال أستاذنا في تعليقه على كلمة "وزان" ص ١٣٥:

"وما أظن أنّ المحقّقَيْن أدركاهَا وفهما منها شيئاً، ولكنهما تركاها وكأنهما صواب ولم يشيرا بشيء إلى ذلك، والكلمة كما أراها

مصحفة، وصوابها "وجِفاناً"، جمع جَفنة والواو للعطف في أوّلها".

نلتمس العذر من أستاذنا إذ نخالفه فنقول له بأننا أدركناها وفهمناها وتركناها على حالها لأنها صواب، ولو عدلنا عن كلمة "وِزَاناً" إلى "وجفاناً" التي يراها أستاذنا صواباً لكنّا أوقعنا أنفسنا في جهل كبير، لأنّ المصنف يتحدّث عن قضبان الغرس لا عن الجفان، فيصف هذه القضبان بأنها من كرم متوسط لا قديم ولا حديث، ويؤكد ذلك بقوله "وِزَاناً" أي وسطاً بين القديم والحديث، وهو أسلوب من أساليب العربية، ومثله في القرآن الكريم: "إنّها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك" (البقرة ٦٨)، ثم يصف ابن حجاج هذه القضبان بأنها "ممتلئة متقاربة الكعوب"، فكيف يكون هذا الوصف للجفان التي هي جمع جفنة وهي الكرمة؟ ونود أن نسأل أستاذنا: كيف يمكن أن نزرع الجفنة كاملة؟ وكيف تكون الواو للعطف في أولها، وأين المعطوف عليه؟

١٧- قال المصنّف: "والفَطْمة إذا نصبتها كثرت عروقها وأطعمت سريعاً" ص٢٠. شرح أستاذنا معنى قوله "وأطعمت سريعاً" فقال: "بمعنى ثبتت في الأرض وكان لها جذور، والإطعام بهذا المعنى من الكلم الخاص" ص١٣٥.

ولا ندري من أين جاء أستاذنا بهذا المعنى، لأن معنى أطعمت سريعاً: أي أدرك ثمرها سريعاً، وهي من المصطلحات التي ما تزال مستعملة عند عامة الفلاحين في بلادنا. وأمّا معناها في القاموس فهو: أطعم النخل: أدرك ثمرها (مادة طَعَم). وجاء في نهاية الأرب ١٤٦/١١- ١٤٧: "فإذا اسوَدّ بعض حَبّه (العنب الأسود) قيل: أوشم إيشاماً، فإذا فشا فيه الإيشام قيل: قد أطعم، فإذا أدرك غاية الإدراك قيل: يَنَع وأينع وطاب". فالإطعام إذن مرحلة من مراحل نضج الثمر.

١٨- "عروق" بمعنى الذّهاب في الأرض:

عَجِبَ أستاذنا كيف يكون لكلمة "عروق" هذا المعنى الخاص، وهو الذّهاب في الأرض (ص١٣٥- ١٣٦). وقال بأنه لم يقف على هذا المعنى حين أنجز قراءة الكتاب. ولكي نزيل من نفس أستاذنا ما وقر فيها من عجب نذكّره بما جاء في السّطر الأول من الصفحة ٢٩ من "المقنع" إذ يقول: "... لأنّ الشمس تُدْخِلِ سخونتها لهُ عروقاً...". قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (مادة عَرَق): عَرَق الرجل يَعْرُق عُروقاً، إذا ذهب في الأرض، وهذا تشبيه، شُبّه ذهابه بامتداد عروق الشّجرة وذهابها في الأرض". والطريف أنّ أستاذنا استعمل "وذهبت في

الأرض" في شرح "وكثرت عروقها".

١٩- قال المصنّف: "وإن كان غرسك في السّفوح المائلة ولا بُدّ، فَأمُر أن يكون عمق الحفرة من ستة أشبار إلى نحوها ..." ص٢٠.

يرى أستاذنا أن تحذف كلمة "فَأمر" لأنّ المعنى يستقيم إذا قلنا: "فلا بُدّ أن يكون عمق الحفرة"، وفي هذه الحال يكون جواب إن الشرطية قوله "فلا بُدّ" ..." ص١٣٦.

لا ندري كيف خفي على أستاذنا أنّ جملة "ولا بد" متعلقة بعملية الغرس وليس بعملية الحفر، فلو أنّ أستاذنا لم يعجل ووقف قليلاً عند النّص لزال من نفسه كلّ لبس، فابن حجّاج يقول: "وإيّاك أن تنصب في سفوح الجبال، لأنّ السيل والماء يكشف أصولها ..." ص١٩. ثمّ يقول: "وإن كان غرسك في السفوح المائلة ولا بدّ"، أي إذا كان لا بدّ من الغرس في السفوح، "فَأمر أن يكون عمق الحفرة". وكلمة "فَأمر" هنا ذات دلالة اجتماعية طبقية، لأن المخاطب من علية القوم ولا يقوم بالحفر بنفسه، فهو يأمر العمال بذلك. (انظر باب تخيّر الأَكرة ص ٩ من "المقنع").

٢٠- قال المصنّف: "وملاك الأمر (في كيفية الغرس) شدّ الرِّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه ...".

وقال أستاذنا: لا وجه للزّم هنا، وقد يقال: زمّ شفتيه مثلاً، فأما التراب فلا. والذي أراه أنّ الوجه هو "ودمّ التراب عليه"، والدّم لغة في الطّم على سبيل الإبدال" ص ١٣٧.

ونقول: جاء في القاموس (مادة دمّ): دمّ البيت: طَيّنه وطَلاه وجَصّصه. ودَمّ الأرض: سوّاها. ودمّ اليربوعُ جحرَه: غطّاه وسوّاه. وتحت مادة "زمّ": زَمَمْته: مَلأْتُهُ. وزمّه فانزمّ: شدّهُ. وتحت مادة "طَمّ": طمّ الماء طَماً وطُموماً: غَمَر، والإناء مَلأه والرّكية يَطِمُّها ويَطُمُّها: دَفَنَها وسوّاها.

ألا يرى أستاذنا أنّ الدّم ليس لغة في الطَّم؟ وأنّ "الزَّم" أقرب الموادّ الثلاث إلى المعنى الذي أراده المصنّف؟ فابن حجّاج يشرح عملية غرس القضيب فيقول: "... أن يأخذ الغارس القضيب المتقدم الوصف المتخيّر بيد، ويثني منه أسفل الحفرة قدر الربع ويضع على ما ثَنى منه قدمه، والأخرى على التّراب الموضوع على القضيب المثني، ويشدّها أيضاً بالأرض طاقته، وحينئذ يرفع

عن القضيب قدمه الأولى ثم يرمي التراب ويضع قدمه عليه وعلى القضيب، ولا يزال يفعل ذلك حتى يبلغ وجه الأرض فهذه كيفية الغرس" (ص٢٠-٢١)، ويلخّص ابن حجّاج هذه العملية بقول: "وملاك الأمر شدّ الرّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه لئلا يكون للقضيب منفس". فهو يركز على عملية الشّد على القضيب والتراب، أي الضّغط عليه لئلا يكون للقضيب منفس، ولذلك نراه يستعمل كلمة "الزّم" بمعنى "الشّدّ". ومما يرجح ذلك كلمة "على" بعد "زم التراب"، ولا تأتي "على" مع "دمّ" وإنما مع "دمدم".

٢١- قال المصنّف: "وقال أبو ليوس: أفضل غرس الكروم حين يقطف العنب، ولا تُنْصَب ولا تُزْبَر إلاّ بعد ساعة من النّهار إلى عشر ساعات" ص٢١.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "تُزْبَر" يجب أن تكون "تُزَبّل"، وَهذا مالا نتفق مع أستاذنا فيه، لأن "الزَّبْر" هنا تعني التقليم وليس إهالة التراب كما قلنا سابقاً، فالمصَنّف ينصح بعدم زرع الكرمة أو تقليمها إلاّ بعد مضي ساعة من النهار إلى عشر ساعات، ويُعَلل ذلك بقوله: لأنّ الرياح التي تُفْسِد إنما تكون في أوّل النهار وآخره" ص ٢٢. (حول الزّبر انظر فلاحة ابن بصّال ص٧٤، ٧٦).

٢٢- قال المصنّف: "الكَرْم المعَرّشة أفضل وأطيب" ص٢٢.

وقال أستاذنا: "والصّواب الكُروم بدلالة الوصف "المعرّشة"" ص ١٣٨. ونحن على يقين من أن أستاذنا على علم بأنّ جمع كَرْمة كَرْم وكُرُوم. قال الأصمعي في "كتاب النخل والكرم" ص ٧٣: "يقال لشجر العنب الكَرْم والحَبَل، والواحدة كَرْمة وحَبَلَة"، وهكذا يكون نصّ المصنّف مستقيماً.

٢٣- تحلية الكُروم والدّوالي:

قال المصنّف: "يريد الحَفْر حَدّها قبل أن تُعنب، لأنك إن حَلّيتها بعد تعنيبها ألقت ثمرتها، وإن فاتك تحليتها فاتركها حتى تشتد عناقيدها، واحذر أن تصيب شيئاً منها" ص٢٤.

وقال أستاذنا شارحاً معنى التّحلية: "والتّحلية كما استفدنا من النّص من المصطلح الفني، والمراد به ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد، وترتيب القضبان، وإزالة ما حول الجِفان

من غرائب الشّجر. وقد استعيرت مادة "تحلية" لأداء هذا الغرض، لما في هذا العمل من تحسين وتزيين" ص١٣٩.

قبل أن نشرح معنى التّحلية يحسن بنا أن نشير إلى الخلط بين معنى الكسح والتّحلية في كلام أستاذنا، فهو عندما شرح معنى الكسح من خلال ما ورد عند ابن حجاج قال: "الكسح هو قطع فضلات القضبان أو قطع القضبان الزائدة" ص١٣٨، وقال عن التحلية: "ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد و..."، فكيف يكون الكسح والتّحلية قطع الزائد؟.

أمّا التحلية التي ذكرها ابن حجاج فهي الحفر حول الدّالية من أجل الزبيل أو غيره، وهي عملية ما يزال الفلاحون يتبعونها في بلادنا. وكلام ابن حجّاج واضح كلّ الوضوح، فهو يقول: يريد الحفر حدّها (أي حولها) قبل أن تعنب ...". ولا ندري كيف يقول أستاذنا عن قول المصنف "يريد الحفر حدّها" بأنه من الكلم المعدول به عن جهته، وهو يعلم علم اليقين أنّ "حدّ" في القاموس تعني بجانب، وهي كلمة ما زالت مستعملة في العامية. ونرى أنّ القراءة التي يسترجحها أستاذنا وهي قوله: "يريد للجفنة تحليتها" مُسْتَغلِقة لا يترشح منها معنى. ولكي ندلّل لأستاذنا على أن معنى "التّحلية" إنّما هو الحفر حول الدّالية نسوق بعض النصوص من كتاب "المقنع":

أ- قال ابن حجّاج ص ٢٣: "ثمّ إذا تمّ للنّصبة سنتين فَحَلِّ ما حولها عُمْقَ قدم في عرض قدم، وإن وَجَدْتَ عروق شجرة أو عَفار قد أحاط بالنّصبة، فاقلعه لئلا يشرب ماءها".

ب- وقال في ص ٢٧: "فمن طَعَّم في الأصل (الجذر) فليَحُلَّ على الجفنة".

ج- وقال في ص ٥٩ في زراعة الخسّ: "فإذا نبت فَحَلِّ عن أصله وزبّله بزبل بقر حديث".

والطريف أنّ هذه العملية تسمّى عند ابن بصّال "التغطيس" ص ,٧٧

٢٤- قال المصنّف: "إطل المنجل الذي يراد به كسح الكرم بشحم ذئب ... يسلم بإذن الله من هذه الأشياء ومن البرد والأكِلَة" ص٢٤.

علّق أستاذنا قائلاً: "وجاءت مضبوطة بفتحتين، ولم أجدها في كتب

اللغة، ولعلّ المراد بها ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك" ص ١٣٩.

ونقول: جاء في "أساس البلاغة" تحت مادة "أكَلِ": تأكّلت السّن والعود: وقع فيهما أكَال. وهي إكْلَة (على وزن جِلْسَة) وأكَال، وأكِلَة (بوزن تَبِعَة). فهي تعني إذن أن يصاب غصن الشجرة بالتّسوّس. ثمّ ألا يرى أستاذنا أن قوله "... ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك" مستغلق لا يترشح منه معنى؟

٢٥- قال المصنّف: "واخمُر على أصل الجفنة" ص٢٥.

ذهب أستاذنا إلى أنّ قوله "وَاخْمُرْ على أصل الجفنة" كلام غير واضح المعنى، ويرى أنّ الفعل يجب أن يكون "واطمر" وبه يتضح المعنى. ص١٤٠.

ونقول: تركنا شرح "واخمر" لاعتقادنا أنّها واضحة المعنى، فالخَمْر: التّغطية والسّتر. وأما "اطْمُر" فالصّواب أن يقال: "واطمر أصلها" وليس "على أصلها" كما ورد في النّص، بينما يقال: "واخمر على".

٢٦- قال المصنّف: "الجِفان التي يتحسّا ثمرها" ص٢٦.

لا يرى أستاذنا وجها لكتابة الفعل "يتحسا" بالألف القائمة، فالصّواب أن تكتب بالياء المهملة.

وأمّا نحن فنقول بأنّ الأصل الثلاثي لكلمة "يتحسّا" "حَسَسَ"، ثمّ صارت في الرباعي "تحسّس"، فقلبت السّين ياء بفعل التضعيف، فصارت تَحَسى ومضارعها يتَحسّى. جاء في معجم مقاييس اللغة تحت مادة "حَسَو": "ومما هو محمول عليه: احتَسَيْتُ الخبر وتَحَسّيْتُه، مثل تَحَسّسْت، وحَسِيت بالشيء مثل حَسِسْت". ثم علق قائلاً: "وهذا ممكن أن يكون أيضاً من الباب الذي يقلبونه عند التضعيف ياء، مثل: قصَّيْت أظفاري (قَصَصْت)، وتقضّى البازي (من قَضّ بمعنى انقضّ)".

أما كتابة "يتحّسا بألف قائمة عند ابن حجّاج فَلَعَلّها تعود إلى أنّ قواعد الإملاء العربي لم تثبت على صورة معينة منذ تاريخ الكتابة العربية. وقد يؤيد ما نذهب إليه ما جاء في رسالة بردية موجهة من قرة بن شريك العبسى، والي مصر إبّان حكم الوليد بن عبدالملك، إلى حاكم أشقَوه، وذلك قوله: "... إنك أخذت قُراً في أرضك بالذي عليهم من الجزية" (Grohmann, Arabic Papyri, Vol. III, P. 28)،

فرسم ألف "قرى" قائمة وحقّها أن تكون ياء مهملة.

٢٧- نَضَرَ:

أراد أستاذنا أن نَضْبِطَ "نَضَرَ" على الصُّورة التالية "نَضُرَ" على وزن كَرُمَ، وَنَضُرَ لغة في نَضَر ونَضِرَ. فلماذا نُضَيّق علَى أنفسنا؟

٢٨- قال المصنّف: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة أسود وأحمر" ص٢٨.

وقال أستاذنا مُجرّحاً: "لا أدري ماذا فهم المحققان حين أثبتا هذه العبارة. لا أشك أنهما لم يفهما كثيراً، أين الحيلة وما معناها؟" ص١٤١.

سامح الله أستاذنا إذ يصفنا بعدم الفهم. ونؤكد له أنّنا فهمنا هذه العبارة جيداً، ولكي ندلل على ذلك نقول: ذكر ابن حجّاج في ص ٢٨ عدة طرق للحصول على عنب أسود وأبيض وأحمر من جفنة واحدة، وهذه الطرق تخالف ما ألفه أهل الفلاحة في تركيب الدّوالي، ولهذا سمّاها "حيلة"، وهو يقصد بها "الحِذق وجودة النظر والقدرة على التّصرّف". وهو المعنى الذي ذكره صاحب القاموس لكلمة "حيلة". ويعلم أستاذنا أن كتب الحيل، ولا سِيّما في الميكانيكا، كثيرة، منها على سبيل التمثيل كتاب الحيل في الميكانيكا لأحمد بن موسى. ولمّا تكرر الحيلة في الكتاب أحس أستاذنا بأنّنا فهمنا معنى الحيلة فذكر في ص ١٤٢: "وقد يكون المراد بالحيلة ما ندعوه في عصرنا بالمحاولة، أي القيام بعمل ما للحصول على هذه المبتكرات في الفلاحة، وعليه فاستعمال "الحيلة" على هذا الوجه صحيح وليس فيها تصحيف ...".

أما اعتراض أستاذنا على قول ابن حجاج عن عناقيد الجفنة "أسود وأحمر" وإثباته "عناقيد الجفنة السّوداء والحمراء"، فهذا لا يستقيم، إذ كيف نقول: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة السوداء والحمراء"؟ والصّواب أن نقول: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة سوداء وحمراء" دون أل التعريف. وعبارة ابن حجاج صحيحة على تقدير "بعض" أو "عنقود" قبل كلمة أسود وأحمر.

٢٩- "دِيماه" و"نيسان":

يرى أستاذنا أنّ "ديماه" مصحفة عن نيسان، وحجته في ذلك ما ورد في ص٦٥ من الكتاب، وهو قول ابن حجّاج: "شهر إبريل وهو نيسان". ثم علّق أستاذنا بشيء من الحدّة: "لا أدري كيف جاز للمحقِّقَيْن أن يُثبِتا "ديماه" أربع مرات: مرتين في الصفحة ٣٣ ومرتين في الصفحتين ٣٦، ٤٦، ثم يثبتان (كذا) في الصفحة ٦٥ قول المصنف: "وشهر إبريل وهو نيسان"، ألم يتبيّنا أيهما خطأ، فيصلحا مما فرط منهما في الصّفحات ٣٣، ٣٦، ٤٦"؟ ص ١٤٣.

لَسْنَا مع أستاذنا في أنّ "ديماه" تصحيف "نيسان"، لأن "ديماه" من الأشهر الفارسية التي لا تثبت على حال كما يعلم أستاذنا، وقد صدف أن تقابل هنا مع "نيسان". أمّا لماذا استعمل ابن حجاج "ديماه" و"نيسان" و"إبريل"؟ فهذا يعود إلى أنّ ابن حجاج لا يجنح إلى تكرار الكلمات والمصطلحات ذات المدلول الواحد إلاّ مضطراً. وقد عرضنا في هذه المقالة شيئاً من ذلك، ولذلك نراه يستعمل الشهور الرومية والفارسية والسريانية، ففي الصفحة ١٥ من "المقنع" يستعمل أحد الشهور الفارسية وهو "مهرماه"، الذي يقابل "أيلول" أو "شتنبر"، فهل "مهرماه" مصحفة عن "أيلول"؟.

٣٠- قال المصنّف: "وإن أَلْقَت (الشّجرة) ثمرها، فانظر إلى الغَزَال الذي يقذف به البحر فألقه في أصلها ..." ص٣٩.

قلنا في حاشية ص ٣٩ حول غزال: "هكذا في الأصل، وفي م "الغدي" ولم نجد للكلمتين معنى. وهذا التعليق لم يعجب أستاذنا فذكر أنّ صوابها "الغِرْيَل"، وعَرّف الغِرْيَل بأنه "ما يقذف به البحر من حميل السيل زَبَداً وغثاء ونحو ذلك"، وهو أيضاً الغِرْين بالنون. ص١٤٣.

كنا نأمل من أستاذنا أن يذكر لنا مصدره في تعريف "الغِرْيل"، لأننا لم نجد "الغِرْيل" بهذا المعنى في المعاجم العربية. ونودّ أن نطمئنه بأنه خطر ببالنا في أثناء التحقيق أنّ كلمة "غزال" مصحفة ورجعنا إلى مادة "غَرَلَ" و"غَرَنَ" فلم نقتنع بما وجدناه ممّا اضطرنا إلى إثباتها على حالها، وأشرنا إلى ذلك في الحاشية. والغِرْيَل كما جاء في القاموس تحت مادة "غرل": الغِرْيَن والغبار والطين يحمله السّيل فيبقى على وجه الأرض متشقّقاً رطباً كان أو يابساً. والغريل: مخاط كلّ ذي حافر، والغدير تبقى فيه الدّعاميص لا يُقْدَرُ على شربه، والثُّفْل في أسفل القارورة. أين هذا المعنى مما ذكره أستاذنا؟ ثم كيف يكون الغريل ما يقذفه البحر من حميل السيل؟ هل يقذف البحر

الغرين؟ والأهم من ذلك أن هذا الغريل لا يفيد في علاج الشجرة التي يسقط ثمرها، وإنما يفيد في ذلك ما يقذفه البحر من مواد لا حتوائها على الفسفور الذي يعتبر من أهم الأغذية النباتية.

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "غزال" مصحفة، ولكنّا لسنا معه في أنّها "الغِرْيَل". ولعلّها تكون "العَنْبر"، وهو: "عيون بقعر البحر تقذف دُهنِيّة، فإذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقيها البحر إلى السّاحل، وله عدّة ألوان، وموضعه بحر عُمان والمندب وساحل الخليج المغربي، وكثيراً ما يقذف بنيسان". (تذكرة داود ٢٣٩/١، القانون في الطب ص ٢٤٣).

وقال الجاحظ في "الحيوان" ٣٦٢/٥: "والعَنْبَر يقذفه البحر إلى عُبْرَيْه (شاطئه وجانبه)، فلا يأكل شيء منه إلا مات، ولا ينقره طائر بمنقاره إلاّ نصل منقاره، وإن البَال ليأكل منه اليسير فيموت. والبال سمكة ربما كان طولها أكثر من خمسين ذراعاً" وهو الحوت.

٣١- قال المصنّف في "الشاه بلوط": "والأرض المدمِنة توافقه" ص٤٢. وقال أستاذنا: "وما جاء في "م" (أي المُمْدِرة) هو الصّواب، والأرض المُمْدِرة التي أغلها مَدَر أي طين وليس رمل (كذا)، ولا مكان "للمُدْمِنة" أي التي فيها دِمنة، لأنّ في النص قبل قوله: "والأرض ..." جاء ذكر "التزبيل بزبل البقر أي تسميدها، فلا حاجة أن (كذا) يقول المؤلف ثانية "المدمنة" ص١٤٤.

لا نريد أن نُعَلِّق على ما في كلام أستاذنا من قلق لغوي، ولكنّا نودّ أن نبيّن له أنّ ابن حجّاج يذكر تحت عنوان "الشّاه بلّوط" عدة جمل خبرية، كل جملة منفصلة عن الأخرى وتعطي دلالة معينة. فهو يقول مثلاً: "... ويغرس وينقل في الاستواء الربيعي. ويزبّل بزبل البقر مخلوطاً بتراب. والأرض المدمِنة توافقه". فهو يحدّد في الجملة الأولى وقت غراسته ونقله، وفي الجملة الثانية نوع الزبل الذي يصلح له، وفي الثالثة نوع الأرض التي توافقه وهي "المدمِنة" التي وصفها ابن بَصّال بأنّها السّوداء المحترقة الوجه. (فلاحة ابن بصّال ص ٤٤)، فيكون الصّواب ما أثبتناه.

٣٢- قال المصنّف في الجوز:

"تطعيمه ليس يكون في أعلاه ولكن في وسطه بين السّمور في الربيع" ص٤٧. قلنا في الحاشية: "لعلّه الثمور". واسترجح أستاذنا قراءة "الغُصون". ومع اعترافنا بأنّنا جَانبنا الصّواب فيما ذهبنا إليه، إلاّ أننا لا نسترجح قراءة "الغُصون"، لأن تركيب الجوز لا يتم بين

الغصـــون. والصّـــواب أن نقـــول: "السُّـــرور" مفردهـــا "سِـــرٌ"، والسُّـــرور مـن النبـات: أنصـاف سـوقه العُـلا. والسِّـر: وسـط الشـيء (القـاموس المحـيط/ سـرّ). وهكذا يكون التركيب في وسط شجرة الجوز لا في الأعلى ولا في الأسفل.

٣٣- قال المصنّف في حفظ اللّوز: "متى جُعِلَ في إناء غير مزفت وصُبّ عليه ماء وملح بقي سنة جُفَّاً رَطباً" ص٤٩.

وقال أستاذنا: "والصّواب جَافّاً"، وهذا التصويب يجعل المعنى مُلبِساً، إذ كيف يكون اللّوز جافا وهو في الماء والملح؟ وكيف يجتمع الجفاف مع الرّطوبة؟ أمّا إذا بقيت كلمة "جُفّ" على حالها وضبطت جيمُها بالضّم، فإنّ اللّبس يزول من ذهن القارئ؟ لأن معنى "جُفّ" كاملة، أي يبقى اللوز رطباً سنة كاملة إذا حفظ في محلول ملحي. جاء في مختار الصّحاح مادة جَفَفَ: قال ابن عبّاس – رضي الله عنهما-: "لانَفَل في غنيمة حتى تُقسم جُفّةً" أي كلّها.

٣٤- زيت "العَامّة" وزيت "الغَامر":

تكلـم المصـنّف فـي الصـفحة ٥٥ علـى أنـواع زيـت الزيتـون، فـذكر منهـا زيـت الأنفـاق وزيتـاً آخـر أجـود مـن زيـت العامّـة. فـاعترض أسـتاذنا علـى زيـت "العامّـة"، ورأى أنـه زيـت "الغـامر"، وعـرّف الغـامر بأنّـه غيـر الخـالص وغيـر الحسـن. ولا نـدري أيـن عثـر أسـتاذنا علـى هـذا التعريـف لِكَلمـة "الغـامر". حَبّـذا لـو أنّـه ذكـر لنـا مصـدره لتطمـئن قلوبنـا، فالمعـاجم التـي بـين أيـدينا تـذكر أنّ الغـامر مـن الأرض: مـا لـم يـزرع ممـا يحتمـل الزراعـة، وهـو ضـدّ "العـامر"، وإنّمـا قيـل لـه "غـامر" لأن المـاء يبلغـه فيغمـره. وهـو أيضـا: الخـراب أو الأرض كلّهـا مـا لـم تُسـتخرج حتـى تصـلح للزراعـة. ولـيس هنـاك نـوع مـن الزيـت يقـال لـه "الغـامر". ومـن ثَـمّ فـلا نقـول "زيـت الغـامر" بـل الزيـت الغَـامر. أمّـا مـا أثبتنـاه فهـو زيـت "العامّـة" نسـبة إلـى عامّـة النّـاس الـذين يصـنعون زيتـاً رديئـاً لـيس بصـفة الـذي وصـفه ابن حجّاج.

٣٥- قال المصنّف في زراعة "الكرنب":

"وإن أردت أن تَسْتَلَّه فانقع أصول ما قلعت منه في زبل رطب وملح ونطرون، ثمّ اغرسه ..." ص٥٩.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "تَسْتلّه" يجب أن تكون "تَشْتِلَه" من "شَتَلَ" بمعنى "غَرَسَ" ص١٤٦.

لسنا مع أستاذنا فيما ذهب إليه، لأنّ مادة "شَتَل" بمعنى "غَرَسَ" لا وجود لها في المعجم العربي، فهي من أصل سرياني. والشَّتْل"، و"الشَّتْلَة" بمعنى الغَريسة، والمَشتل: مكان يُستنبت فيه النبات والأغراس وتُتَعاهد حتى تنقل وتزرع في مستقرها. وأقرَّت هذه الكلمة المَولّدة المجامعُ العلمية لاشتهارها في بلاد الشام ومصر. (معجم الألفاظ الزراعية – مصطفى الشهابي ص ٤٩٣).

فَشَتَل على هذا لا تفيد معنى الغرس، لأنّ هذه الأشتال تزرع بذوراً، وعندما تنمو البذور وتقوى قليلا تسمّى "شَتْلة" بمعناها المولّد. وفي العربية يسمّيها ابن بصّال "النّوامي" في الأشجار (ص٦٢)، و"النُّقَل" في النّباتات (ص١٣٥، ١٤٦، ١٥١، ١٥٣)، أمّا ابن حجاج فيسّميها "السَّلّة" (ص٦٠)، وهو مصطلح لا نجده في المعاجم العربية. و"الاستلال" عند ابن حجّاج يعني الغرس، يدلّ على ذلك النصوص التالية من "المقنع": قال في الصفحة ٥٩ في زراعة الخسّ: "... فانظر إلى موضع تصيبه الشمس فزبّله واسْتَلّ فيه الخسّ ..."، وقال في ص ٦٠ في زراعة البصل: "... فإذا أردت أن تَسْتَلّه فاقطع أطرافه"، وفي ص٦١ عن الكُرّاث: وإذا أردت أن تَسْتَلّه، يعني تغرسه، فَدُق حَرفاً..."، وص٦١ عن الكرفس: "وإذا استَلَلْته فاربط أصله بخرقة".

٣٦- قال المصنّف: "وفي شهر تموز، كلّ أرض تتشقّق فيه، فَأطِمَّ شقوقها لئلا يصل الحرّ إلى أصول الجفان" ص٦٥.

وقال أستاذنا: والصّواب فَطُمَّ لأن الفعل الثلاثي هو طَمَّ يَطُمِّ ص ١٤٦، معذرة إلى أستاذنا إذ نقول له بأنّ الفعل المقصود هنا هو "أطَمَ" وليس "طَمَّ"، فيكون فعل الأمر من "أطَمَ" "أطِمَّ". جاء في القاموس مادة "الأطم": أطَمَ البئر: ضيّق فاها، وأطَمَ بابه: أغلقه. فابن حجّاج يقصد أن تغلق شقوق الأرض التي تحدث بفعل الحرّ.

٣٧- قال المصنّف في الكلام على الحَمَام:

"إذا هما (أي الذكر والأنثى) رجعا عن ذلك المكان إلى مَزْجَل أعلى منه بقدر ما يعرفان إذا

جالا وسَمَتا ..." ص٧٤.

وقال أستاذنا: لعل الصّواب وسَعَيا ..." ص١٤٧.

لا نظنّ أنه يَعْزب عن أستاذنا أنّ السّعي غير السّمت، والسمت للحمام هو الارتفاع في الجو؛ فالصّواب "وسَمتا" وليس "وسعيا".

(انظر حول السّمت: الجاحظ /٢٧٨/٣).

وفي الختام نكّرر شكرنا لأستاذنا الكريم على ما قدّمه لنا من ملحوظات وتصويبات وفوائد، والله الموفق،،،

**المحققان**

**جاسر أبو صفية وصلاح جرار**

## تعقيب على تعليق حول كتاب "المقنع في الفلاحة"

للأستاذ: أحمد سعيدان
(عضو شرف في المجمع)

قرأت في العدد الأخير من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني تعليق الأخ الدكتور إبراهيم السامرائي على كتاب "المقنع في الفلاحة"، وأنا أشعر أن الأستاذ المعلق أسهب وتحامل في أمور ثانوية، فإذا بي أصل إلى تعليق الأخ حسن الكرمي، فلقيته يشير بكلمات قصيرة إلى أهم هنات التحقيق، فيتمنى لو يكون المرحوم نصوح الطاهر موجوداً فيمد القراء بالشروح. فرأيت أن أشير بدوري إلى أمر هام، حرصاً على منهجية تحقيق الكتب العلمية الذي ما يزال عندنا فناً حديث العهد يجرب حظه فيه كل هاوٍ.

وما أريد أن أقوله أن تحقيق الكتاب العلمي يختلف عن تحقيق الكتاب الأدبي أو اللغوي من حيث الهدف. فاللغوي أو الشاعر يُفترض أنه لا يستعمل إلا عبارات فصيحة وألفاظاً تقرّها القواميس، فإن وجد المحقق كلمة في غير موضعها، جزم بأن هناك تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأ في النسخ، وفزع إلى القاموس ليبحث عن بديل لهذه الكلمة.

وأما الكتاب العلمي، فاللغة فيه، على أهميتها، تأتي في المرتبة الثانية بعد المادة العلمية، وقد يستعمل المؤلف ألفاظاً وعبارات دارجة في حقله العلمي. فواجب المحقق هنا هو عرض النص بأمانة علمية مطلقة، ثم إضافة شروح تسهل على القارئ فهم النص، وتعليقات تبين مكانة الكتاب بالنسبة إلى ما سبقه وما لحقه.

وعرض النص بأمانة علمية سببه أن القارئ قد يرجع إلى الكتاب لغرض لا يخطر على بال المحقق، فالواجب إذن تسهيل الأمر عليه. ولو كانت قراءة خطوط النسَّاخ سهلة، لكان خير ما يعمل هو تصوير النصوص. غير أن الناسخ قد يرهق فيختلّ خطه، وقد يسهو فتسقط منه عبارات، وقد يخطئ في قراءة الأصل

فيحرف أو يصحف. وهذا ما يتوجب على المحقق تلافيه.

رجعت مرة إلى كتاب تاريخ اليعقوبي، لا للتاريخ، ولكن للاطلاع على صور الأرقام: فاليعقوبي يعطي أقدم نص بالعربية عن الأرقام الهندسية. وكم كانت خيبة أملي عندما وجدت الناشر أعطانا الصور الحديثة لهذه الأرقام. ما زلت حتى اليوم أتمنى لو رأيت مخطوطة تاريخ اليعقوبي، وأعتب على الذي حققه.

فلا ينبغي أن يقسو الدكتور السامرائي على محققي كتاب "المقنع"، لأنهما أثبتا (ردي) بدل (رديء). فالكلمة كانت وما تزال دارجة، وترد أحياناً سجعاً مع سويّ وغنيّ وأمثالهما.

ولا ينبغي أن يشتط في أن (اليلّ) تحريف (المُرّ)، فالفرق بينهما بعيد، ويكفي أن نقول كما قال الأستاذ الكرمي: لعله الطورية. ومن أمثال هذا الشطط قلب "وزاناً" إلى "جفاناً" (الصفحة ١٣٥ في المجلة)، والمؤلف يتكلم عن أقلام متوازنة أو متقاربة في الطول. ومنها قلب "حفص" إلى "حصى" (الصفحة ١٣٢)، والحفص هو عجم التمر، من زعرور وغيره.

وفي ظني أن المحققين أصابا والمعلق أخطأ في عبارة "أي ذلك تهيأ" (الصفحة ١٢٥). فالمؤلف يطلب من القارئ أن يضع نصف كرة مجوفة من نحاس أو رصاص أو خزف، أي ذلك توافر (فهو حسن). والتعبير يرد كثيراً في الكتب العلمية الأخرى.

ولكن لا ينبغي أن نشتط في محاسبة الأستاذ السامرائي، فبعض تعليقاته صحيح يحسن أن يفيد منه المحققان.

**الدكتور أحمد سعيدان**

## أبو العلاء المعرّي في "سقط الزند" و"اللزوميّات"

للأستاذ: حسن الكرمي
(عضو شرف في المجمع)

وصلني العدد الأخير من مجلة المجمع للسنة السادسة فقرأته وقرأت منه بصورة خاصة مقال الدكتور سحبان خليفات: "دراسة نقدية لبعض المعالجات الرئيسية لكتابات المعري".

وقد لاحظت أن الدكتور خليفات قد أتعب نفسه في الاطلاع على ما كتبه العرب وغير العرب عن المعري وآرائه وأسلوبه ومذهبه، ونظرته إلى الدين والأديان. ورأيت في أثناء قراءتي للمقال استعمال عدد من الكلمات الغريبة على العرب والقارئ العربي مثل: أنطولوجيا، وابستمولوجيا، والميتا فيزيقا، والستيرنوسكوبية، وغيرها. وقرأت أيضاً ذكره لبعض فلاسفة اليونان في أول العهد، مثل الكسيما ندريسي، وأمبيدوقليس؛ وقرأت عبارات وكلمات غير مألوفة في الفكر العربي مثل" اللاعقلانية – قرأت هذا وغيره عن الفلسفة اليونانية وعلاقتها بأبي العلاء؛ كما قرأت عما قاله المحللون عن أسلوب المعري في الفكر واللغة، ولكني خرجت من هذه القراءة بشيء واحد هو أن الدكتور خليفات ترك القارئ أجهل بأبي العلاء مما لو لم يقرأ المقال؛ لأن السيد الدكتور، لكثرة ما أتى به من آراء، جعل في ذهن القارئ بلبلة شديدة؛ فأولاً لا يجوز جمع جميع كتابات المعري في صمام (أو إطار) واحد، لأنها يختلف بعضها عن بعض في الأسلوب والموضوع؛ فسقط الزند، مثلاً، شعر عادي كشعر سائر الشعراء، في حين أن لزوم مالا يلزم شيء آخر؛ فدراسة المعري يجب أن تكون في غير سقط الزند. ثم أن المعري ليس له علاقة بالفلسفة اليونانية، ولا أدري ما علاقة المعري بالأنطولوجيا والأبستمولوجيا؛ بل ما علاقته بألكسيما ندريس وامبدوقليس؟

وكنت فيما مضى اهتممت بدراسة المعري عن طريق لزوم مالا يلزم،

وبوبت الأشعار تحت أبوابها المختلفة، وخرجت من ذلك بأن أبا العلاء متأثر بالأديان الهندية والفارسية، وغير متأثر بالفلسفة اليونانية. ثم رأيت أن المعري يرى أن الحياة في هذه الدنيا قصيرة تنتهي بالموت، فهي لا خيرّ فيها، وإنما هي مجاز إلى الآخر المجهولة، فكلّ ما فيها غرور للشهوات والعقل. وخرج المعري من ذلك بالتشكيك في كل شيء، والتشكيك في حقيقة ما يقال عن كل شيء، حتى عن الأديان. وأعتقد أن أحسن خلاصة لآراء المعري هي مقدمة برزويه لكليلة ودمنة، ففيها جميع فلسفة المعري باستثناء رأيه في البعث وفي مصير الروح بعد خروجها من الجسد. ولعلّ الذين ترجموا كليلة ودمنة، وفي مقدمتهم ابن المقفّع، أهملوا جزءاً كبيراً من مقدمة بروزيه.

ورأيت أن الدكتور خليفات يعتمد على كتاب "تاريخ الأدب"، لنيكلسون، وكان الأجدر به أن يعتمد على كتاب خاص للزوميات لهذا المستشرق بعنوان "Studies in Islamic Poetry"، فقد جمع أشعار المعري من اللزوميات عن أهمّ الموضوعات التي تصدّى المعري للكلام عنها. وثمة كتاب آخر عن المعري خاصة في سلسلة "The Wisdom of The East"، واسمه "Abul-Ala The Syrian"، وكتاب آخر في السلسلة نفسها اسمه "The Diwan of Abul-Ala".

وأقول في خاتمة هذه الملاحظة القصيرة إن الكتابة عن أبي العلاء تقتضي النظر فيما كان يتفاعل في محيط أبي العلاء من فلسفات فارسية وهنديّة، مع صرف النظر عن الفلسفات اليونانية. ومع أن الكاتب الكريم أشار إلى عدد من الأفكار الغريبة في شعر المعري، لم يفسرها، واكتفى عندما أورد ثلاثة أبيات للمعري بالقول: "إن في شعر المعري ما لا يمكن لغير دارس الفلسفة والمتعمّق فيها أن يفهمه". ولكن ما هي هذه الفلسفة؟ وهل دراسة المعري تحتاج إلى دراسة أديان أم إلى فلسفة؟

واسمحوا لي أن أقول إن البحاثة العرب يبحثون الموضوع من حيث

الاشتقاق اللغوي، وليس من ناحية الاشتقاق الفكري. وكلام الكاتب عن ضرورة فهم التيارات الفلسفية اليونانية والإسلامية لا يفي بالغرض لفهم المعري، فلا لزوم للباحث أن يفهم الفلسفة اليونانية ولا الإسلامية. ثم ما هي الفلسفة الإسلامية؟

**لندن** **حسن سعيد الكرمي**

# رابعاً: أخبار مجمعيّة

## ١. رسالة تشجيع كريمة من
## سمو الأمير حسن وليّ العهد المعظم

تلقى مجمع اللغة العربية الأردني رسالة التقدير الكريمة التالية من مكتب سمو ولي العهد الأمير حسن المعظم. ونحن ننشرها في ما يلي اعتزازاً من المجمع بهذا التقدير الكريم، الذي يدعم رسالة المجمع، ويشجّع على مواصلتها بإيمان راسخ.

الرقم: ٢-٥-٤٩٣
التاريخ: ١٤٠٣/١٠/٢٤هـ
الموافق: ١٩٨٣/٨/٣م

**سعادة الدكتور عبدالكريم خليفة المحترم**

تحية طيبة وبعد،

فيسرني أن أبعث لسعادتكم بخالص تحيات وأطيب تمنيات صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم وشكره وتقديره على إهدائكم لسموه كتاب (مقدمة للبصريات الكلاسيكية والحديثة) راجياً أن يجد المهتمون والمختصون بهذا الشأن الفائدة المرجوة من هذا الكتاب، متمنياً لكم دوام التوفيق والنجاح.

**مدير مكتب سمو وليّ العهد**
**رجائي الدجاني**

## ٢. منشورات المجمع الجديدة

صدر أخيراً في منشورات المجمع ما يلي:

١- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية في عكا – إعداد الأستاذ محمود علي عطا الله.

٢- الموسم الثقافي الأول، لعام ١٩٨٣م. (ويشتمل على الندوات والمحاضرات التي تضمنّها الموسم الثقافي الذي أقامه المجمع خلال شهري نيسان وأيار من هذا العام).

٣- فهرس مخطوطات مسجد الحاج نمر النابلسي، في نابلس – إعداد الأستاذ محمود علي عطا الله.

## ٣. الدورة السادسة للجنة الاستشارية لمكتب تنسيق التعريب وتوصياتها

عقدت اللجنة الاستشارية لمكتب تنسيق التعريب في الرباط دورتها السادسة برئاسة رئيس اللجنة الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني. واستمرّت الدورة من يوم الجمعة ٧/١٥ إلى يوم الأحد ١٩٨٣/٧/١٧م. وقد شارك فيها كلّ من:

الدكتور حسني سبح، رئيس مجمع دمشق
والدكتور صالح أحمد العلي، رئيس مجمع بغداد
والدكتور شكري فيصل، مقرّر مؤتمرات التعريب
والأستاذ عبد الله كنون، من المغرب
والأستاذ الأخضر غزال، مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط
والأستاذ محمد بلبشير، ممثل المغرب في المجلس التنفيذي للمنظمة
والأستاذ عبدالعزيز بن عبد الله، رئيس مكتب تنسيق التعريب/ أمين اللجنة.

ومثّل إدارة المكتب كلّ من:

الأستاذ المهدي الدليرو، مدير الإدارة
والأستاذ توفيق عمارين، خبير المكتب.

وقد اتفقت اللجنة على أن تعقد اجتماعات خبراء المصطلحات في زمن سابق لمؤتمرات التعريب؛ ويدرس الخبراء فيها المصطلحات ويعدّوها لتقديمها إلى المؤتمر، وتكون مهمة المؤتمر إقرار عمل الخبراء، وليس دراسة عملهم من جديد.

وقد صدرت عن اللجنة التوصيات التالية:

**أولاً: في المبادئ:**

١- مناشدة الدول العربية وجامعاتها ومؤسساتها العلمية، وضع التوصيات الكثيرة السابقة التي تتعلق بتعريب التعليم، في مختلف مراحله ومواده، موضع التطبيق العملي، حرصاً على سلامة اللغة العربية التي تهددها شتى الانحرافات، وتحقيقاً للغايات القومية عن طريق المقوّم الأول من مقومات الحياة العربية السليمة، وهو اللغة.

**ثانياً: في نطاق عمل المكتب، تنهيجاً وتنظيماً:**

٢- زيادة العناية بمتابعة الالتزام بتطبيق المصطلحات الموحدة.

٣- العناية باتخاذ ما يساعد على انعقاد اللجان والندوات والمؤتمرات في مواعيد تمكّن المشاركين من دراسة ما يعرض عليهم قبل وقت كاف.

٤- أن يولي مكتب تنسيق التعريب عناية خاصة بتدقيق اختيار الخبراء، واتباع أسلم السبل لإنجاز المعاجم بالمستوى المرضي، وأن يعيد النظر في

الأولويات التي يتبعها، حرصاً على تلبية الحاجات الملحة والتماساً لأقصر الطرق وأكثرها فائدة.

٥- توزيع عمل المكتب توزيعاً محكماً، بين المؤتمرات والندوات واللجان، فيكون العمل العلمي الدقيق من نصيب اللجان والندوات، ويكون للمؤتمر بحث القضايا العامة للغة العربية، وإقرار الأعمال المعجمية، على أن تحظى هذه المؤتمرات بالعناية الكاملة.

٦- أن يتابع المكتب في هذه الدورة عمله في تعريب التعليم المهني والتقني وإثراء معاجم التعليم الثانوي وتطويرها، وأن يساعد الجهات التي تقوم بترجمة الكتاب الجامعي.

٧- أن تعنى مجلة المكتب (اللسان العربي) بالقضايا العامة، وقضايا اللغة العربية بخاصة، وأن تفرد حيزاً طيباً من صفحاتها للتوعية اللغوية، ولتقويم آثار التشتت اللغوي على مستقبل الأمة العربية نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً.

٨- دراسة موضوع بيع مجلة المكتب، بثمن مخفّض، حرصاً على انتشارها وشيوعها، ومراعاة لقيمة هذه المطبوعة العلمية.

**ثالثاً: في صلة المكتب بالمؤسسات اللغوية الأخرى:**

٩- تناشد اللجنة المؤسسات اللغوية العربية وفي ضمنها مكتب تنسيق التعريب – وهي تقدر إمكانيات هذه المؤسسات البشرية والآلية- التعاون الوطيد على خدمة العربية، وتوحيد جهودها في ذلك، وتوافقها واستثمار قدرتها في مصلحة اللغة العربية.

وترى اللجنة في ذلك مسؤولية تاريخية وأمانة ضخمة هي في ذمة هذه المؤسسات.

وتتمنى أن تتوصل هذه المؤسسات في أقرب وقت إلى وضع برنامج مشترك يحقق هذا التعاون في أوضح صوره وأكملها.

١٠- حثّ اللجان الوطنية للتعريب واللجان الأخرى التي تقوم بهذه المهمة على أن تولى الاتصالات مع المنظمة ومع المؤسسات اللغوية ومع المكتب أهمية خاصة في متابعة الأعمال والاستجابة للمقترحات أو تقديم الوثائق والتزويد بما يطلب منها.

١١- تتمنى اللجنة على المجامع اللغوية العربية أن تعنى بجمع ما أقرته من مصطلحات في طبعات ميسرة، وأن يجري توزيع هذه المصطلحات وتبادلها

على مقياس واسع للاستفادة منها في التعريب والتأليف، وذلك لتعذر الاطلاع على هذه المصطلحات بعد أن مرت سنوات على طباعتها.

**رابعاً: في صلة المكتب بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:**

١٢- تناشد اللجنة المنظمة أن تتبنى إقامة مؤسسة علمية على مستوى الوطن العربي، تكون مهمتها نقل ما يستجد من أبحاث وتحرّيات علمية إلى اللغة العربية، وذلك على غرار ما هو متبع مثلاً في الصين واليابان.

١٣- توصي اللجنة بأن تولي المنظمة حاجات مكتب تنسيق التعريب عناية خاصة، لأهمية العمل الذي ينهض به، وأثره على المستقبل القريب والبعيد للحياة العربية المشتركة.

١٤- توصي اللجنة المنظمة بتخصيص المال اللازم في أقرب وقت ممكن للشروع بإقامة المبنى الدائم للمكتب على قطعة الأرض التي تكرمت الحكومة المغربية، مشكورة، بمنحها للمكتب.

١٥- توصي اللجنة أن يستفاد من اجتماع وزراء التربية، الذي سينعقد في الرباط، في مارس/ آذار القادم، لاتخاذ القرارات التي تحقق التعجيل بتطبيق التعريب وتعميمه.

**خامساً: في تكامل الأعمال اللغوية:**

١٦- توصي اللجنة مؤسسات النشر في الدول العربية التي تعنى بنشر التراث أن تلحق بكل كتاب تطبعه مسرداً بالألفاظ التقنية التي فيه، للإفادة منها في وضع المقابلات العربية للمصطلحات الجديدة.

١٧- توصي اللجنة مؤسسات النشر في الدول العربية، سواء منها ما كان في القطاع العام أو الخاص، أن يلحق بكل كتاب علمي مؤلّف أو مترجم مسرد بالألفاظ التقنية العربية التي استخدمها المؤلف والمترجم، مقابل الاصطلاحات العلمية الأجنبية.

**سادساً: تحية وشكر**

تسجل اللجنة تقديرها البالغ وشكرها العميق للمملكة المغربية على منحها المكتب قطعة أرض لتشييد مبنى مقره الدائم.

وتقدر اللجنة الجهود الكبيرة التي يبذلها المكتب، برئاسة الأستاذ عبدالعزيز ابن عبد الله، لتحقيق الأعمال المطلوبة، في حدود قدراته وإمكاناته.

**٤. مناقشة رسالتي ماجستير**

١- جرت في قاعة الندوات والمحاضرات في مجمع اللغة العربية الأردني،

صباح يوم الأربعاء ١٩٨٣/٨/١١، مناقشة رسالة ماجستير عنوانها: "شعر بني أمية في بلاد الشام في العصر العباسي"، للطالب السيد بسام إسماعيل أبو العدوس. وكانت لجنة المناقشة تتألف من السادة:

الأستاذ الدكتور نصرت عبدالرحمن مشرفاً

والأستاذ الدكتور محمود إبراهيم، والدكتور عبدالجليل عبدالمهدي – عضوين.

٢- وجرت كذلك في قاعة الندوات والمحاضرات، صباح يوم السبت ١٩٨٣/١١/١٢، مناقشة رسالة ماجستير عنوانها: "مقامات السيوطي"، للطالب السيد سمير دروبي. وكانت لجنة المناقشة تتألف من السادة:

الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، مشرفاً

والأستاذ الدكتور محمود السمرة، والأستاذ الدكتور محمود إبراهيم عضوين

## الفكر التربوي العربي الإسلامي

شارك الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية، في اجتماع اللجنة السداسية الذي عقد في الرياض من صباح يوم الاثنين ١١/٢١ إلى مساء يوم الأربعاء ١٩٨٣/١١/٢٣م. بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، وكان موضوع الاجتماع وضع مرجع في الفكر التربوي العربي الإسلامي.

وتتألف اللجنة السداسية من عضوين من الأردن هما: الدكتور عبدالكريم خليفة، والدكتور عبدالعزيز الدوري، وعضوين من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هما:

الدكتور عبدالله كريم الدين، مدير الإدارة التربوية في المنظمة، والدكتور الحبيب الجنحاني، وعضوين من مكتب التربية لدول الخليج، هما: الدكتور عبدالله نفاع، والدكتور أحمد المهدي.

وهذا هو الاجتماع الثاني للجنة السداسية، وكان الاجتماع الأول لها قد عقد في مطلع هذا العام ١٩٨٣م. وسيعقد الاجتماع القادم في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمّان، في شهر نيسان من العام القادم ١٩٨٤م.

وتعمل اللجنة السداسية باعتبارها لجنة علمية موحّدة، وأما الجهات الثلاث الداعية فهي مصادر التمويل.

ولقد انتهت اللجنة في هذا الاجتماع من وضع تخطيط يشمل ثلاثة أقسام،

فضلاً عن الفهارس، وهي:
القسم الأول حول الفكر التربوي العربي الإسلامي.
والقسم الثاني حول المؤسسات والممارسات التربوية الإسلامية.
والقسم الثالث حول أعلام الفكر التربوي الإسلامي، ومجالات اهتمامهم التربوية، ونشر وتحقيق النصوص في هذا الصدد.

وقد قطعت اللجنة شوطاً بعيداً في تهيئة المصادر، ووضع ببليوغرافية وصفيّة لها. وستكون الخطوة الثانية تفصيل الجزئيات العلمية في كل من الأقسام الثلاثة، واختيار من سيطلب إليهم الكتابة في كلّ موضوع.

وبحثت اللجنة كذلك في الجوانب المتعلقة بمجالات العمل لاستكمال المصادر والمراجع وشروط الاستكتاب، وتشكيل اللجان الفنية، وما يتعلّق بذلك من خطوط عريضة للتمويل.

## مخطوطات المساجد وغيرها في الأرض المحتلّة

صدر عن مجمع اللغة العربية الأردني من فهارس المخطوطات في مساجد الأرض المحتلّة ومكتباتها الكتابان التاليان، من إعداد الأستاذ محمود علي عطا الله، من جامعة النجاح في نابلس، وهما:

١- فهرس مخطوطات مكتبة الحرم الإبراهيمي في الخليل.
٢- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية في عكّا.

وفي المطبعة الآن كتاب ثالث سيصدر قريباً، وعنوانه:
فهرس مخطوطات جامع نمر النابلسي في نابلس.

وهي كلّها من فهارس المخطوطات التي يقوم بتصويرها مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية من مختلف المكتبات والمساجد والمتاحف في مختلف المدن الفلسطينية. وقد تبنّى المجمع نشرها غيرة منه على هذه الثروة النفيسة من المخطوطات، التي لا يعلم أحد مصيرها وهي في قبضة الاحتلال الإسرائيلي.

وتبلغ مخطوطات الحرم الإبراهيمي (١٣٩) مخطوطة، كان من بينها (١٠) مخطوطات أخذت اسم (مجموع) – وهو المخطوط الذي يضمّ أكثر من مخطوط واحد- وكلّها تعالج موضوعات مختلفة، وقد بلغت الموضوعات الدينية (٦٨) مخطوطاً.

وأما مخطوطات المكتبة الأحمدية، في عكا، فيبحث معظمها في أمور فقهية،

وفي اللغة العربية، والتراجم والسير، إلى جانب علوم القرآن الكريم والحديث الشريف، والحساب، والمنطق وعلم الكلام، وتبلغ في مجموعها (٩٠) مخطوطاً.

وتحتوي مكتبة مسجد الحاج نمر النابلسي على (٩٨) ثمان وتسعين مخطوطاً، منها (٣٢) مخطوطة لموضوعات اللغة العربية، و(٢٠) مخطوطة للقرآن وعلومه، و(١٨) مخطوطة للفقه، إضافة إلى الفتاوى، والسير، وعلم الكلام. وهنالك (٤) دفاتر وقفيّة.

ويعتز المجمع بأنه، بنشره هذه الفهارس، إنما يحافظ على هذا التراث العربي الإسلامي الذي ظلّ محفوظاً إلى اليوم في مساجد فلسطين ومكتباتها.

## الهيأة العربية المشتركة لخدمة التراث

شارك رئيس المجمع الدكتور عبدالكريم خليفة في الاجتماع الأول الذي دعا إليه معهد المخطوطات العربية، وعقدته الهيأة العربية المشتركة لخدمة التراث في الكويت من يوم الثلاثاء ١٢/٢٧ إلى يوم الخميس ١٩٨٣/١٢/٢٩م.

وقد بحث المجتمعون في أوجه التعاون الممكن تنفيذها في المجالات التالية:

أ- تصوير المخطوطات العربية.
ب - فهرسة ما لم يفهرس من المخطوطات العربية.
ج- تحقيق المخطوطات ونشرها.
د- تبادل المعلومات والمطبوعات.
وفي ما يلي التوصيات التي صدرت في نهاية الاجتماع:

١- تقوم كل مؤسسة بإعداد قوائم بما لديها من مخطوطات ومصورات، وتوزع هذه القوائم على المؤسسات الأخرى، وإعلام معهد المخطوطات العربية. على أن تقوم المؤسسات بفهرسة ما لديها وفق الأصول المرعية.

٢- تقوم كل مؤسسة بإصدار نشرة دورية للإعلان عن نشاطها وأخبار التراث المتوفرة لديها، وبتوزيعها على المؤسسات الأخرى مباشرة.

٣- تتبادل المؤسسات مصوَّرات المخطوطات، على أوسع نطاق وبأسرع وقت، تلبية لحاجة الباحثين.

٤- تهتم المؤسسات بتصوير سجلات المحاكم الشرعية وقيود الأوقاف (الحوالات الوقفية) والمستندات التاريخية إلى جانب اهتمامها بالمخطوطات.

٥- يضع معهد المخطوطات العربية الخطط اللازمة لتصوير المخطوطات، وفهرستها والعناية بها، بدءاً بالتراث المهدد بالتلف والضياع، وخاصة بالتراث العربي الإسلامي في بيت المقدس وفلسطين، وذلك بالتنسيق مع هذه المؤسسات، وتلتزم هذه المؤسسات بالتعاون مع المعهد لتحقيق هذا الهدف.

٦- تدعو الهيئة العربية المشتركة لخدمة التراث المواطنين في جميع أنحاء الوطن العربي إلى إعلام أقرب مؤسسة تهتم بالتراث العربي بكل ما يتوفر لديهم من مخطوطات، ليتم التعريف بها والاهتمام بصيانتها، وتمكين الباحثين من الاستفادة من صورها.

٧- تتعاون المؤسسات تعاوناً وثيقاً في مجال الصيانة والترميم، والإفادة من الإمكانات المتوفرة في الوطن العربي.

٨- يتولى المعهد إعداد قوائم بما تقوم به المؤسسات من تحقيق كتب التراث أو مشاريع تحقيقها، من أجل التنسيق وتجنب تكرار الجهود.

٩- توجيه العناية بالمؤلفات العلمية، والعمل على تحقيقها ونشرها بشكل منهجي، مع الاستفادة من خبرة معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب.

١٠- يشجع معهد المخطوطات العربية المؤسسات على القيام بترجمة كتب التراث المحققة من العربية وإليها.

١١- يتولى المعهد متابعة تنفيذ هذه التوصيات.